

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أبريل 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين: الموضوع الأول: "اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاومات الصغرى والمتوسطة"; الموضوع الثاني: "السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية والوطنية".	دورة أبريل 2018
• محضر الجلسة رقم 167 ليوم الثلاثاء 12 من شوال 1439 (26 يونيو 2018) 4651	• محضر الجلسة رقم 166 ليوم الثلاثاء 5 من شوال 1439 (19 يونيو 2018) 4618
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة

محضر الجلسة رقم 166

التاريخ: الثلاثاء 5 شوال 1439هـ (19 يونيو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات ودقيقتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين:

الموضوع الأول: "اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة";

الموضوع الثاني: "السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية والوطنية".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين:

- الأول، يتعلق باتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- أما الموضوع الثاني، فيتعلق بالسياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية والوطنية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع على المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من 12 يونيو إلى غاية يوم الثلاثاء 19 يونيو 2018 بالأسئلة التالية:

- عدد الأسئلة الشفهية: 6 أسئلة:

- عدد الأسئلة الكتابية: 50 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشع الآن في معالجة الأسئلة المرتبطة بالموضوع الأول، موضوع إتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعندنا في البرنامج 8 أسئلة، أفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم عن تقييم الحكومة لاتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع عدد من الدول، وعن العمل الحكومي من أجل:

- أولا، استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الاتفاقيات؛

- ثانيا، من أجل حماية المقاولات الصغرى والمتوسطة من الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات، وأيضا الآثار السلبية لها على الميزان التجاري المغربي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير المتخذة من

أجل ضبط الميزان التجاري ودعم تنافسية المقاولات المغربية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم عن تأثير وتقييم اتفاقيات التبادل الحر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا وعلى الميزان التجاري وتنافسية المقاولات المتوسطة والصغيرة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

لكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، وإخواني المستشارين المحترمين،

تلتزم بلادنا منذ عدة سنوات مع العديد من الشركاء باتفاقيات التبادل الحر في إطار سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي والتجاري، ونعتبر أن الوقت قد حان لإنجاز تقييم موضوعي لهذه الاتفاقيات قصد الوقوف على عناصر القوة ومكامن الضعف.

وعليه، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم: ما هو تقييمكم لهذه الاتفاقيات؟ وما هي التدابير التي تتخذونها لتفادي انعكاساتها سلبا على النسيج الاقتصادي والمقاولاتي وعلى المنتج الوطني؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار المحترم.

المستشار السيد محمد الرزما:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الهدف من إبرام اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب وشركائه التجاريين، إعطاء دينامية جديدة للاستثمارات الخارجية للمملكة والنهوض بالنسيج الاقتصادي الوطني وتحسين تنافسيته، ما هو أثر هذه الاتفاقيات على الميزان التجاري الوطني وعلى تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب المحترم.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تبنت بلادنا النهج الليبرالي كاختيار صائب منذ الاستقلال والذي خلق علاقات اقتصادية دولية ونسيج اقتصادي متنوع، حيث بلغت نسبة الانفتاح الاقتصادي المغربي على الاقتصاد العالمي حوالي 80%، وهي من بين أعلى المعدلات المسجلة عالميا.

ومن تجليات هذا الانفتاح الاقتصادي إبرام عدة اتفاقيات للتبادل الحر كان آخرها اتفاقية "كيغالي" التي ستشكل اللبنة الأخيرة للاندماج الإفريقي للإقتصاد الوطني.

هذا الزخم من الاتفاقيات فتح باب اقتصادنا أمام سوق واسعة، إلا أن الواقع يبين أن بلادنا لم تستثمر كثيرا في الإمكانيات الهائلة التي تتيحها هذه الاتفاقيات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نلاحظ أن آثار هذه الاتفاقيات كان ولا يزال محدودا على تنمية وتنافسية المقاولات، وذلك بسبب الارتجالية التي طبعت المفاوضات وغياب دراسات إستشرافية حول أثر الاتفاقيات على الاقتصاد

القطاعات الصناعي بصفة خاصة، بدل أن يشمل "الفعل الاستثماري" بصفة عامة؟

إذ أنه في الوقت الذي تعرف فيه الساحة الوطنية والدولية متغيرات جذرية، تشهد بعض القطاعات طفرة نوعية مسجلة إنجازات غير مسبوقه على مستوى التصدير، منها قطاع السيارات والطيران، لم تعرف قطاعات أخرى نفس المواكبة ونفس الآليات التأهيلية مع العلم أن لها من المؤهلات ما يجعلها تساهم بشكل هام في دينامية التصدير والتشغيل والاستثمار؛

- رابعا يتعين في نظرنا إقرار 4 مرتكزات:

• أولا، عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر، الأمر الذي يتطلب توفر المغرب على رؤية شمولية ومندمجة فيما يخص القيادة والحكامة، النظر إلى الشق المؤسسي لمواجهة الاختلال الهيكلي للميزان التجاري، اعتماد مقاربة إدماجية فيما يخص المفاوضات لتشكيل فريق من مفاوضين بقيادة رئيس مفاوض دائم؛

• ثانيا، اختيار شركاء بأولية عبر فضاءات وجهات ومناطق التي يربطها مع المغرب امتياز تنافسي، مثل إفريقيا ودول سوق الخليج العربي والدول الصاعدة كالصين وكوريا الجنوبية؛

• ثالثا، تعزيز وتقوية قدرات اليقظة والاستشراف فيما يخص سياسة التجارة الخارجية؛

• رابعا، تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة الخارجية من خلال ملائمة الترسنة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية وتبسيط مساطر التصدير.

وبناء على ما سبق، فإننا نسانك، السيد الرئيس، عن الوعاء المؤسسي الأمثل لقطاع التجارة الخارجية من أجل قيادة مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر، هل يجب إدراجه مع قطاع الصناعة أم أن موقعه الطبيعي مع وزارة الخارجية والتعاون، ضمنا لبلورة رؤية شمولية متجانسة مع الامتدادات الترابية المتمثلة في سفاراتها عبر العالم.

في الأخير، نقترح تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لقيادة وتبعية وتقييم اتفاقيات التبادل الحر.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذا يمكن توافي الرئاسة بنص المداخلة باش نزيدوها في الرصيد الوثائقي، السي عمر. الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل المحترم.

الوطني، وهو ما يفسر بشكل كبير وجود خلل عميق وبنوي دائم على مستوى الميزان التجاري، حيث تفاقم العجز التجاري إلى أكثر من 200 مليار درهم أي حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام.

كما أن الحكومة لم تباشر عملية تأهيل النسيج الصناعي إلا بعد الشروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر، مما نتج عنه صعوبة ولوج المنتوجات الوطنية للأسواق التي فتحتها هذه الاتفاقيات بسبب خلق حواجز غير جمركية، وهو ما دفع الحكومة بعد إثارة فريقنا بمجلس المستشارين لإشكاليات كإكتساح منتوج الألبسة التركية للسوق المغربي إلى تفعيل تدبير وقائي محدد في سنة لإعطاء متنفس لقطاع النسيج الوطني، وهو إجراء احترازي واستشرافي نتأسف تغييره في باقي اتفاقيات التبادل الحر.

وبالمناسبة، فإن الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بهذا الاتفاق، وخاصة قطاع النسيج، يطالبون بمراجعة بنود اتفاقية التبادل الحر مع تركيا حماية لتنافسية المقاول الوطنية.

إضافة لقطاع النسيج، تسببت اتفاقية التبادل الحر في اندثار قطاعات برمتها، والتي كانت تنشيط داخل السوق الداخلي وما ترتب عنه من تحطيم قيم وفرص الشغل والثروة.

السيد رئيس الحكومة،

تشكل هذه الجلسة فرصة لكي نقف وقفة تأمل لإعادة قراءة الاقتصاد الوطني في شقه المتعلق بالتجارة الخارجية بكل موضوعية بإيجابياتها ونواقصها، وخصوصا نحن مدعوون ومعنيون بخطاب صاحب الجلالة لتعميق التفكير في نموذج تنموي دامج وضامن للعدالة الفئوية والمجالية والاجتماعية والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المبتغى نقترح بعض المداخل للتفكير:

- أولا، ترشيد اتفاقيات التبادل الحر: من خلال تحسين الالتقائية ما بين السياسة التجارية الخارجية وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتحقيق التجانس ما بين السياسات القطاعية لتثمين وتنويع العرض التصديري الإنتاجي؛

- ثانيا، العمل على تقنين وضبط تدفقات أحسن للواردات عبر إرساء قواعد معيارية مع تعزيز ترسنة قانونية لمراقبة الجودة ومطابقة المعايير، حماية للممارسات الاحتمالية، باعتبارها إحدى أهم تمظهرات القطاع غير المنظم الذي يخترق الاقتصاد الوطني؛

- ثالثا، تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال: على سبيل المثال تعزيز منظومة العدالة ومكافحة الفساد والولوج إلى التمويل، خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والصاعدة، مع تحسين المرونة على مستوى علاقات أطراف الشغل.

وهنا نتساءل، ماذا عن أسباب التأخير في تفعيل مشروع ميثاق الاستثمار الجديد الذي استشرفنا خطوطه العريضة، والذي ركز على

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

في ظل سياق يتسم بضعف تنافسية الاقتصاد الوطني جراء السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة، منذ أن طبق المغرب برنامج التقويم الهيكلي سنة 83 على مدى 10 سنوات بنتائج الكارثية، وفي ظل وضعية دولية طبعها أزمة اقتصادية عالمية كادت أن تعصف باقتصاديات الدول العظمى التي عملت من أجل التخفيف من الأزمة على تصدير تدايعياتها إلى الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو، في ظل هذا السياق عمدت الدولة المغربية إلى خوض غمار التجارة الحرة بالتوقيع على اتفاقيات للتبادل الحر مع 56 دولة، منها طبعاً دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا وغيرها، وفق سياسة تروم الاندماج في الإقتصاد العالمي وتمكين الشركات المغربية من الولوج إلى الأسواق الدولية.

وبالرجوع إلى النتائج المخيبة للأمال لهذه الاتفاقيات، نتساءل اليوم، ومعنا العديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين: هل كان إبرام اتفاقيات التبادل الحر خياراً حراً أم قراراً أملتته إكراهات مالية والتزامات المغرب الجيوستراتيجية؟

هل قام المغرب بتأهيل اقتصاده قبل اعتماد هذه الاتفاقيات مع دول عظمى واتحادات قوية؟

ماذا جنى المغرب اقتصادياً واجتماعياً من هذه الاتفاقيات؟

السيد الرئيس الحكومة،

علاوة على التعطيم التام عن الرأي العام والسلطة التشريعية حول مجريات الاتفاقيات وما شكله من إنكار للديمقراطية، فالشراكة المتقدمة على غرار اتفاقيات التبادل الحر لم تنبئ على وضع متكافئ بين الطرفين، بل أسست على منطق عدم التوازن، استأثرت فيها شركاؤنا بحصة الأسد، إذ لم يوفق مفاوضونا التقنوقراطيون من التأثير في موازين القوى التي لم تكن في صالحنا.

فالاتفاقية الفلاحية مع أوروبا الموقعة حسب نظام الاستثناء هي في الواقع ترسانة هائلة من الإجراءات الحمائية الجمركية وغير الجمركية، الجودة، الحصص... إلخ، تحد من ولوج المنتجات الفلاحية المغربية لأسواق الدول الشريكة لمنتجاتنا كالمطاطم والحوامض، علماً أن قطاعنا الفلاحي المرتبط بالتساقطات المطرية أساساً يعاني من إشكالات جمة مرتبطة بالماء والعقار والاستغلالات الكبيرة والصغيرة واستعمال وسائل الإنتاج والتممين والتسويق... إلخ.

ويمكن أن نجزم بنفس الخلاصة بالنسبة لاتفاق التبادل الحر مع أمريكا التي أبرمت تحديداً لاعتبارات تخدم الأجندة السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وطبعاً لم يكن المغرب قادراً على الاستفادة

من منافعها الافتراضية عكس الولايات المتحدة التي رفعت صادراتها 3 مرات في الوقت الذي تضاعف عجزنا 3 مرات.

وبغض النظر عن الأسس الإيديولوجية التي تدعم طفرة التبادل الحر التي تعرفها هذه المرحلة من النيوليبرالية فمن المستفيد، وبالأحرى من الراجح بمنطق راجح-راجح؟ لقد استفحل العجز التجاري للمغرب متجاوزاً 200 مليار درهم، ثلثها أي 64 مليار من المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر الموقعة، وبذلك تضاعف 4 مرات في ظرف 10 سنين، حيث ظلت الواردات في ارتفاع مستمر نتيجة ارتفاع الفاتورة الطاقية وما إلى ذلك.

كما طالت التأثيرات الوخيمة كذلك تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج الاقتصادي والتي تعيش صعوبات كبيرة في صراعها من أجل البقاء، بسبب عدم قدرة غالبيتها على مواكبة التطورات التكنولوجية ومعايير ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة الهادفة إلى تحسين تطوير أداؤها، وتضررت القطاعات الإنتاجية الهشة أصلاً بكيفية عميقة بسبب إغراق السوق الداخلية بسلع خارجية مدعمة، مما ساهم في تعميق البطالة البنوية والهشاشة بفعل إغلاق الوحدات الإنتاجية (5000 مقالة أعلنت إفلاسها السيد رئيس الحكومة) والتسريجات الجماعية، وتفاقت المديونية بذريعة تمويل الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، التقاعد والمقاصة... إلخ، والإجهاد على القدرة الشرائية وما لهذه الإصلاحات المفروضة من طرف الممولين من آثار كارثية على التماسك الاجتماعي.

نحن، إذن، أمام غياب رؤية سياسية، وبالتالي سياسة فعالة لتأهيل الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام التحديات المطروحة.

إننا، في الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر بأن لا مناص من مراجعة النموذج الاقتصادي والتنموي بإقرار نموذج يراهن على التصنيع، السيد رئيس الحكومة، وتنوع الاقتصاد وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، نموذج قادر على خلق مناصب الشغل اللائق وخلق الثروة وتديريها بشكل يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، ويقلص الهوة بين الطبقات الاجتماعية، ويحافظ على مكانة الطبقات الوسطى والتوازن الاجتماعي، نموذج منبثق من مشروع مجتمعي تحكمه رؤية شمولية تنموية، ترجع إلى الدولة التحكم في قرارها المالي، تدمج القطاع غير المهيكل عن طريق توسيع الحماية الاجتماعية بدل سياسة تقشفية تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الإستراتيجية، وفي مقدمتها التعليم والصحة والتشغيل.

شكراً السيد رئيس الحكومة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، أرا ذلك المداخلة نزيدها للوثائق.

آخر متدخل في هذا المحور مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد رئيس الحكومة.

نسائلكم حول انعكاسات اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

إذن تفضلوا السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

في البداية، بطبيعة الحال دائما أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين وأيضا الفرق على تفضلهم بطرح هذا الموضوع الخاص باتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري، وأثرها على تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو كما يعلم الجميع موضوع ذو أهمية خاصة، اعتبارا لتأثيره المباشر على تطور الاقتصاد الوطني، وتأثيره المباشر على الاستثمارات الخارجية، تأثيره المباشر على توازنات الاقتصاد الوطني.

وكما لا يخفى عليكم، اتفاقيات التبادل الحر داخلية في توجه عام بدأه المغرب منذ عقود من الزمن، هذا ما شئ شي حاجة خاصة بهذه الحكومة إنما هو توجه دولة، وهذا التوجه بدأ كما قال أحد السادة المستشارين المحترمين، بدأ منذ الانخراط المبكر لبلادنا في النظام التجاري متعدد الأطراف، وخصوصا بالانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية 1987 "GATT"، مما جعل بلادنا من البلدان المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، والتي هي تحول محوري في التجارة العالمية.

وأظن بأنه هذا خيار صائب اتخذته بلادنا لأنها كانت سبابة إلى

الانخراط في هذه التحولات، وباش نعرفو بأن كاين فرق كبير بين ذلك الشئ اللي دارت بلادنا، وحا احنا ما شئ مسؤولين عليه، احنا كنا في المعارضة بالمناسبة أو حتى قبل المشاركة بالبرلمان، ولكن باش نعرفو القيمة نشوفو اللي انضموا لهاذ المسار ديال الانفتاح ديال التجارة العالمية واللي ما انضموش لها ونقيمو هاذيك الاقتصاديات ونقيمو هاذو ونعرفو الفرق، من تم غادي نعرفو أشنو ربحنا وأشنو خسرتنا، لا يمكن أن نقارن هكذا في الفضاء، كاين ما يسمى بالتاريخ الذي لم يقع، لو لم ينخرط المغرب مبكرا بطريقة إرادية، حتى واحد ما فرض عليه، بطريقة إرادية، لأن منذ بداية الاستقلال والمغرب عندو الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي، ابتدع التعددية السياسية، التعددية السياسية متى بدأها المغرب؟ بعد الاستقلال مباشرة وانخرط فيها بطريقة إرادية، كان من الممكن يختار نظام الحزب الواحد، كما اختارته دول أخرى، وتبين أن المغرب على الرغم من صعوبة هذا الاختيار، على الرغم من صعوبته، على الرغم من مشاكله، ولكن كان هو الاختيار الصائب، واليوم بعد 60 سنة نجني إيجابياته فيما الذين انخرطوا في السياسة المنغلقة، في نظام الحزب الواحد، يجدون صعوبات في التحول إلى التعددية السياسية.

نفس الشئ على مستوى الانفتاح الاقتصادي، الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي راه شئ واحد، فلسفة واحدة، توجه واحد، المغرب أيضا منذ بداية الاستقلال اختار الانفتاح الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي المعقلن، الانفتاح الاقتصادي لمصلحة الوطن، الانفتاح الاقتصادي مع الاحتياطات، هاذ الشئ كلشي ضروري، ولكن الانفتاح الاقتصادي هذا توجه اختاره المغرب، واليوم تيجني الثمار ديالو الإيجابية، وغادي نبرهن على ذلك الشئ دابا، تيجني الثمار ديالو الإيجابية فيما دول أخرى اختارت الانغلاق الاقتصادي تريد أن تخرج وتجد صعوبات في الخروج من نظامها الاقتصادي المغلق، وقارنوا بين بلدنا وبين البلدان التي اختارت المسار الآخر.

إذن المغرب اختار هذا التوجه منذ ذلك الحين وامتشى فيه، مع التطورات التي شهدتها ثم بعد ذلك خلال العقد الماضي تطورت الوضعية إلى أن المغرب اختار إبرام عدد من اتفاقيات التبادل الحر سواء ثنائية أو متعددة الأطراف، نذكر منها على وجه الخصوص اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية التبادل الحر المبرم مع تركيا، اتفاقية التبادل الحر ما يسمى باتفاقية أكادير مع بعض الدول العربية، وهاذ اتفاقيات التبادل الحر باش نقيموها دائما يجب أن نرجع إلى أهدافها المسطرة في ديباجة هذه الاتفاقيات.

وبالمناسبة، هاذ الاتفاقيات صودق عليها، اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة صودق عليها في البرلمان، وأنا كنت برلماني آنذاك، كنت في الطرف الآخر، وأنذاك كنا احنا كفريق صوتنا بالامتناع ليس لأننا نرفض خيار اتفاقية التبادل الحر عموما، ولكن صوتنا بامتناع

¹ General Agreement on Tariffs and Trade (accord général sur les tarifs douaniers et le commerce)

الخصوص إلغاء القيود الكمية أو النوعية عن تنقل السلع والخدمات. إذن هناك عدد من الأهداف، وإذا أردنا أن نقيم خاصنا نقيموا على حسب هذه الأهداف التي سطرها هاد اتفاقيات التبادل الحر عموما في ديباجتها.

ومن الناحية المنطقية، فإن أي تقييم موضوعي لحصيلة سياسة الانفتاح التي تجسدت في توقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر ينبغي أن تستحضر كل هذه الأهداف في شموليتها، بحيث لا ينبغي النظر إلى هذه الاتفاقيات من الزاوية التقنية والمحاسبية فقط، وإنما يجب اعتبارها كفرص يجب تنميتها، ويجب استثمارها على وجه أفضل لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة المقاولات الوطنية في اتجاه تعزيز التنافسية.

أولا، تقييم اتفاقيات التبادل الحر من حيث أثرها على الميزان التجاري الوطني وعلى تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة:

اقتناعا من بلادنا بأهمية تقييم اتفاقيات التبادل الحر لقياس أثرها على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل خاص قامت الحكومات المتعاقبة -وأنا أزن كلامي- قامت الحكومات المتعاقبة، إلى جانب عدد من المؤسسات الوطنية، بإنجاز عدة دراسات حول حصيلة اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع مختلف شركائنا التجاريين، غير باش نطمأنوراها كإين تقييمات منتظمة ومستمرة، ومستوى هذه التقييمات كتختلف، مثلا مع الولايات المتحدة عندنا لجنة مشتركة لتقييم اتفاقية التبادل الحر تجتمع سنويا، مرة في واشنطن ومرة في الرباط.

ومع اتفاقيات التبادل الحر هناك دراسات جزئية أو عامة تقوم بها الوزارة المعنية باستمرار لمتابعة التطورات وتقييم تأثيرات اتفاقيات التبادل الحر، ولكن أيضا بعض المؤسسات الوطنية أيضا بتنسيق مع الإدارة، مثلا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قام بدراسة في 2013، ونشرت في 2015 لتقييم آثار اتفاقية التبادل الحر، المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية أيضا قام بدراسة منشورة، هاد الشئ كامل دراسات راه منشورة، بمعنى ما نقولوش بأن راه ما كإينش تقييم، هناك تقييمات منتظمة وهناك محاولات للسياسات العمومية لتعديل الكفة والتوجيه والاستدراك وإدخال الإجراءات عندما يتبين أن هناك نقص أو هناك قصور أو هناك عجز على مستوى معين.

الحصيلة الإجمالية للمبادلات التجارية للمغرب، أشنوهي الحصيلة الإجمالية للتأثير في اتفاقيات التبادل الحر وباش غادي نعرفوها؟ غادي نعرفوها نقولوا اليوم أشنوهي الوضعية ديال المبادلات التجارية الوطنية، وفي 2006-2007 فاش وقعنا آخر اتفاقية للتبادل الحر اللي مع الولايات المتحدة أشنوكانت؟ إذا قارنا غير بأرقام بسيطة غادي تبان لنا النتيجة الواضحة.

فيما يخص المبادلات التجارية، يمكن أن أقول أنه اليوم بالمقارنة

مطالبة بمزيد من الإجراءات لتقوية نسيج الاقتصاد الوطني وللتحسب وللوقاية من أي سلبيات يمكن أن تقع.

ما هي أهداف اتفاقيات التبادل الحر، والتي من الضروري دائما أن نستعرضها باش نقيمواش وصلنا جزء منها قليل أو كثير؟

يمكن تلخيص الأهداف المشتركة أو الخاصة بكل اتفاقية لهاذ اتفاقيات التبادل الحر فيما يلي:

- أول هدف هو دعم الحوار السياسي مع هؤلاء الشركاء الاقتصاديين وتعزيز التعاون والشراكة الإستراتيجية، هذا أول هدف يوقع، معناه ماشي هدف تجاري محض أو هدف اقتصادي محض، إنما هو جزء من عدد من الأهداف.

- الهدف الثاني واللي مهم تعزيز الجهود الوطنية للملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، راه الانفتاح هو اللي كيميكن الإنسان باش يكون في مستوى التطور العالمي، الانغلاق دائما كيخليه دائما غادي شوية بشوية لأن ما كإينش التنافس، التنافس هو أقوى عامل من عوامل تقوية قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة عالميا، بمعنى إذا درت واحد الاقتصاد منغلق المقاولات الوطنية عندها السوق ديالها مضمون، كتنتج كتبيع لهاذوك أسمو، ولكن إمتى غادي تتقوى هذه المقاولات؟ حتى تكون في تنافسية مع المقاولات الدولية، تنوض وتطيح وتضطر تطور الأدوات ديالها والآليات ديالها التديبيرية الإستراتيجية والموارد البشرية تطورها أكثر... إلخ.

فلذلك التنافسية عالميا إنما هو قوة للمقاولات وليس ضعف، صحيح أنه دائما تتكون مقاولات تطيح فيهاذيك المنافسة. ولكن مقاولات أخرى تتقوى مع مرور الوقت، ذاك الشئ اعلاش اليوم في علاقات المغرب مع إفريقيا يمكن للمقاولات المغربية أن تذهب وتنافس عالميا في إفريقيا، تنافس الشركات ديال الدول الكبرى في إفريقيا، لماذا؟ لأنها تدرت من خلال اقتصاد مفتوح فيه التنافسية، إبحال المنظمات، المنظمات مثلا إذا فيها الديمقراطية اللي كيطلعوا أجود العناصر لأن كإين التنافسية، إذا ما كإينش التنافسية وكإين واحد النظام منغلق كيطلعوا الناس غير بدون تنافس، كيطلع أي واحد، الدول نفس الشئ، المقاولات نفس الشئ، التنافسية لا تأتي إلا بخير.

إذن، هذا هو الهدف الثاني، هو تعزيز جهود الوطن لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، خاصة بالنسبة للإستثمار الخارجي المباشر، وهذا لا يمكن أن يكون إلا في جوتنافسي؛

ثالثا، قلت تعزيز جهودات ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية؛

رابعا، إنعاش الصادرات المغربية نحو الخارج؛

خامسا، دعم التنمية بالمغرب وتحسين مستوى عيش المواطن؛

سادسا، إرساء تدريجي لمنطقة تبادل حر مع الشركاء تتضمن على

اليوم في نسبة تغطية الصادرات للواردات، هاذ العوامل الهيكلية أولا تحسن هيكله الإنتاج الوطني عموما، مثلا الصناعة، الأستاذة مشكورة تتقول تقوية الصناعة الوطنية ميزان، ولكن كيف غادي نقوي الصناعة إلى ما درتش اتفاقية التبادل الحر؟ وكون ما كانتش اتفاقية التبادل الحر مع أوروبا واش غادي نصدرو السيارات؟ ما يمكنش، عندي العوائق الجمركية، وهاذ المصنع اللي غادي يجي ما يمكنش يجي وكون ما عندوش مليار شخص أمامه في هاذ اتفاقية التبادل الحر اللي يمكن نصدروهم.

إذن هي اتفاقية التبادل الحر أداة أساسية لتقوية الصناعة الوطنية ولجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وحتى الاستثمارات الوطنية نحافظو عليها، لأن المستثمر الوطني نفسه إلى عندو العوائق الجمركية أمامه غادي يمشي للدولة اللي يمكن يصدر فيها مليار شخص، إلى ما وفرت ليه أنا هاذ الفرصة للمقابلة الوطنية غادي يمشي لعند واحد اللي غادي يوفرها ليه، لأن رأس المال تيلقب على الريح ما يمكنش هو ينتج وما عندوش لمن يبيع، طبيعي.

إذن هي فرصة لتقوية الصناعة الوطنية، اتفاقيات التبادل الحر فرصة لتغيير هيكله النسيج الاقتصادي الوطني، وهو ما نراه تدريجيا يتطور طيلة السنوات الأخيرة، اليوم في 2018 وصلنا إلى 18% دور الصناعة في الناتج الداخلي الخام، راه غير منذ ثلاث أو أربع سنوات كان 14% واحنا الهدف، كما قلنا في البرنامج الحكومي، أن نصل إلى 23% سنة 2021، إن شاء الله، وهذا يقوي إذن الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني وإمكانية التصدير غادي تزداد أكثر.

وأنتم تعرفون أن منذ 2013 فاقت قيمة الصادرات من السيارات فاقت الصادرات ديال الفوسفات أول مرة في تاريخ المغرب، وهذا شيء مهم، ما ينقصش الفوسفات احنا ابغيناه يتقوى أكثر، ولكن ابغينا حتى القطاع الصناعي يتقوى حتى هو وينافس المجالات الاقتصادية الوطنية الأخرى، وهذا هو الإنتاج، لأن هاذ فيه إنتاج قيمة مضافة قوية.

وبالمنااسبة هاذ الصناعة الآن تطورت، في الأول كانت نسبة الاندماج (le taux d'intégration) كان من قبل، كذا و30%، 40% دابا الآن ولات في إتفاقيات ديال المستقبل راه تنشطو 60% ديال (le taux d'intégration) بمعنى ديال مساهمة الشركات الوطنية في قطع غيار هاذيك السيارات أو في الصناعات التي تصدر، هاذ الشيء ما يمكنش يكون من النهار الأول، النهار الأول إلى شرطت عليهم 60% ما يجونيش، ولكن الآن فاش ولاولقاو مجال جيد ولات استقرت هاذ الصناعات ولي يمكن نحسنو الشروط ديالنا أمام المقاولات أو المستثمرين الذين يأتون للاستثمار في الصناعات في بلادنا.

إذن، واصلت الصادرات تطورها الإيجابي أيضا صادرات السيارات والصادرات في مجال التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب تحسن تدفق

مع انطلاق اتفاقيات التبادل الحر، هناك تحسن ملحوظ في الحصيلة الإجمالية للتجارة الخارجية، وهذا يشمل 2 مراحل، يمكن تقسيم هذه الوضعية التجارية لبلادنا لمرحلتين، صحيح في المرحلة الأولى بعد مباشرة تنفيذ هذه الاتفاقيات كان هناك تدهور في بعض المؤشرات ديال التجارة الخارجية، وعرف الميزان التجاري عجز بلغ 24% من الناتج الداخلي الخام في 2011-2012، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل ماثي فقط إلى اتفاقية التبادل الحر وان كانت اتفاقية التبادل الحر عندها عامل من العوامل، ولكن مباشرة بعدها عرفت مؤشرات التجارة الخارجية تحسنا كبيرا، وتراجع عجز الميزان التجاري ليستقر في حدود 18% من الناتج الداخلي الخام، كما ارتفع سنة 2017.

كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 56%، هذه القضية راه مهمة ما خاصناش نحسبو بالأرقام المجملة (la valeur absolue) اشحال صدرنا، لا، خاصنا نديرو نسبة التغطية، لأن إذا زادت الصادرات راه زادت الواردات، كيزيدوا بجوج، والفرق بيناتهم مادام كيزيدوا بجوج راه كيزيد الفرق، ولكن هاذك الزيادة ديال الفرق في أي منحى باش كنعرفوه نسبة تغطية الصادرات للواردات، هاذيك نسبة التغطية تحسنت.

بحيث أنا نقرا عليكم الأرقام 2007 كانت 48%، وبقيت 48، 43، 49، 50 اليوم 2017 ولات 56%، يعني النسبة ديال الصادرات للواردات تحسنت لصالح بلادنا على العموم.

من 2007 لليوم تحسنت بـ 8 نقط، وغير من 2014 لليوم تحسن، غير من 2014 لليوم تحسن، إذا استطعنا نحسنوه بنصف نقطة سنويا تدريجيا ما يمكنش نحسنوه مرة واحدة طبيعي، ولكن إذا حسنا نصف نقطة، نقطة سنويا ما ندوزو 10 سنوات حتى تكون المبادلات التجارية نحن في وضع أقوى بكثير مما نحن عليه.

لكن يجب أن نقول بأن الميزان التجاري والوضعية ديالو ما عندوش علاقة مباشرة باتفاقيات التبادل الحر وحدها، ودليله أن أغلب العجز التجاري هو مع الدول اللي ما عندناش معها اتفاقية التبادل الحر، راه قالتها الأخت، الثلثين ديال العجز التجاري كنديره مع دول أخرى غير مشمولة باتفاقية التبادل الحر، وحتى هما معهم عجز تجاري وربما أكثر من العجز التجاري اللي مع الدول اللي معهم اتفاقية التبادل الحر، إذن هذا عامل أول.

هناك بطبيعة الحال عوامل أخرى، هناك عوامل ظرفية اللي مرتبطة بكلفة الطاقة مثلا، مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي إلى طلع ونزل راه عندو تأثير علينا طبيعي، غير تترفع المبادلات التجارية عموما إقليميا تياثر علينا احنا تترفعو قليلا، غير تتخفف إقليميا حتى احنا المبادلات التجارية تتخفف، لأن هذا مرتبط بالسياق الإقليمي والسياس الدولي للتجارة العالمية.

لكن هناك أيضا، عوامل هيكلية أثرت في تحسن الميزان التجاري إلى

نسبي لتغطية الصادرات للواردات حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، احنا نتنمناو نحسنو أكثر، ولكن كايين تحسن نسبي وقليل، ما كايينش تدهور في تغطية الصادرات للواردات.

مع تركيا نفس الشيء، بلغ بعد 10 سنوات من دخول اتفاقية التبادل الحر مع تركيا حيز التنفيذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 26 مليار درهم سنة 2017، مقابل 7 مليار درهم سنة 2007، يعني في 10 سنوات تضاعف ثلاث مرات أو أربع.

بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 35% سنة 2017، وكان من قبل سنة 2007 كان 16%، في 2008 كان 27%، في 2009 كان 24% وهكذا، بمعنى أنه تحسن نسبيا مع السنوات تيزيد وينقص شوية، في 2016 كان أكثر شوية 41% في 2017 كان 35%، ولكن بالمقارنة مع قبل اتفاقية التبادل الحر هناك تحسن لتغطية الصادرات للواردات.

مجموعة أكادير اللي كتضم الأردن وتونس ومصر، بلغ حجم التبادل التجاري مع دول مجموعة أكادير 686 مليون درهم سنة 2017 مقابل 286 مليون درهم سنة 2007، يعني تضاعف ثلاث مرات تضرب على 3، نسبة التغطية نفس الشيء تحسنت، في 2007 كانت 48%، 2008، 47%، في 2009، 42%، في 2010، 50%، 2012، 47%، اليوم وصلت 56%، تحسن مضطرب بطيء ولكن مضطرب كل سنة ديال نسبة تغطية الصادرات للواردات.

حصيلة الصادرات المغربية في إطار اتفاقية التبادل الحر: سجلت الصادرات المغربية، وهذا هو النقطة الأساسية اللي قوت الاقتصاد الوطني وقوت بالخصوص التحول نحو اقتصاد ذي بعد صناعي، قوت الصناعة الوطنية، هو إمكانية تقوية الصادرات الصناعية، سجلت الصادرات المغربية ارتفاعا ملحوظا بالموازاة مع تحسن مستوى جودتها ومحتواها التكنولوجي مما انعكس إيجابا على قدرتها التنافسية، كما يظهر من خلال ما يلي:

- أولا: تحسن حصة المغرب في السوق العالمية منتقلة من 0,15% سنة 2017 مقابل 0,11% سنة 2007 نتيجة تضاعف حصة السوق للمغرب في إفريقيا وكذا تعزيز حصته في أمريكا وآسيا:

- ثانيا: تسجيل تطور جد إيجابي لصادرات المهن العالمية للمغرب خلال 10 سنوات الأخيرة، خاصة قطاع السيارات زائد 16% في المتوسط سنويا، كل سنة تزيديو متوسط 16% تنوصلو بعض المرات حتى 20%، 24%، والطائرات زائد 13% سنويا والصناعات الغذائية زائد 7% سنويا.

التطور الإيجابي للمحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية لفائدة المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة، والتي عرفت حصتها ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الأخيرة لتناهي نسبتها 45% سنة 2017، مقابل 30% سنة 2007، المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية، كنا تنصردو تصدير صناعات هناك الاقتصاد الأولي،

الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أنعش إحتياطات النقد الأجنبي التي وصلت إلى مستويات جيدة في الآونة الأخيرة، وإلى استعراضنا الجدول ديال الاستثمارات الأجنبية في بلادنا ما عمرها طيلة 10 سنوات من قبل 2011، 2012، ما وصلت للمستوى اللي وصلت ليه في هاذ السنوات الأخيرة، بحيث سنة 2007 كايين 22 مليار، 2008، 19 مليار، اليوم في 2017 وصلنا 25 مليار في 2015 كان 31 مليار الآن 25 مليار وتحسنا بالمقارنة مع 2016 ونحن نطمح أن نتحسن سنويا تدريجيا باش ترتفع الاستثمارات الأجنبية في بلادنا.

وأريد أن أشير إلى أن عددا من التقارير الدولية تجعل المغرب في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، والمغرب من أحسن ثلاث دول في إفريقيا جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وهذا شيء مهم وناتج عن الجهود التي قام بها المغرب فهاذ المجال وناتج جزئيا أيضا عن اتفاقيات التبادل الحر، خاصنا نفهمها هاذ القضية، رغم التحديات التي تطرحها. ثانيا حصيلة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ومجموعة أكادير:

مع الاتحاد الأوروبي، يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للمغرب، وهو أيضا أول زبون بنسبة 66% من الصادرات المغربية وأول مورد بنسبة 56% من السلع سنة 2017.

ارتفعت المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي لتبلغ 414 مليار درهم سنة 2017، مقابل 229 مليار درهم سنة 2007، يعني في 10 سنوات تضاعفت صادرات المغرب للاتحاد الأوروبي، لأن إلى غنقارنو بالأرقام خاصنا نقارنو قبل اتفاقية التبادل الحر وبعد اتفاقية التبادل الحر هذه هي المقارنة الحقيقية، وفي جميع المؤشرات تحسنت بعد اتفاقية التبادل الحر عن ما كانت عليه قبل الاتفاقيات.

دائما نسبة تغطية الصادرات للواردات اللي هو الرقم الدال الأساسي، يمكن أن أقول في 2008 كانت 54%، في 2009 كانت 54%، في 2010، 61%، في 2012، 57% اليوم وصلنا لـ 66% نسبة تغطية الصادرات للاتحاد الأوروبي للواردات، معنى ذلك على العموم تحسنت النسبة وإن كانت الأرقام عموما راه كتر يد ولكن نسبة تغطية الصادرات للواردات هو الأهم.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منذ دخول اتفاقية التبادل الحر ما بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ ارتفعت المبادلات التجارية المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير لتنتقل من 18 مليار في 2007 إلى 39 مليار سنة 2017 يعني في 10 سنوات، وشكلت ما يناهز 5,8% من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية لبلادنا من قبل راه كانت غير 2%.

يبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية 32%، اشحال كانت في 2007؟ كانت 19%، في 2009، 19%، في 2010، 26%، في 2012، 31%، اليوم 32%، معنى ذلك هناك تحسن

من هنا حتى احنا سياسيا واقتصاديا نربح ونفاوض ومنتزع حقوقنا، ولكن عندك واحد الإطار اللي يمكن من هاذ الشيء.

وبينت الدراسات الأخيرة سنة 2017 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (l'OCDE²) حول المبادلات التجارية تحسن اندماج المغرب في سلاسل القيمة المضافة الدولية، وأن ترتيبه يتحسن باضطراد وباستمرار، الإسهام في تطوير القطاعات الإنتاجية ببلادنا والموجهة للتصدير والرفع من مستواه التكنولوجي، وبالتالي تنوع صادرات المغرب لتشمل منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، صناعة السيارات، صناعة الطائرات، الإلكترونيك، الصناعة الكيماوية وغيرها من الصناعات ذات القيمة المضافة.

وعموما، وبالرغم من هذه الحصيلة الإيجابية لاتفاقية التبادل الحر، فإن الميزان التجاري لبلادنا لا يزال يعاني من عجز هيكلي، تحسن قليلا لكن هذا غير كافي، ولا يمكن الجزم بكون هذا العجز مرتبط بالاتفاقيات، بل بعوامل أخرى تتعلق أساسا بالحجم الكبير لواردات بلادنا وبنيتها التي تتكون أساسا من مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة ارتباطا بالاستثمارات، لأن إلى قوينا الصناعة كنعقوب الواردات في مجال الصناعة، لأن كثير من الآلات المعقدة وكثير مما نحتاجه لتطوير صناعتنا نحن لا ننتجه، فإذن هو إلى كان تطورت الواردات ولكن لمنفعة الصادرات ولتقويتها فهذا راه إيجابي ماشي سلب، ما خصناش نظرو ليه دائما على أنه سلب، وهذا لا يمنع بأن جزء من الواردات يمكن أن نستغني عنها عن طريق تطوير الاقتصاد الوطني.

وبطبيعة الحال هناك الطاقة اللي هي كتشكل دائما بالنسبة في المبادلات التجارية كتشكل واحد العبء بالنسبة للمغرب ولكن هذا مرتبط بأن المغرب غير منتج للطاقة الأحفورية.

وفي هذا الإطار، أريد أن أؤكد بأننا احنا واعيين بنقط الضعف الموجودة في اقتصادنا الوطني، وأننا واعيين بضرورة معالجة هاذ نقط الضعف ومتابعة هذا، وقد أدمجنا في البرنامج الحكومي عدد من المقترحات ومن الإجراءات التي سنتخذها إن شاء الله في هاذ الاتجاه، واحنا عندنا كل الإرادة باش نمشيو في هاذ المجال.

وبالمناسبة، وجوابا على السؤال ديال المفاوضات التجارية والإطار في هاذ المفاوضات التجارية، أريد أن أقول بأنه وعيا من الحكومة، الحكومة الماضية في الحقيقة في إطار المقاربة الجديدة ديال المفاوضات، وعيا منها بمأسسة منهجية التفاوض على الصعيد الوطني، جاء القانون الخاص بالتجارة المتعلقة بالتجارة الخارجية، القانون الذي صدر في الجريدة الرسمية في مارس 2016، هاذ القانون وضع إطار جديد للتفاوض يبن على توكيل تفاوضي (mandat de négociation) توكيل تفاوضي يؤطر ويحدد الأهداف التجارية والاقتصادية والسياسية المنتظرة من إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية.

كنصدرو إما مواد خام، إما عملية التصنيع بسيطة، اليوم امشينا لعملية التصنيع الأكثر تكنولوجية، معنى تطور المحتوى التكنولوجي، وهذا شيء مهم وهذا يعكس أن التنافسية ديال الاقتصاد الوطني تتحسن تدريجيا.

مكن تنوع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا من الرفع من وتيرة الصادرات، والتي حققت خلال 10 سنوات الأخيرة معدلات نمو مهمة جدا، 6% مع الاتحاد الأوربي، 16% مع الولايات المتحدة، 30% مع تركيا، 16% مع اتفاقية أكادير، وبغض النظر عن التقييم الكمي لحصيلة المبادلات التجارية ببلادنا في إطار اتفاقية التبادل الحر، هاذ الاتفاقيات ساهمت أيضا في تسريع وثيرة الإصلاحات التي أشرت إليها في البداية التي تقوم بها بلادنا على مختلف المستويات، إصلاحات على مستوى الإطار التشريعي والإطار التنظيمي للتجارة الخارجية الذي تم تحديثه، تم تبسيط المساطر المرتبطة به، هاذ الشيء كلوما كانش ممكن لولا أننا في تماس مباشر وتنافس مع الاقتصاد العالمي.

- الإسهام في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا وتعزيز القيمة التنافسية والقدرة التنافسية للشركات الوطنية والمقاولات الوطنية، وأذكر هنا أنه فيما يخص مؤشر الأعمال (Doing Business) ممارسة الأعمال تحسن المغرب دارطرفة في السنوات الأخيرة تأسست لجنة مناحات الأعمال سنة 2010 وكان آنذاك ترتيب المغرب في 128، اليوم ترتيب المغرب 69، وإن شاء الله فهاذ السنة غنتحسنو أكثر، وفي السنة الأخرى بإذن الله سنتحسن أكثر، لأن هذا خيارنا وخصنا ناخذو جميع الإجراءات الضرورية باش يكون هاذ التحسن ونعرفو بأن قيمة الاقتصاد الوطني هو في قدرته التنافسية، إن شاء الله وغادي نمشيو فهاذ الاتجاه.

وهذا من بين الأمور التي استفدناها جزئيا من اتفاقية التبادل الحر، ولكن أيضا من عدد من الإصلاحات الأخرى التي أدخلتها بلادنا، وبطبيعة الحال البرلمان والمؤسسة التشريعية راه هي شريك كامل فهاذ المجال لأن القوانين كلها كتمر من هنا وتناقش هنا وكيصوت عليها في البرلمان؛

- إعطاء دينامية جديدة للاستثمارات الخارجية التي عرفت قفزة نوعية، وهذا أشرت إليه والتطورات التي عرفتها؛

- دعم الحوار السياسي خاصة مع الاتحاد الأوربي في عدد من القضايا ذات البعد الإستراتيجي بالنسبة لبلادنا، كالأمن الإقليمي والهجرة وقضايا البيئة وغيرها، هاذ الشيء دابا راه عزز، هاذيك اتفاقية التبادل الحر ولات تلزم شركاءنا على أن يتحاوروا معنا سياسيا، وأن يأخذوا بعين الاعتبار أننا شركاء اقتصاديين في مستوى عالي، وبالتالي نستطيع أن ننتزع حقوقنا منهم، راه غير ذاك الشيء اللي وقع أخيرا في الاتفاقية ديال الصيد البحري راه هو نموذج، وهاذ الشيء ما يمكنش يكون مع دولة ما كاينش اتفاقيات متعددة معها، الاتحاد الأوربي كيشوف على حسب أشنورابح واشنو غادي يعطي، وكيفاش نوعية..

² Organisation de Coopération et de Développement Economiques

تستفيد من جميع الامتيازات التي تستفيد منها الشركات المصدرة، وهذا أيضا في دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأن احنا كنهدفو من خلال التصنيع أن تكون هناك منظومات (Ecosystèmes) منظومات صناعية حول المقاولات الصناعية الكبرى، وهذه المنظومات الصناعية جزء كبير منها هي الشركات الصغرى والمتوسطة، بالخصوص الشركات المتوسطة والتي تمد هذه الشركات المصدرة بقطع الغيار حتى هي الآن ولى عندها صفة مصدر وتستفيد من نفس الامتيازات.

مواصلة تحسين نظام المعايرة (la normalisation)، لا شك أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة في مجال تحسين نظام المعايرة وملاءمته مع متطلبات مبادلاتنا التجارية، وذلك منذ إحداث المعهد الوطني للتقييس (IMANOR³) سنة 2010 المناط به مهمة إعداد المعايير المغربية والإشهاد بالمطابقة مع مواصفات الأنظمة المرجعية المعيارية، فضلا عن تمثيل المغرب لدى المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس.

وستحرص الحكومة على مواصلة تطوير وتحسين نظام المعايرة هو اللي غادي يخلي هادوك (les barrières non tarifaires) هذوك الحواجز غير الجمركية اللي يخيلنا نتجاوزوها عن طريق رفع جودة المنتج المغربي، وهذا خاص فيه تطوير نظام المعايرة.

خامسا، تنفيذ تدابير الحماية التجارية لإحداث المشروع الوطني، هذا جميع اتفاقيات التبادل الحر تتضمن هذه المقتضيات اللي كتمكن في حالة الإغراق، في حالة المشاكل الكبرى، في حالة الحاجة القصوى يكون هناك تدخل لحماية الإنتاج الوطني، والقانون 15.09 المتعلق بالحماية التجارية يوفر أيضا التدابير اللازمة والضرورية في هذا المجال، والحكومة حرصت على هذا ماشي هذي أول مرة في هذا العمل الأخير اللي قامت به الحكومة، إنما حكومات سابقة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، قامت أيضا بمواجهة سياسة الإغراق اللي تتكون أحيانا أو سياسات أخرى غير شريفة، غير تنافسية غير شريفة دارت هذه الإجراءات الحمائية في إطار اتفاقيات التبادل الحر نفسها واللي كتمكنها اللي هي قانونية تماما، بطبيعة الحال في إطار ما هو مسموح به.

وقد قامت الحكومة منذ سنة 2012 باتخاذ مجموعة من الإجراءات في هذا المجال، همت قطاعات الخشب، قطاعات الورق، قطاعات الصلب، قطاعات الأدوية، قطاعات الصناعات الكيماوية، وأخيرا قطاعات الأنسجة وغيرها التي يتم استيرادها من دول مختلفة.

سادسا، مواصلة تحسين مناخ الأعمال، هذي راه اهضرنا عليها، تحسن الحمد لله ميزان واتفاقية التبادل الحر عندها دور نسبي ولكن عندها دور في تحسين مناخ الأعمال ويمكن أن أقول أيضا بأنه في مجال التجارة الخارجية بلادنا تحسنت كثيرا، اليوم تحتل بلادنا في مجال التجارة الخارجية في العالم المرتبة 31، وهو مرتبة مهمة في ظرف 10 سنوات قفزت بلادنا فعلا في هذا المجال، وهو المرتبة الثانية في منطقة

معنى ذلك في المستقبل ولى عندنا إطار جديد كياتر هذا، ويحدد توكيل التفاوض نطاق التفاوض القطاعي والأنشطة والمجالات التي ينبغي إدراجها في المفاوضات والمستوى العام للتنزلات المتبادلة بالنسبة لكل قطاع، ونشاط ومجال موضوع التفاوض، والتدابير المواكبة التي تمكن من ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

وتحرص الحكومة على أن تتم استشارة ممثلي الجمعيات المهنية الأكثر تمثيلية عند إعداد التوكيلات التفاوضية وخلال المفاوضات وذلك بصفة دورية بما يمكن من تقوية وتعزيز دور المقاولات المغربية في هذا المفاوضات، ويتم العمل حاليا على إعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون السالف الذكر والذي يتضمن تأسيس اللجنة الوطنية للمفاوضات التجارية التي سيعهد إليها بمهمة تنسيق المفاوضات.

وهذا المشروع ديال المرسوم قد أعد تقريبا وهو في مراحل النهائية وسيتم وضعه تقريبا في مسطرة المصادقة.

بالنسبة لدعم المقاولات وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال التصدير، تعمل الحكومة على مواكبة هذه المقاولات المغربية التي تنشط في مجال التصدير، وذلك من أجل تعزيز حضورها على مستوى الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج دعم المصدرين المبتدئين، الذي يهدف إلى توسيع قاعدة المقاولات المصدرة، وكذا تعزيز تواجدها في السوق الدولية، هذا البرنامج الذي تم إطلاقه سنة 2017، بشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومغرب تصدير، والجمعية المغربية للمصدرين، تستهدف حصريا المقاولات الصغرى والمتوسطة حديثة العهد بعملية التصدير من أجل مواكبتها وتشجيعها على الاستمرار في التصدير وممارسة نشاط هذا المجال بشكل منتظم، ويستهدف هذا البرنامج 100 مقاولة مصدرة في السنة في أفق الرفع من عدد المقاولات المستفيدة في السنوات المقبلة.

يرتكز هذا البرنامج على توفير الدعم المادي والدعم التقني للمقاولات المبتدئة في مجال التصدير على مدى ثلاث سنوات، لتمكينها من إعداد استراتيجيات ملائمة في مجال التصدير والاستفادة من التأطير والتكوين في مجال التصدير والتسويق وجميع المعاملات المرتبطة بالتجارة الدولية مع إمكانية تمويل بعض التدابير المتعلقة بالترويج بالأسواق الخارجية.

وقد تم برسم سنة 2017 دعم ومواكبة ما يناهز 140 مقاولة مصدرة، منها 50 في إطار برنامج "مصدرين مبتدئين" لتعزيز وجودها بالأسواق الخارجية.

ولكن أيضا يمكن أن أقول بأنه في قانون المالية ديال 2018، هاذ قانون المالية دمجنا واحد الإجراء مهم، وهو أن شركات المناولة للشركات الكبرى المصدرة حتى هي تعطات لها صفة مصدر وغادي

³ Institut Marocain de Normalisation

المعنية في إعطاء هذه العلامات المميزة ديال الجودة باش يمكن هاذ المنتوج ديالنا ينافس أيضا وطنيا، ولكن ينافس أيضا عالميا وخارجيا، ما هي الخلاصة التي أريد أن أنتهي إليها؟

أولا، إتفاقيات التبادل الحر هو قرار سيادي قرره المغرب في إطار سياسة بدأت منذ الاستقلال كما قلت، ماشي قرار مفروض عليه، ما نبقاش يعني.. ما نضروش بلادنا، أنا ما مسؤولش عليه، احنا كنا آنذاك في المعارضة، ما كنتش، ولكن أيضا يجب أن نعطي لبلادنا حقا، ونضمن ذاك الشي اللي في بلادنا ما خصناش ثاني نعطي واحد اسمو...

لا تملى علينا، إنما نفاوض وننتزع وآخرون ينتزعون لأن كل المفاوضات فيها خذ واعطي راه ما عندك ما تدير، واش نفاوض تريح بوحدك ولا تبقى بوحدك، ولكن هذي إتفاقيات فيها الربح المشترك، الربح المشترك وهاذ الشي تيحرس عليه المغرب ونحرسو عليه، إلى ما كافيش نعاود نعزوه باش نربحو أكثر، ما كاين مشكل، وأيضا لخدمة القضايا الكبرى للوطن.

ثانيا، هاذ الإتفاقيات عندها أهداف متعددة، أهداف أولا سياسية لأن جزء من الانفتاح السياسي وجزء من الحوار السياسي مع شركائنا وجزء من تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع هاذ الشركاء، وهذا خيار ديال المغرب وريح فيه بزاف.

ثالثا، تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

رابعا، تعزيز التشريعات الوطنية ورفعها إلى مستوى التشريعات الدولية، الحمد لله هاذ الشي حقق فيه المغرب الكثير.

خامسا، تعزيز المبادلات التجارية وتعزيز الاقتصاد الوطني ودعم المقاولات الوطنية وتقوية النسيج الوطني، هاذ الشي حققنا فيه كلو، قدر حققنا فيه جزء مهم، ابقى أمور كثيرة نحققوها احنا عندنا الإرادة باش نمشيولها، مكايين مشكل.

الحصيلة على العموم حتى على مستوى الميزان التجاري، كما قلت منذ قليل حصيلة إيجابية، ما كافياش، أنا متفق معكم، خصنا مزيد من الإصلاحات أنا متفق معكم، والحكومة منصتة احنا ما تنديروش العام زين، احنا منصتون، احنا مستعدين لأي حاجة نطوروها وأي حاجة نغيروها حتى مما قلناه نحن كحكومة حالية وإن كان احنا تندافعو اليوم على قرارات اتخذتها حكومات سابقة نطورو نحسنو ولكن نعز بلادنا، ونفخر بأننا مغاربة في القرن الواحد والعشرين، وسنشتغل جميعا لترفع رأس المغرب عاليا إن شاء الله بين الأمم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات، وأول متدخل عن الفريق الاستقلالي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذه مرتبة مهمة جدا نتيجة مختلف السياسات المندمجة، ومن ضمنها اتفاقية التبادل الحر التي أدت إلى هذا.

لا بد أن نشير إلى بعض التدابير اللي قبل القطاع الفلاحي وقد أشارت الأستاذة إلى القطاع الفلاحي، حظي القطاع الفلاحي في إطار جل إتفاقيات التبادل الحر بمعاملة خاصة يتم الحرص عليه فيما يلي:

أولا، على مستوى التصدير عن طريق ضمان الظروف المواتية لولوج المنتجات الفلاحية الوطنية لمختلف الأسواق الخارجية، على مستوى الاستيراد اعتماد طريقة متحكم فيها لتحرير المنتوجات الفلاحية على مدى فترة انتقالية لتفادي إلحاق أي ضرر بسلاسل الإنتاج المحلية، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتحسين تنافسيتهما من أجل اندماجها في السوق العالمي.

وأريد أن أشير فقط إلى واحد الإجراء كنديره كل سنة، وهو رفع الرسوم الجمركية على استيراد القمح من أجل حماية المنتوج الوطني وحماية الفلاح المغربي عندما يكون هذا المنتوج الوطني متوفرا.

ولذلك غير في المرسوم الأخير اللي أصدرناه غير هذي أسابيع محدودة رفعنا الرسوم الجمركية من 30% إلى 135% اعلاش رفعناها؟ باش نحمي الإنتاج الوطني، هاذ الشي إجراءات موجودة وداخلة في اتفاقية التبادل الحر، وإلا الفلاح المغربي ما غادي يبقاش يكون عندو القدرة ديال الإنتاج وهذه إجراءات عادية جدا وتدخل في صلب إتفاقيات التبادل الحر، بطبيعة الحال إذا كان شي إجراءات أخرى ما فعلناهاش احنا مستعدين إذا نهتونا لها نفعلوها، ولكن أغلب الإجراءات اللي موجودة واللي باينة واللي بين يدينا تنفعلوها حين الحاجة.

كما تم وضع آليات مؤسسية في إطار هذه الإتفاقيات تتكلف بتقييم آثار الإتفاقيات المبرمة على القطاع الفلاحي، وتتمثل هذه الآليات في تشكيل لجن مشتركة مختصة بالشق الفلاحي مكلفة بتتبع تنفيذ الإتفاقيات، وكذا دراسة جل المواضيع ذات العلاقة بالشق الفلاحي لإيجاد الحلول المناسبة.

ومن أجل تفادي إلحاق الضرر بالإنتاج الوطني الداخلي نتيجة انفتاح السوق الوطنية، ومن أجل تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة تم وضع وتفعيل مجموعة من الآليات الموكبة لسياسة التحرير، من أهمها اعتماد مواصفات الجودة والمواصفات الصحية، والصحية النباتية لأن خصنا حتى احنا نرفعو الجودة ديال المنتوج الوطني باش ينافس عالميا.

ثانيا، تميمين المنتوجات الفلاحية من خلال إنشاء والعمل بنظام العلامات المميزة، المؤشرات الجغرافية والمنتجات البيولوجية الذي يضمن جودة منتجاتنا في السوق المحلية وأسواق التصدير، مما يسهم في تحسين وولوج منتجات المقاولات الفلاحية التضامنية الحاصلة على هذه العلامات المميزة إلى السوق العالمية، هناك عمل تقوم به الجهات

ما بين القطاعات المصدرة في واحد البلاد وتتعطي فكرة على كيفاش غيتطور الاقتصاد ديال هاذ البلاد خلال 5 سنوات حتى 10 سنوات المقبلة، وبالإمكان ديالو هذالك المؤشر تعرفو منو الدول اللي غتطور من هنا 10 سنين واللي ما غاديش تتطور، وهو كان بالإمكان ديالو أنه يظهر لنا التطور اللي وقع بالنسبة لتركيا وكوريا الجنوبية، إلى غير ذلك.

هاذ المؤشر اليوم إلى دخلتو لو شفتوه، المغرب كان تيحتمل فيه المرتبة 70 في 2012، اليوم تنحتلوه فيه المرتبة 104، 30 درجة هبطنا في ظرف ديال 6 سنوات، إذن بالنسبة لنا، وهنا تربطو هاذ الشيء بالعمل الحكومي أشنو كتدير الحكومة، مباشرة تنمشيو نشوفو البرنامج الحكومي، ما تكلمتوش على البرنامج الحكومي، السيد الرئيس، حتى لأخر المداخلة ديالكم عاد جبدتو البرنامج الحكومي، انتما عندكم برنامج تيتكلم على الدعم ديال التجارة الخارجية، تكلمتو فيه على التقوية ديال التنافسية ديال الاقتصاد الوطني، فيه ميثاق الاستثمارين هو؟ فيه المراكز الجهوية للاستثمار، فين هي؟ فيه دعم المقاول، تكلمتو عليها بواحد الشكل بسيط حتى في الدعم ديال المقاولات المصدرة، في الأخير تكلمتو على 140 مقاول، واش بالدعم ديال 140 مقاوله غادي نقويو القوة والتواجد ديال المغرب على المستوى العالمي في واحد المجال اللي فيه دابا المنافسة؟ اعطيتو بعض الأرقام ديال التطور ديال الصادرات، إلى غير ذلك.

اليوم ما خصناش نبقاو نتعاملو مع العالم بمنطق ديال الامتحان، إلى جبتي المعدل غادي تنجح، خاصنا نتعاملو بمنطق (le concours) ديال اشحال انت في الترتيب ديالك بالمقارنة مع المنافسين؟ المنافسين ديالنا تيتطوروا بواحد الشكل كبير، احنا نتراجعو، اخذيتو واحد المؤشر ديال اشحال تغطية الصادرات على الواردات، ودرتو منو هو المحور ديال المداخلة، هو المحور ديال الجواب على كل الأسئلة، راه كايبة مشاكل اليوم، الواردات راه تزدت بواحد الشكل كبير، وهاذ الواردات فاش تتكبر يعني تنستوردو البطالة من عند الدول اللي تنصدر لنا المنتوجات ديالها، هذا هو واقع اليوم، كايين تضرر ديال عدد ديال الشركات في عدد من القطاعات، في قطاعات إلى غاية سنوات قريبة كانت هي المهمة بالنسبة للتصدير وبالنسبة للبلاد ديالنا، اليوم تراجعت وكايين خطر عليها.

إذن باش نرجع معكم للبرنامج الحكومي، تكلمتو فيه على التقييم ديال هاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر، وإن كان عندكم أعطيتم لراسكم عاود طريقة باش تعملوا التقييم، ولكن كان خاصو يتعمل واحد التقييم ويكون موضوعي، تكلمتو على 2013 المجلس الاقتصادي وعلى دراسة أخرى في 2014، فين هو التقييم خلال هاذ 5 سنوات أو 6 سنوات الأخيرة؟

كان التجميع ديال المؤسسات المكلفة بالترويج للمغرب، وخا وقع واحد العمل على مستوى وزارة واحدة ديال وزارة الصناعة والتجارة، ولكن كيبين أيضا على أنه عندنا مشكل ما استطعتوش، السيد رئيس

للوحدة والتعددية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

احنا عرفناكم بأنكم لستم وراء عدد من الاتفاقيات ديال التبادل الحر اللي في المغرب وصرحتو في بداية الحديث عندكم بأنكم لما كنتم في المعارضة يمكن امتنعتم على هاذ التصويت على بعض الاتفاقيات ديال التبادل الحر.

اليوم، تنسولكم ما شي على الأهمية أو لا الإيجابيات ديال هاذ اتفاقيات التبادل الحر وانفتاح الاقتصاد ديالنا على الخارج، هذا شيء مفروغ منو ومعروف، تنسولكم اليوم كرئيس للحكومة في السؤال ديالنا إلى اسمعتو لو مزيان، واشنا هي تتعمل الحكومة الآن من أجل استفادة أكثر للاقتصاد الوطني من هاذ الاتفاقيات؟ وكيفاش تمنع المشاكل اللي يمكن تحققها أو التي يمكن توضعها هاذ الاتفاقيات أمام الاقتصاد الوطني؟

السيد رئيس الحكومة،

ابغيتكم تتمعنوا معي في واحد العنوان اللي هو "التجارة الخارجية محرك للنمو"، هاذ العنوان هو اللي اخذتو بعض الدول كإستراتيجية ديالها، واشتغلت عليها من أجل تنمية الاقتصاد ديالها، يمكن في الحديث يمكن يجي من بعد اللي مازال ما ابديتوهش حول النموذج التنموي، يمكن التجارة الخارجية تكون أحد المفاتيح ديال النموذج التنموي بالنسبة لبلادنا.

هاذ الدول فاش امشات دارت الاتفاقيات ديال التبادل الحر حضرت لها، وبدات تنوع الأسواق ديالها، بدات تدير واحد هاذيك الجهات المكلفة بالترويج ديالها، كان واحد التوحيد ديالها باش تكون تتكلم بكلمة واحدة، هاذ الدول خدمت أو اشتغلت على العرض ديالها التصديري باش يكون فيه قيمة مضافة كبيرة حاملة للتكنولوجيا وحاملة للقيمة المضافة.

هاذ الدول أيضا، عملت على التنوع حتى ديال هاذيك المنتجات ديالها ديال التصدير، اليوم اعطيتونا واحد المجموعة ديال المؤشرات العالمية في مناخ الأعمال إلى غير ذلك، ابغيت نحيلكم، السيد رئيس الحكومة، على واحد المؤشر اسميتو (l'indice de complexité économique)، هاذ المؤشر اللي تيتكلم على درجة التشبيك اللي كايبة

لأن اليوم هناك مناخ الأعمال دخلنا في المرحلة الصعبة اللي هي ديال كيفاش نقويو المؤشر ديال التمويل في هاذ المجال هذا.

وأخيرا، وهذا هو الأساسي لأن التجارة والاقتصاد إلى ما كانش غادي يؤدي للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لا قيمة له، وبالتالي نطلب منكم باش تعملوا أيضا على توطين الاستثمارات ديال القطاعات الحكومية من بعد ما تعمل واحد الالتقائية ديالها، توطينها على المستوى الجهوي باش يكون الربح بالنسبة لجميع المكونات ديال المواطنين وديال بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

إن مناقشنا لموضوع التبادل الحر لا ينصب على اختيار المبدأ الذي يندرج في الانفتاح والتحرير الذي كرسه المغرب خلال العقدين الماضيين، بقدر ما ينصب على مدى استثمار هاذ التوجه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وكذا مدى انعكاس تنزيل مقتضيات اتفاقيات التبادل الحر على تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني، وعلى تأهيل المقاولات المغربية، وعلى إنعاش التشغيل، وعلى جلب الاستثمارات الأجنبية، وعلى توازن الميزان التجاري، وعلى توسيع وتنويع العرض التصديري.

إذن فمقاربتنا تمهم أساسا مساءلة سياسة حكومتكم حول التعاطي في تنزيل مقتضيات اتفاقية التبادل الحر في المستويات التالية: التتبع، التقييم، التحيين، الملاءمة والتقييم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن باستثناء الاستثمار الأجنبي الذي استفاد إيجابيا من تنزيل اتفاقية التبادل الحر، خصوصا في المجالات المرتبطة بصناعة السيارات والطائرات وتكنولوجيا الاتصالات، فإن جميع المؤشرات المرتبطة باتفاقية التبادل الحر تسير في اتجاه سلبي.

أولا عجز الميزان التجاري في تفاقم مستمر، من خلال ارتفاع وتيرة الواردات وفي ظل محدودية الصادرات، وهاذ الوضع يشمل جميع الدول التي تربطنا وإياها اتفاقية التبادل الحر دون استثناء.

ثانيا، نسيج مقاولاتي هش وضعيف، ولا يقوى على محاذاة قوة المقاولات الأجنبية، ولا يتوفر على المقومات الكفيلة بمنافسته لمنتجاتها، كما وكيفا، داخليا وخارجيا.

الحكومة، تجمعوا كل المؤسسات اللي تتقوم بالترويج باش تكون واحد الرؤية شاملة موحدة ديال بلادنا على مستوى العالم، مازال كل قطاع يشتغل لوحده بسياسة قطاعية وحدو، ما كاينش مندمجة، ما كاينش الالتقائية، كاين هدر للإمكانيات وهدر للموارد البشرية، إلى غير ذلك.

إذن هذا هو اللي عاطينا واحد الحصيلة اليوم اللي صعبة، حصيلة اللي فيها الميزان التجاري، وحا تكلمتو على العلاقة بين الصادرات والواردات، ولكن العجز التجاري كيكبر بواحد الشكل كبير.

اليوم تستفيد منه الدول اللي عملت معنا هاذ الاتفاقيات، هاذ الشي الناس متففة عليه كاملة، اليوم هذيك الدول اللي عملت معنا اتفاقيات التبادل الحر كتستفيد هي المنتجات ديالها كتستغل تقريبا 60 حتى 70% ديال هذيك الامتيازات اللي عاطها اتفاق التبادل الحر مقارنة مع الصادرات ديال المغرب، ما كتستفيد إلا بواحد نسبة 25%، مازال كاينة عراقيل غير جمركية على الصادرات المغربية خاصها تشتغل، مازال عندنا النسيج المقاولاتي ضعيف جدا، 5000 مقاول أو أقل اللي كتصدر، إذا قارناها مع تركيا راه عندها 60000 مقاول ولا 70000 مقاول اللي كتعمل التصدير، يعني هاذي اليوم كاينة واحد المجموعة ديال المعطيات اللي كتبين على أنه هذه الاتفاقيات ديال التبادل الحر والتجارة الخارجية ما موخوداش بالجدية اللي خاصها تكون في مجال الالتقائية ديال السياسات الوطنية ومن خلال العمل موحدين لتقوية المبادلات التجارية مع الخارج.

وبالتالي، باش نختم، السيد رئيس الحكومة، عندنا لكم بعض الاقتراحات وإن كان لا نعتقد أنكم تولون أي اهتمام لاقتراحات المؤسسة التشريعية أو لا للفرق البرلمانية، لأن سبق لنا عملنا اقتراح في واحد العدد كبير ديال الإجراءات من أجل تقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن أجل التشغيل ومن أجل الرفع من الأجور وحماية الدخل والمنافسة، مجلس المنافسة إلى غير ذلك، ولكن لم تجيبونا عليها واعطيتونا بطريقة غير مباشرة بعض الدفوعات الشكلية لا تسمن ولا تغني من جوع، ولن تغير في الأمر شيئا، ولن تنقص من حدة الاحتقان الاجتماعي.

كاين أول اقتراح هو ما يتعلق بهذه الاتفاقيات ديال التبادل الحر مع تركيا، نطلب منكم أنكم تعاودوا النظر فيها وتعاودوا مراجعتها وبالإمكان ذلك. ثم تكلمتو على واحد الاجتماعات اللي كتكون سنويا للتقييم بالنسبة للاتفاقية مع تركيا يالاه تدار اجتماع واحد هذي 10 سنين ما عمرو تعمل اجتماع ديال التقييم ديال اتفاقية التبادل الحر مع تركيا.

نفس الشيء بالنسبة للاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وقفنو المفاوضات باش تديروا واحد التقييم مسبق، ولكن النتائج ديال اليوم ما عارفينش أشنو واقع فيها.

أخيرا وليس آخرا، جوج ديال الأشياء مهمة، تكلمتو على مناخ الأعمال، لا بد فيه واحد المجهود إضافي خاصة فيما يتعلق بالتمويل،

الدعم المخصص على مستوى النقل الدولي، الدعم المخصص على الصادرات كتخرجنا من أسواقنا اللي ما نقدروش المفاوضة المغربية تبعد...

الإتحاد الأوروبي اليوم، خصوصا إسبانيا، ما نقدروش، خاصنا نبيعوا قبل ما تيجي اسبانيا، ملي تيجي غير ممكن ما نكونوش في المستوى نظرا للتحفيزات اللي كيستفدوا منها، احنا ما كنعقولوش ما كاينشاي، ولكن كنعقولولا مجال للمقارنة مع أش كيتدار في دول أخرى.

ولهذا، نحن نعود ندعو الحكومة إلى ضرورة دعم المفاوضة الفلاحية باش تبقى تساهم في توفير الأمن الغذائي في بلادنا، وتساهم كذلك في تموقع المغرب على مستوى التشارك والتبادل كشريك قوي مستدام وذو مصداقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

بعد الاستماع إلى عرضكم وجوابكم القيم فيما يتعلق بآثار هذه الاتفاقيات، لا بد أن نؤكد لكم بأننا نتفهم بأن هذا الانفتاح وتحريك المبادلات التجارية تم كإحدى الخيارات الإستراتيجية الهادفة إلى تحسين النمو وتقوية تنافس الاقتصاد الوطني وخلق فرص استثمارية جديدة لبلادنا، بطبيعة الحال مع توسيع هذه السوق، السوق الاستهلاكية انطلاقا من المغرب، وهذا زاد من حضور المملكة ضمن البيئة الاقتصادية الدولية أولا، ثم فتح أسواق جديدة وبدون قيود في وجه صادرات المفاوضة المغربية خاصة المتوسطة والصغيرة. وكان وراء جذب استثمارات أجنبية مباشرة إلى بلادنا بطبيعة الحال، لأنها ترى في أن السوق المغربية سوق منفتحة على أسواق أخرى، وبالتالي تشكل سوق موحدة مع الدول التي لنا معها اتفاقيات التبادل الحر.

ثم في الأخير، الرفع من الناتج الداخلي الخام وهي كلها أهداف وطموحات كانت من وراء إبرام هذه الاتفاقيات والسعي إلى إبرام اتفاقيات أخرى مع دول، سواء كانت دول متقدمة أو دول صاعدة.

وبالنظر إلى قيمة هذه الأطراف في هذه الاتفاقيات، يتضح حجم هذا

كما أن الاتفاقيات المبرمة مع الدول المعنية تتضمن بنود تلزم المفاوضة المغربية عند ولوجها للأسواق الدولية بالتقيد بإجراءات وتدابير وضوابط للتطبيق والجودة صارمة ومكلفة، في حين أن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من بلورة برامج مندمجة، شمولية، مهيكلت لمواكبة وتقوية المفاوضة المغربية، بل في كثير من الأحيان الإجراءات الحكومية لم تخرج المفاوضة المغربية من زاوية التراجع في الأداء وعدم القدرة على الصمود، فبالأحرى، السيد رئيس الحكومة، القدرة على التنافسية.

ثالثا، عرض تصديري محدود، بحيث لا تتوفر على عرض تصديري شمولي متكامل ذو تنافسية عالية، لا على مستوى الإنتاج، لا على مستوى الجودة، وكذلك لا على مستوى العرض.

وهنا نعود لمساءلة السياسة الحكومية برمتها في مجال دعم وتقوية ومواكبة المفاوضة المغربية في أفق الرفع من قدراتها الإنتاجية والتنافسية لتمكينها من الاستفادة من الأسواق المفتوحة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، وأسواقها في إطار التبادل الحر، أسواق اللي هي مفتوحة ومنفتحة وتتميز باشتداد المنافسة ووفرة وتنوع الإنتاج.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، ندعو الحكومة عند إعداد القوانين المالية لبلادنا، استحضار بُعد تقوية القدرات الإنتاجية والتنافسية للمفاوضة المغربية، وعلى سبيل المثال المفاوضة الفلاحية التي هي اليوم مطالبة بمنافسة مقاولات الدول التي تربطنا بها اتفاقيات للتبادل الحر، والتي تستفيد من إعانات متعددة ودعم كبير.

في حين هل يمكن ذلك والقطاع الفلاحي يتم تضريبه في إطار القانون المالي ودون إشراك الفلاحين في تنزيل مضامين هذا التضريب؟ هل يمكن ذلك والقطاع الفلاحي يتم تضريبه في إطار غياب دراسة تشخيصية دقيقة لواقع القطاع، ودون تمكين المفاوضة المغربية، المفاوضة الفلاحية من فترة الارتقاء والتأهيل؟ هل يمكن ذلك والتحفييزات المخصصة للاستثمارات الفلاحية التي من شأنها تطوير وتحديث الفلاحة المغربية، ومن تم الرفع من قدراتها الإنتاجية، ومن تم الرفع من قدراتها التنافسية يتم تضريبها؟

هل يمكن ذلك، وكما قلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حرمان صغار الفلاحين من مصدر غير مباشر وبالتالي حرمانهم من التحفييزات الضريبية؟ هل يمكن ذلك ومنتوجات صغار الفلاحين لا تلج أسواق الجملة إلا بعد أداء رسم محلي 7% (hors taxes)، هل يمكن ذلك والكلفة الطاقية اللي كتجاوز في القطاع لفلاحي أكثر من 30% واللي كتركز كتكون أساسا من الكهرباء في ارتفاع مستمر.

في حين أن تونس مثلا، الضريبة على الشركات الفلاحية 10% مقابل 30% في باقي القطاعات، احنا اليوم 17.5% بعد 21، 31% تركيا 44، هاذو دول اللي كتربطننا بهم اتفاقيات شراكة، تركيا 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن دعم، مصر اللي دولة صاعدة، اليوم مصر بفضل الإعانات والدعم والمواكبة، كتخرجنا من أسواقنا التقليدية،

- تحليل أثر التبادل التجاري الحر على البطالة وسوق الشغل؛

- دراسة المستوى الحالي للتحفيزات المقدمة للمقاولات المتوسطة والصغيرة؛

- ملاءمة السياسات الإنتاجية مع حاجيات أسواق الدول الشريكة في إطار هذه الاتفاقيات.

على مستوى البعد الاجتماعي، ندعو إلى القيام بـ

- دراسة الأثر على سوق الشغل والبطالة؛

- فرض احترام معايير الشغل كشرط لدعم المقاولات المصدرة والمستفيدة من وضعية التبادل الحر؛

- وضع مقتضيات خاصة باحترام معايير العمل ووضعية العمال ضمن اتفاقيات التبادل الحر مستقبلاً؛

- وتقديم تقرير سنوي عن وضعية المقاولات المصدرة ومدى احترامها، ويمكن أن تجري هذه الدراسة وزارة الشغل بتنسيق مع منظمة العمل الدولية.

وكخلاصة، يمكن التأكيد بالرغم من المساهمة المتواضعة لاتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب والتي تسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا بد من التأكيد على أن ذلك يجب أن يخضع إلى قياس الأثر والتحويلات التي تطرأ على سوق الشغل ومعدلات الأجور والدفع إلى انسجام السياسات الإنتاجية مع متطلبات هذه الاتفاقيات ورفع معدل البنية التركيبية للصناعة الوطنية، ووضع مخطط لتأهيل مهني يستجيب لمتطلبات الوضع الاقتصادي لكي يكون منافساً قادراً على خلق التوازن المطلوب ضمن تحرير المبادلات، سيما مع البلدان الصاعدة باقتصاديات تنافسية تتطور من سنة إلى سنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم السيد الرئيس على توضيحاتكم القيمة حول موضوع اقتصادي هام ذو أبعاد سياسية وإستراتيجية.

وتفاعلا مع جوابكم، نؤكد في الفريق الحركي أن إبرام اتفاقية

الطموح وهذه التطلعات، لكن بالاطلاع على حصيلة هذه الاتفاقيات التي ذكرتم وبعد مرور في حد أدنى يزيد من 10 سنوات بالنسبة لاتفاقية أكادير، وأكثر من 10 سنوات بالنسبة للاتفاقيات الأخرى، سواء مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد الأوروبي أو مع الإمارات أو مع تركيا بالنسبة للاتفاقيات الثنائية، تتجلى من خلال الاطلاع بعض الانعكاسات على الاقتصاد المغربي، وهي مع كامل الأسف انعكاسات سلبية.

ومن أهم هذه التجليات: تفاقم العجز في الميزان التجاري، وبطبيعة الحال لا يمكن لنا أن نقارن هذا العجز القائم مع دول لنا معها اتفاقية التبادل الحر، مع أخرى ليست لنا معها اتفاقيات التبادل الحر، لأن في آخر المطاف هؤلاء أو هاته الدول التي لنا معها اتفاقيات التبادل الحر، لنا معها واحد (le manque à gagner) في مجال الرسوم وفي مجال المداخيل.

وبطبيعة الحال انعكاس ذلك على تحرير المبادلات التجارية، على الناتج الداخلي الخام، وهو مؤشر قياسي لا بد أن نأخذه بعين الاعتبار، ويعزى هذا الأمر في نظري إلى ضعف العرض التصديري لأغلب المقاولات المتوسطة والصغيرة، وضعف مستوى البنية التركيبية للصناعات الداخلية، هناك المؤشر ديال الاندماج الصناعي على مستوى الصناعة وهو في تطور، لكن لا بد أن نراعي كذلك هاذ البنية التركيبية (le taux de complexité) التي مرتبط بالصناعات التي عندنا فيها طموح وآفاق مستقبلية.

قوة وتنافسية مقاولات الدول المتنافسة. وهذا يحتاج إلى دراسة وإلى تمعن لأن بعض الدول مثل تركيا التي عندنا معها اتفاقية ثنائية لها مستوى متقارب بيننا وبينها في الاقتصاد، ولكن على مستوى تحفيز المقاولات، واش تحفيز المقاولات الواقع في تركيا هو أفضل من التحفيز الواقع في بلادنا؟ أم أن التحفيز الذي يقع في بلادنا مردوده وأثره في التنافسية هو دون المستوى؟ كل ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم قدرة المغرب على التحكم في هذا العجز التجاري الذي ناقشه كل سنة على مستوى قانون المالية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنظر إلى أن إشكالية عجز الميزان التجاري من القضايا ذات الأولوية بالنسبة إليكم وما طرح في البرنامج الحكومي من طموح إلى خفض هذا العجز في الميزان التجاري ارتباطا بالتنمية أولا، وبضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية من جهة ثانية، فإننا ندعو من أجل تجاوز هذه الوضعية إلى ما يلي:

- أولا ضرورة تقييم أثر اتفاقيات التبادل الحر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كذلك، وبطبيعة الحال نحن سنطلب ابتداء من السنة القادمة من الوزارة المعنية أن تقدم لنا هذه التقارير التي تقوم بها في إطار هذه الاتفاقيات للمناقشة والمدارسة على الأقل بمناسبة قانون المالية؛

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

أؤكد أن هناك تحديات للمبادلات التجارية مع شركائنا الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية (GATT) فرضت علينا هذا التوجه، لأن بلادنا ليست بمعزل عن المنظومة التجارية الدولية التي تؤطرها المنظمة العالمية للتجارة، لذلك فإن اتفاقيات التبادل الحر جاءت في سياق تعزيز تواجد بلادنا في هذا المنتظم الدولي، ولله الحمد قطعنا أشواطاً مهمة جداً، وأكد أن الحكومة تشتغل على تعزيز هذا التوجه عبر تقوية العرض التصديري لبلادنا من خلال الاشتغال على عنصر الجودة، لأنها المحفز الأول للمبادلات التجارية.

السيد رئيس الحكومة،

بلادنا، ولله الحمد، اشتغلت على حماية المنتج الوطني، خصوصاً الفلاحي ومنتجات الصيد البحري، والتي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 2012. ولتعزيز هذا التوجه انخرطت بلادنا في سلوك يبين انخراطها التام في المنظومة التجارية العالمية، معززة بذلك علاقة بلادنا مع شركائنا الاقتصاديين عبر تحديث المنظومة القانونية المغربية وجعلها أكثر انسجاماً مع النظام المرجعي لهذه الدول، خصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف ضمان انسجام سلس في أسواق هذه الدول، وهو ما وضحته الأرقام التي أعطيتكم، والتي أدت إلى تحسن أداء الميزان التجاري بفعل ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات، رغم أن هذا الرقم لازال يقلقنا، إلا أنه ينحومنى تصاعدياً، لهذه السنة هناك مؤشر إيجابي، ولكن رغم ذلك يبقى ارتفاع الفاتورة النفطية هو السبب المباشر لارتفاع نسبة الواردات على الصادرات.

السيد رئيس الحكومة،

نسجل في فريق التجمع الوطني للأحرار بارتياح كبير سعي الحكومة وإصرارها على تحقيق التوازن في التجارة الخارجية، عبر إطلاق 30 منظومة متكاملة بتمويل من صندوق الاستثمار الصناعي في قطاعات النسيج، السيارات والطائرات، الميكانيك، الكيمياء، البناء وتحويل الخدمات... إلخ، حيث ستعمل هذه المنظومات الصناعية على تعزيز المكاسب الاقتصادية للطلب العمومي، عبر المقاصة الصناعية ومحاربة كل أشكال ممارسة المنافسة غير المشروعة عند الاستيراد ومواجهة كل أشكال إغراق الأسواق المغربية بالمنتجات التركية والأسبوية في احترام تام للالتزامات الدولية بطبيعة الحال.

وهنا لا بد أن نشيد ونفتخر بما يحققه كل أفراد الحكومة، خصوصاً الفريق الحكومي لحزب التجمع الوطني للأحرار، وعلى رأسهم السيد

التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا وغيرها من الدول التي يصل عددها إلى 56 دولة، تشكل خطوة مهمة في تطوير مسار العلاقات بين المغرب وهذه الدول والمجموعات، خاصة في الجانب الاقتصادي في إطار مبدأ راجح-راجح.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت اتفاقيات التبادل الحر قد ساهمت بشكل واضح في فتح أسواق جديدة للسلع المغربية وفي فتح آفاق واعدة للتجارة والصناعة والمستثمرين المغاربة. إلا أنها للأسف أفرزت عجزاً بنيوياً وهيكلية قدر بحوالي 200 مليار درهم كنتيجة حتمية لاختلال الميزان التجاري وإكراهات التسويق والإشكاليات المختلفة للمقاولة المغربية وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته.

وفي هذا السياق، نقترح في الفريق الحركي، في هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة المحترم:

- أولاً، تقييم وتقويم وتحسين اتفاقية التبادل الحر ضماناً لمردودية أفضل وتحقيقاً لمبدأ راجح-راجح؛

- ثانياً، تقويم وتطوير الإستراتيجيات القطاعية لتتلاءم مع هذه الاتفاقيات؛

- ثالثاً، تمكين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، الذي صادق البرلمان على قانونها مؤخراً من وظيفة الاستشراف على التقويم المستمر لهذه الاتفاقيات؛

- رابعاً، ضرورة تحفيز المقاولة المغربية على مستوى التمويل والتسويق للولوج إلى الأسواق الخارجية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سمعنا منكم بأن رفع الرسوم من 30% لـ 135% على الواردات ديال الفلاحة، وما سمعناش واش غير على الحبوب بوحدها، إلى كانت غير الحبوب راه كايينين ناس اللي مخزين واحد العدد اللي باقي يديهم مدة كبيرة، ما عرفناش واش هاذ الفلاح اخذيتوه بعين الاعتبار ولا لا؟ وما قلتوش لنا، السيد رئيس الحكومة، واش هاذ الرسوم واش داخله فيها الخضر والفواكه والقطاني؟ وما أدراك بالقطاني، لأن القطاني- كيف ما قالوا الإخوان- واحد العدد ديال الأسئلة راه فرمضان الناس اشراو العدس بـ 30 درهم، غير باش تاخذوه بعين الاعتبار السيد رئيس الحكومة المحترم.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

وأنا استمع إليكم، تخيلت بأن المغرب راجح في كلشي هاذ الاتفاقيات الجماعية، ونتما كتأكدوا بأننا نفاوض ونبرج، ونفاوض وننتزع، والواقع، السيد رئيس الحكومة، واللي ثبتو لنا الواقع أنكم مفاوض فاشل، بدليل أنكم ما استطعتوش توصلوا لاتفاقية حتى مع النقابات، الشي اللي ادفع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أنها غدا غتدير إضراب عام في المغرب، ما اعرفتش واش في راسك ولا لا السيد رئيس الحكومة؟ احتجاجا على إيقافكم للحوار وعلى الغلاء وعلى واحد العدد ديال الأمور، وانتما هنايا في المنصة اليوم كتقولوا لنا نفاوض وننتزع، نفاوض ونبرج.

المفاوض الذي يستهزئ بالطرف الآخر مفاوض فاشل، السيد رئيس الحكومة. وعلى سبيل التفاوض ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، المغرب فاض دائما من موقع ضعف، لم يفاوض قط من موقع قوة.

كتقولوا لنا انتما، السيد رئيس الحكومة، بأنه احنا منين كنا في المعارضة امتنعنا عن التصويت على الاتفاقية ديال مريكان، الآن واش درتوا ملي انتما في الحكومة؟

ما يثيرنا، السيد رئيس الحكومة، أنه وهذا راه كيضرب حتى العمل السياسي والثقة في السياسيين، ملي كنكون في المعارضة كنقول كلام وكنمارس ممارسة، وملي كنكون في الحكم كنجي كندافع على ذلك الشي اللي كنت كنتنقدو وأنا في المعارضة، كيف ابغيتو الشعب المغربي مازال يثق في السياسيين؟ كيف ابغيتو يثق في الحكومات ديالو؟

السيد رئيس الحكومة،

كما قلت هذه الاتفاقيات ديال التبادل الحر فيها اللي كيمس المصالح العليا للوطن، ما تكلمتوش لنا على الاتفاقية ديال كيغالي؟ واللي صادقتو عليها في المجلس الحكومي، واللي فيها المغرب موقع إلى جانب البوليساريو، قل هاذ الشي للمغاربة باش يعرفوه، ومازال ما جاتش للبرلمان، أكيد غادي يكون عندنا فرصة فيناقشوها في البرلمان، وإن كنتم كتجيو للبرلمان فقط باش تدوزوا هذيك الاتفاقيات، من دون إعطائها الوقت في المناقشة، وهاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر كلها عمرها ما شركات المعنيين بالأمر، عمرها ما شركات لا المهنيين ولا النقابات وما كتراعيش الجانب الاجتماعي فيها، أغلبها لا يراعي الجانب الاجتماعي.

كتجي وكتقول لنا بأننا هاذ الشي ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر راه في مصلحة المغرب، قول لنا غير اتفاقية ديال التبادل الحر وحدة فيها المغرب في الميزان التجاري هو كيصدر أكثر مما كيستورد، كلهم الاتفاقيات ديال التبادل الحر فهم عجز ديال الميزان التجاري، فهم

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، والسيد وزير الاقتصاد والمالية على جهودهم المفدرة في الدفاع على المقاولات الوطنية وتشجيع القطاع الخاص، من أجل العمل على استثمار الفرص التي تمنحها هذه الاتفاقيات الحالية والبحث عن وجهات جديدة توفر أسواق جيدة، من شأنها استقطاب المنتج الوطني.

السيد الرئيس،

الاقتصاد الوطني اقتصاد فتي وواعد، ويجب حمايته وصيانته عبر حماية المقاولات الوطنية وتشجيعها وفتح كل الأفاق أمامها من أجل الاستثمار، لأنه يبقى بالنسبة إلينا هو مفتاح كل الحلول للمعضلات الاجتماعية التي تواجه بلادنا، خاصة وأن بلادنا أصبحت مهددة، ومحط أنظار خصومنا في محيطنا الإقليمي المضطرب، وبالتالي يجب علينا أن نكون يقظين من أجل تحصين بلادنا أمام كل أشكال الاحتجاجات المستوردة الغربية على نموذجنا المغربي المتميز، لأننا بكل بساطة محسودين على نعمة الاستقرار التي تنعم بها بلادنا، محسودين على التفافنا جميعا على ثوابتنا ومقدساتنا، محسودين على غنانا الثقافي المتنوع القادر اليوم على التآلف والانسجام، محسودين على قدراتنا كمغاربة في تدبير خلافاتنا وتطويرها من أجل تحسين صورتنا وأدائنا تجاه كافة الأمم والشعوب.

لذلك، علينا جميعا أن نسعى لحماية شعبنا وتحسيسه بأهمية تشجيع المنتج الوطني والإقبال عليه، لأنه دعم للمقاولات الوطنية وتشجيعها، فالاستهلاك المحلي هو عنوان نجاح أي استثمار منتج، لأنه أساس التطور الاقتصادي والمحرك الأساسي للدورة الاقتصادية الوطنية.

في مقابل ذلك، عليكم، السيد رئيس الحكومة، الاشتغال على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وحماية السوق الوطني من المضاربات عبر تعزيز آلية المراقبة والبحث عن أسواق جديدة لترويج المنتج الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وأظن استنفذ الحصص ديالو من الوقت.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، أيضا استنفذ الحصص ديالو من الوقت.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السي حيسان.

لأن دولة كبيرة اقتصادية ديال قرن ولا قرنين من الزمن وهي الصناعة عندها قوية، طبيعي يكون العجز، ولكن واش كتنقل نسبة العجز؟ النسبة ماشي (en valeur absolue)، ماشي في الرقم العام، دابا إلى ما تفهمناش في هاذ المفاهيم يظهر لي ما غاديش نهضرو في...

أما المفاوضات التي كانت في جميع الاتفاقيات كان الفاعلين الاقتصاديين موجودين، وأنا عقلت على اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، الفاعلين الاقتصاديين، الوفد اللي كيمشي لواشنطن، والوفد اللي كيفاوض هنا كانوا فيه، كانوا فيه الناس ديال النسيج، كانوا فيه الناس ديال الفلاحة، كانوا فيه، وباقي حاضرين هاهما حيين، كيف نقول بأنه لم يتم إشراك؟ أنا ما افهمتش هاذ القضية. هاذ الشي كايين، ونحن لم نكن ضد الاتفاقية، ما صوتناش بلا، كنا ضد، كنا متحفظين على بعض الأمور، طبيعي لأن في المعارضة، وهذيك هي المعارضة كنصوتو بالامتناع وبمع إذا كان ضروري نصوتو بمع، وشفنا بأن الأمور إيجابية، احنا ما عندناش مشكل، ولكن أنا قلت صوتنا بالامتناع باش نبرهن بأن احنا ما كناش ضد اتفاقية التبادل الحر، لأن كنطلبو تحسين الشروط، ولكن دابا الاتفاقية راه موجودة، واحنا اتخذنا عدد من الإجراءات لتحسين شروط الاقتصاد الوطني باش يستفدوا أكثر من هاذ الاتفاقيات.

ويمكن أن أقول بأن غير قانون المالية ديال 2018 بوحودو اتخذت عدد من الإجراءات ذات أهمية بالغة، أنا نهضر على بعضها، راه حضرت عليها اشوية ولكن مع ذلك نرجعولها.

أولا، الضريبة التصاعدية على الشركات، هاذي لأول مرة وشحال وهو المقاولات كتطالب بها، لأول مرة تدارت في المغرب، وهي لمصلحة الشركات المتوسطة أكثر، لأن كتخفف عليها، فهذا إجراء وإجراء تحملنا المسؤولية ديالو.

ثانيا، إعفاء الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور التي لا تتجاوز 10000 درهم خلال 24 شهر في حدود 10 ديال الأجراء بدل 5 أجراء، هذا في دعم التشغيل بالنسبة لهاذ المقاولات ودعم المقاولات الجديدة لمدة السنتين الأولى ديالها.

الإعفاء من الغرامات والعقوبات بالنسبة لدافعي الضرائب، اللي عندهم تأخر في أداء الضرائب وعليهم الغرامات باش نسهلو عليهم أداء الضرائب.

إعفاء التعويضات المحكوم بها في إطار مسطرة التحكيم في نزاعات الشغل في نفس الوقت ديال الأحكام القضائية اللي صدرت.

وهكذا عدد من الإجراءات، بطبيعة الحال هاذك الإجراء الأخير اللي أشرت ليه ديال المقاولات المناولة للمقاولات المصدرة تعطات لها وضعية مصدر، هاذي حتى هي راه مهمة، وتدارت لأول مرة في تاريخ المغرب، أنا ما افهمتش كيفاش تتقول لي هاذ الشي إيجابي، ولكن ما كافيش نفهمو، ولكن نقولو ما كاينش إشراك، ما كاينش، إلى آخره، كلها في صالح.. هذا

عجز الشي اللي يؤثرنا على ميزان الأداءات، الشي اللي كيجمعنا نمشيو للاستدانة واللي كيبرهن أيضا القرار السيادي المالي، وكنوليو كنطبقو ذاك الشي اللي كتقول لنا المؤسسات المالية المانحة.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ الاتفاقيات أغلبها ولا كلها لا تخدم مصالح المغرب، والدول اللي كتوقعها، سواء أوروبا ولا أمريكا كتوقعها باعتبار أن المغرب سوق باش تيجي تروج فيه المنتجات ديالها، اتفاقية مع تركيا الآن شوفوا المنتجات التركية أشنو اللي دايرة في المغرب؟ وأشنو اللي دارت في المنتجات ديال.. مع كامل الأسف

السيد الرئيس:

كامل الجملة، كامل الجملة ديالك، بضع ثواني ماشي مشكل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

أودي دابا الجملة.. خاصنا نكملو المداخلة كلها، أما غير جملة واحدة لا داعي لها، ها هي.

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد رئيس الحكومة، عندكم الكلمة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلًا.

في الحقيقة غادي نبدا من هاذيك الأخيرة، بالعكس الحكومة مفاوض ناجح حتى مع النقابات، ولكن النقابات خاصهم يتفقوا، وما تخلينيش نرجع، ياك احنا في اجتماع أنتم جالسين مجموعين وما اتفقتوش، هذا اتفاق ثلاثي، اسمح لي هذا حوار ثلاثي، واحنا تحوّل لنا إلى حوار سداسي، خاصنا نتحملو النتائج ديالو ونمشيو فيه اشوية بشوية حتى نكملوه، ما عندنا مشكل، هذا من جهة أولى.

من جهة ثانية، أنا كنتغرب، الاتفاقيات كلها ليست في صالح المغرب، هذا عكس جميع التقييمات اللي دارتها لا المنظمات ذات المصادقية الدولية اللي كتقيم الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني ولا حتى التقييمات الوطنية، راه ماشي المشكل أني كنصدر أقل من ذاك الشي اللي كيتصدر لي، هاذ الشي كان حتى قبل، واش حسنت نسبة (le taux de recouvrement)؟ واش حسنت نسبة التغطية؟ هذا هو النقاش، أشنو هو حسنت نسبة التغطية؟ كانت نسبة التغطية 40% ولات 50%، إذن رجحت، لأن قلت العجز، لأن هو العجز كان أصلا،

لاتفاق واش الاتفاق هو فرض الشروط؟ راه الحوار الاجتماعي حوار كنتفقو، إلى ما اتفقناش راه ما اتفقناش، ما يمكنش تحمل غير طرف واحد، الجميع يتحمل مسؤولية عدم الوصول إلى اتفاق غادي نقولها هنا، الجميع، أما إلى جينا أنا عندي واحد اللائحة قبلها أو رفضها وإلا تنوقف هناك ماشي حوار اجتماعي، هناك فرض الشروط، هناك فرض الشروط ما كاينش في الإدارة مجال التفاوض ومجال الحوار.

إن شاء الله، احنا الحوار الاجتماعي باقي عندنا النية وإرادة كاملة باش نستأنفوه إن شاء الله، واحنا مفتوحين واخا هاذ الشي اللي تم دابا، هذا لا يفسد للود قضية، هذا جزء من الأمور العادية اللي تتم، واحنا إن شاء الله غادي نستقبلو المسؤولين ديال النقابات في القريب العاجل، وإن شاء الله ونستأنفون وتمناو على الله نوصلو إلى اتفاق يرضي الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والآن إلى اسمحتو ننتقلو للأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، وعندنا فيها 7 أسئلة.

السؤال الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد رئيس الحكومة،

الحضور الكريم،

السيد رئيس الحكومة، ما هي إستراتيجية الحكومة للحفاظ على اللغة والتعبيرات الثقافية الوطنية مع الاحتفاظ على الإنسانية والهوية الوطنية؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

فريق العدالة والتنمية.

الكلام العام العدمي الكامل اللي كيسد جميع، هذا ماشي كلام معقول ولا منطقي.

ولكن أنا اعترفت وقلت بأن كانت عدد من الإجراءات اللي تدارت هاذي مشات عموما في صالح المغرب واتفاقيات التبادل الحر حسنت عدد من المؤشرات، بما فيها تدفق الاستثمارات الأجنبية ووضعيفة المقاول المغربية، تنافسية الاقتصاد، هاذ الشي كلشي ربحنا جزء منو من اتفاقيات التبادل الحر.

نقولو كاين صعوبات أخرى وأمور أخرى ما حسناهاش وخاصنا نزيدو أنا متفق معك، واحنا موجودين لهاذ الشي.

غادي ندير واحد القضية لأن الوقت، تضريب القطاع الفلاحي، أنا كنتغرب الأخ اللي طرحها، لأن فعلا كاين تضريب القطاع الفلاحي بدا من 2014 فاش ابدينا وباش بدا في القوانين المالية ولكن بالنسبة للشركات الكبرى فقط، ما غاديش يوصل للفلاحة الصغار أبدا، لأن تحدد حتى رقم المعاملة 25 مليون ديال الدرهم رقم معاملة سنوي هاذو كيكون عندهم من 2014 ل 2015 تدار التضريب ديالهم، بالمناسبة 17.5 % فقط.

ثم من بعد ابتداء من 2016 بدا ديال اللي عندهم 20 مليون درهم، ابتداء من 2018-2019، 10 مليون درهم وغتبقى في الشركات الكبرى فقط، أظن بأنه تكافل الشركات الكبرى ولو فلاحية مع الفلاحة الصغار أظن بأنه شيء معقول وطبيعي وخاصنا نمضيفه.

بالنسبة لاتفاقية التبادل الحر الإفريقية هاذي راه تتخدم المصالح العليا للبلاد، وكنتخرو أن المغرب من البلدان التي سارعت إلى توقيعها، من الأوائل ديال البلدان اللي وقعتها.

بطبيعة الحال عندها كلفة، ولكن غادي نمشيو إن شاء الله في دعم والدفاع عن المصالح الوطنية، لأن غير فاش قررنا الاندماج والرجوع إلى الاتحاد الإفريقي قرر المغرب الرجوع للاتحاد الإفريقي راه اختار مسار، وهذالك المسار عندو نتائج، انت ابغيتي تدير واحد الخطوة وما ابغيتيش تجني النتائج ديالها مستحيل، لا بد منها.

النتائج كلها إيجابية والحمد لله، ولا أظن أن الحكومة هي اللي وقفت الحوار الاجتماعي وقلناها، طبيعي أنه من بعد فاتح ماي كنا تمنينا الحوار الاجتماعي نستأنفه مباشرة بعد فاتح ماي، ولكن بعد فاتح ماي كنا خاصنا ننظرو الانتخابات ديال اتحاد مقاولات المغرب حتى كملت الانتخابات، انتظرنا حتى تم الاتصال الأول كما هو بروتوكوليا كيتم عادة، وفعلا استقبلت السيد الرئيس وكان استقبال جيد ورائع.

بعد الآن خلال هاذ الأسبوع أو الأسبوع المقبل راه غادي نبدأ الاتصالات الأولية لاستئناف الحوار الاجتماعي، احنا دائما مفتوحين وموجودين وما كاين حتى شي مشكل.

الحوار الاجتماعي هو حوار غادي يوصل إلى اتفاق، إلى ما وصلناش

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

الفريق الحركي، نفس السؤال السي يحفظه، تفضل.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم أن الدستور ومنذ 7 سنوات على اعتماده وضع الإطار القانوني للسياسة اللغوية الوطنية بمكوناتها وأبعادها المبنية على مبدأ الوحدة في التنوع.

إلا أننا نسجل أن الحكومة لم تستطع لحد الآن تنزيل هذه المرجعية الدستورية.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي الخطوط العامة لسياسة الحكومة في مجال التنمية، تنمية اللغات والنهوض بالثقافة الوطنية؟ ما هي الخطوات العملية لتفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الفريق الاشتراكي يسائلكم حول السياسة الحكومية المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية المختلفة ببلادنا؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آبتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤالنا أي مقارنة تعتمد عليها السياسات العمومية لبلورة واغتناء وتثمين التعدد اللغوي الثقافي في المغرب لخدمة التنمية عموما؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد النقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف اعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الوضع اللغوي في البلاد يعتبر أعقد وأصعب بالإشكالية التي تعيق التنمية فشلت فيها كل الحكومات منذ الاستقلال إلى الآن وهي سبب رئيسي فيما حصل في نظامنا التربوي.

وضع بين العربية الفصحى والأمازيغية المعيارية كلغتين رسميتين وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية بجانب التعايش مع لغات أجنبية، يرى فيها البعض فوضى لغوية، بينما يرى فيه البعض الآخر مصدر تنوع وغناء وتفرد.

وبين هذا وذاك، تبدو سياسة الدولة في المجال اللغوي غامضة ومرتبكة، ينقصها التدبير العقلاني للتنوع اللغوي، حيث يتعين توضيح الوضع القانوني للغتين العربية والأمازيغية واللغات الأخرى وتحديد وظائف كل لغة من هاته اللغات بجانب صياغة سياسة في المجال التربوي، تحدد مكانة اللغتين العربية والأمازيغية وباقي اللغات المتواجدة بالمدرسة والجامعة المغربية، إلى حد الآن لم نتغلب على هذا الموضوع.

والدولة بدون شك هي المسؤولة في المقام الأول عن تشخيص الوضع اللغوي من خلال وضع سياسة لغوية يوازنها تخطيط لغوي، ولقد أضحي من الضروري إقرار سياسة لغوية منصفة وتخطيط لغوي عقلاني لتدبير واقع تعددي، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على الإرث الحضاري والهوية للمغاربة أو بضمان الحق في التعلم بلغة الأم أو بإخراج المنظومة التربوية من الرتابة والتخبط الذي يؤدي الطفل الثمن غالبا وأسرته.

ولتجاوز حالة الفوضى اللغوية بمنظومتنا التربوية يتعين:

شكرا السيد الرئيس.

أنا معتر بإثارة هذا الموضوع، وبطبيعة الحال كنقل راسي مندمج فيه بطريقة كاملة، تشلحيت، "حتى ما نساوا الشلحيت ناولت، أيت مادي استما أكونصلح ربي، تنميرت نون".

أود في البداية أن أشكر بطبيعة الحال جميع الفرق وجميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا الموضوع.

وأريد أن أشير منذ البداية إلى أن هذا واجب دستوري، بطبيعة الحال، والدستور أولى اهتمام خاص للغات ومختلف التعبيرات الثقافية الوطنية باعتبار اللغة الأمازيغية واللغة العربية لغتين رسميتين، باعتبارهما معا رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء، صيانة الحسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، والعمل على انسجام السياسة اللغوية والثقافة الوطنية وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر.

وقد أولى البرنامج الحكومي اهتمام كبير لهذه المحاور جميعا، وفيه عدد من الإجراءات، ولكن أريد أن أشير منذ البداية إلى أن استكمال الترسانة القانونية في مجال تنمية اللغات والثقافة الوطنية هو أولوية الأولويات في هذا المجال.

وهناك مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية.

وهناك مشروع القانون التنظيمي 04.16 الذي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهذان المشروعان موجودان في البرلمان منذ سنة، إيلا ما صدروش ما غاديش ندققو بصفة نهائية السياسة الحكومية.

ولكن رغم ذلك، ووعيا منا بأن هاذ الورش هو ورش أولوي، هو ورش ضروري وورش مهم، قامت الحكومة بعدد من الإجراءات في انتظار المصادقة على مشروع قانونين باش تكون خريطة الطريق نهائية، ولكن غادين في نفس المنطق ديال المشروعين، نفس المنطق، وبالتالي قمنا بعدد من التدابير اتخذناها في هذه السنة، سنة واحدة ورغم ذلك درنا عدد من التدابير:

التدبير الأول هو تنمية اللغات والثقافة المغربية في ضوء الإستراتيجية المعتمدة في تدريس اللغات، وذلك انسجاما مع الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 2015-2030، مخطط العمل لفترة 2007-2021 في مجال تدريس اللغات ولغات التدريس، يركز على التواصل الشفهي، وعلى 3 لغات في التعليم الابتدائي، ويتعلق

أولا، الانطلاق من واقعنا بالجمع بين متطلبات الهوية والانتماء وبين مستلزمات الانفتاح وما يساير التقدم العلمي والتكنولوجي.

ويتعين ثانيا، تحديد وظائف كل لغة على حدة وتأهيلها وإعدادها للإدماج في المنظومة التربوية بتغليب لغة الهوية والأم ولغة الوجدان في أسلاك ما قبل التدريس.

وعلى المستوى التربوي تحيل الجهة في المقام الأول على الوطن والإطار الموحد، وتحيل من جهة أخرى على خاصية الاختلاف والتعدد التي تفتح إمكانية تطبيق سياسة لسانية محلية كرافد لسياسة وطنية جامعة، فالتنوع يتضافر من أجل بناء الوحدة وتقدمها.

ويكمن التحدي الأساسي بين التوفيق بين حاجياتنا إلى تثبيت لغاتنا وثقافتنا وبين متطلبات العصر من التخاطب والتواصل مع العالم الخارجي، والتدبير اللغوي يتداخل فيه ما هو سياسي وإيديولوجي وما هو هوياتي ومؤسسي، وعلينا توقيع هدنة لغوية وعدم تأجيج الطابع العدائي الذي يسد كل أبواب الحوار، حتى نتمكن من تجاوز مرحلة التجاذب الهوياتي، ونمكن أهل الاختصاص والخبرة من ضبط السوق اللغوية والخروج بسياسة منصفة وعادلة ومندمجة في ظل تناسل المؤسسات المتخصصة المتعددة والكبيرة جدا، ومع ذلك لا نستفيد مما...

انطلاقا من هذا، سيدي رئيس الحكومة، أطرح عليكم ثلاثة أسئلة:

ما هي الملامح العامة للسياسة اللغوية في المغرب؟ وما آثارها على الهندسة اللغوية بالمدرسة المغربية؟

ثانيا، ما هي الدعامات الأساسية لإرساء سياسة لغوية منصفة وعادلة لتدبير التعدد اللغوي بالمغرب؟

ثالثا، وبأي وضع لغوي سنستقبل ما يسمى بعصر العولمة والثورة التكنولوجية الرقمية وبأي وعي لساني سنلج هذا العصر؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل.

انتقلنا من أسئلة التجارة والاستثمار والاقتصاد إلى أسئلة اللغة والثقافة والهوية.

بالمناسبة هذا أول موضوع يطرح على مستوى الجلسات الشهرية، أول مرة يطرح هذا الموضوع في إحدى جلسات الأسئلة الشهرية.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أكثر من 500 ألف تلميذ وتلميذة يدرسون اللغة الأمازيغية، 300 ألف من 7 مليون يعني السدس ديال التلاميذ اليوم كيدرسوا اللغة الأمازيغية، السدس ديال التلاميذ فقط.

5000 أستاذ وأستاذة يدرسون اللغة الأمازيغية، من بينهم 414 أستاذ متخصص من خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وبالتالي هاذ العام زدنا ضاعفنا عدد المدرسين الذين هم في طور التكوين، اليوم كين 150 فهاذ السنة وسنعمل على الرفع التدريجي لهاذ العدد ديال الأساتذة المكونين خاصين بتدريس اللغة الأمازيغية تدريجيا في السنوات المقبلة، وذلك لسد الخصاص الموجود والاستجابة للحاجيات.

وبطبيعة الحال، واحد المشكل كان فواحد الوقت نتيجة مبررات متعددة ولكن ما كانش مقبول، ولكن كان فواحد الوقت هو أنه بعض أساتذة تدريس اللغة الأمازيغية مع الأسف الشديد أحيانا كان تكليف بتدريس لغات أخرى وكيجيدوهم من اللغة الأمازيغية، هاذ القضية اليوم بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية انتبه هاذ الزمن ويجب أن نهبه نهائيا، الأساتذة ديال تدريس اللغة الأمازيغية غادي يبقاو يدرسون اللغة الأمازيغية لأن احنا ابغينا نطورو هاذ التدريس ونمشيو به في التعميم التدريجي إلى أن يتم التعميم إن شاء الله.

إذن هذا فيما يخص تعميم تدريس اللغة الأمازيغية وبطبيعة الحال هاذ الأوراش كلها يتم فيها التنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

الإجراء الثاني اللي قمنا به، هو الشروع في تدريس اللغة الأمازيغية في بعض المؤسسات والمعاهد العليا، وذلك أنه أطلقنا واتخذنا تدبير إجرائي لتزليل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال منشور رئيس الحكومة رقم 05.2017 بتاريخ 8 يونيو 2017 بشأن تدريس اللغة الأمازيغية في عدد من المؤسسات والمعاهد العليا للعمل على وضع برامج تكوينية في اللغة الأمازيغية بهذه المؤسسات بغية تأهيل الذين يتابعون تكوينهم فيها في مجال اللغة الأمازيغية، وذلك بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتفعيلا لمضامين هذا المنشور، فقد تم فعلا إطلاق عملية تدريس اللغة الأمازيغية في هذه المعاهد:

أولا، المعهد العالي للإعلام والاتصال، وتم الشروع في تدريس الأمازيغية به خلال الأسدس الأول من السنة الجامعية الحالية -2017-2018 لطلبة السنة الأولى من الإجازة الأساسية في الإعلام والاتصال، ومعدل ساعتين في الأسبوع موزعة على 29 حصة، ويتم التقييم عن طريق المراقبة المستمرة والامتحان النهائي على أساس مجموعة من الأنشطة البيداغوجية.

المعهد العالي للمهن السمعي البصري والسينما أيضا، حتى هو اتخذت تدابير استعجالية لدمج تدريس الأمازيغية فيه.

الأمر بالعربية والأمازيغية بوصفهما لغتين رسميتين وأيضا بالفرنسية بوصفها لغة انفتاح، تضاف إليها الانجليزية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي في المدى المتوسط ولغة أجنبية أخرى اختيارية ابتداء من السنة الأولى ثانوي تأهيلي.

وترتكز الهندسة اللغوية كما هي محددة في أفق الإصلاح التربوي الذي أرسته الرؤية الإستراتيجية، على ما يلي:

اعتبار اللغة العربية لغة إلزامية في كل مستويات التعليم المدرسي بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس.

ثانيا، تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في السلك الابتدائي في الأمد المتوسط في ست سنوات كلها.

وتيسير بعض التعليمات باللغة الأمازيغية في نفس الوقت في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، وتطبيق نفس المقاربة على مستوى السلك الإعدادي والثانوي في تدريس اللغة الأمازيغية في أفق 2030.

بمعنى أنه في أفق ست سنوات 2021-2022 تعميم اللغة الأمازيغية في الابتدائي، ثم بعد ذلك في أفق تعميمها على مستوى السلك الإعدادي والسلك الثانوي، وهذا كله في أفق التعميم التدريجي لتعليم اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة إلزامية.

وحسب الرزنامة التي سيحددها القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال التعليم فإن العمل ينصب على اتخاذ عدد من التدابير منها:

إعداد البرنامج الدراسي للغة الأمازيغية بمكوناته اللسانية والمعجمية وحمولته الثقافية بمشاركة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والحمد لله اليوم عندنا واحد المؤسسة مهمة، عندها تجربة طويلة فهاذ المجال نرجع إلى خبرتها ونعتمدها.

سيتم العمل على تجديد منهاج اللغة الأمازيغية على غرار باقي اللغات المدرسة بمنظومة التربية والتكوين، وسيتم ذلك بعد صدور القانون المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الذي سيحدد التزامات كل الأطراف والرزمانية الزمنية للتفعيل.

كما سيتم الحرص على توفير العدد اللازم من الأساتذة لتغطية الخصاص في هذا المجال، وبالمناسبة من هنا إلى 2030 غادي يخصنا 18000 مدرس للغة الأمازيغية، 9000 في الابتدائي ومن بعد ذلك 9000 في الإعدادي والتأهيلي.

ويمكن أن أقول أنه لحد الساعة تم تحقيق جملة من المكتسبات في هذا الإطار منذ بدأ تدريس اللغة الأمازيغية وإلى حدود الموسم الحالي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أكثر من 4200 مؤسسة تعليمية تدرس بها اللغة الأمازيغية جزئيا أو كليا.

رابعاً، توسيع أصناف جائزة المغرب للكتاب لتشمل الإبداع الأمازيغي:

على الرغم من أن جائزة المغرب للكتاب من خلال المرسوم المحدث لها، كان يتضمن أنه يمكن الجائزة تكتب باللغة العربية أو باللغة الأمازيغية، ولكن نتيجة أن التنافس مفتوح، تنقلوا لغة المغرب في الأدب مفتوحة تتنافس فيها بالأمازيغية والعربية، وثبت إلى حد الساعة حتى شي إنتاج أمازيغي ما استطاع يحصل على الجائزة، وبالتالي قلنا خاصنا نعدلوها المرسوم وندخلوا واحد الجائزة خاصة تشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي وجائزة أخرى تشجيعية للدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، وفعلا عدلنا المرسوم وصدر في الجريدة الرسمية هاذ المرسوم، وستهم أيضا وخاصة بالأدب الأمازيغي والدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية.

إذن هذا في مجال جائزة المغرب للكتاب، باش نعطيوا هاذ الجائزة تكون فعلا جائزة المغرب بمختلف تعبيراته الثقافية وبلغتيه الرسميتين، ماشي فقط جائزة للغة واحدة.

إذن بالنسبة لدعم الثقافة الأمازيغية، بطبيعة الحال هاذ الشيء دابا تدارت فيه عدد من الإجراءات، إدراج قضايا اللغة والفكر والإبداع والفنون الأمازيغية في خريطة البرامج الثقافية الكبرى، إما في المعرض الدولي للنشر والكتاب، وهاذ الشيء كان من قبل هاذ الحكومة، ولكن أيضا في المهرجانات الثقافية وفي اللقاءات والندوات الفكرية، ومزيد من الدعم للفنانة وللمثقفين الأمازيغ والاهتمام بالتراث اللامادي الأمازيغي، وعلى سبيل المثال فمن أصل 22 مهرجان تنظمها وزارة الثقافة سنويا، تخصص خمس مهرجانات كليا للثقافة والفن الأمازيغي، كما تحضر الأمازيغية بشكل ملموس في ست مهرجانات أخرى على المستوى الوطني.

بالنسبة لتنمية الثقافة الحسانية، بطبيعة الحال الثقافة الحسانية أيضا تقع في صلب اهتماماتنا وفي صلب إستراتيجية مخططات عمل قطاع الثقافة باعتباره مكون أساسي من مكونات الهوية المغربية الموحدة، وذلك من خلال العرض الثقافي في شقيه الفني والتراثي، وذلك من خلال دعم المهرجانات، ومن خلال دعم المسرح الحساني، ومن خلال صيانة التراث الثقافي الشفهي الحساني، من خلال جملة من المشاريع المتعلقة بالمكون الثقافي بإعداد عقد برنامج تمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لكل الجهات والأقاليم الجنوبية من 2016-2021، وهو برامج التنمية التي كان وفيه المكون الثقافي مكون أساسي.

ما هي الخلاصات التي أريد أن أنتهي إليها؟

أولا، محورية البعد الثقافي عامة واللغوي خاصة في بعدنا التنموي وفي نموذجنا التنموي وفي مسيرة الإصلاح التي نشدها.

ثانيا، هاذ الموضوع اعطيناه اهتمام، ودليله أنه درنا عدد من الإجراءات التي ما كانتش قبل على الرغم أنه باقي ما صدرش القانون التنظيمي الذي هو الآن في البرلمان ومنتظرو إن شاء الله النقاش، نتمنى

ثالثا، المدرسة الوطنية العليا للإدارة، هاذ المدرسة تعمل على إدراج اللغة الأمازيغية ضمن المناهج والمجوزات والمقررات الدراسية بها بتنسيق مع المعهد الملكي، حيث تم إبرام اتفاقية تروم تنزيل برنامج خاص لإدماج الأمازيغية في تكوينات المدرسة، بغية تأهيل طلبة المدرسة التي هما الأطر ديال الإدارة المستقبلية المغربية وخصوصا الأطر العليا، تطوير قدراتهم في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

كما تم وضع رصيد وثائقي مهم من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية رهن إشارة طلبة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لدعم البحث في هذا المجال.

رابعاً، المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي.

خامساً، المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث.

وهي كلها أيضا معاهد بدأت فيهما وضع هاذ السياسة ديال تدريس اللغة والثقافة الأمازيغية.

المعهد العالي للقضاء الذي هو أيضا توجدات جميع الإمكانيات لبدء التدريس ابتداء من شتنبر المقبل باتفاق مع المعهد الملكي، تعيين مدرس، تعيين البرنامج، الحمد لله، لأن وضع البرنامج يحتاج إلى اجتماعات وإلى إعدادات، مكيف مع كل معهد من هذه المعاهد، البرامج تتكيف للطلبة ديال هاذ المعاهد، وبالتالي القضاة، إن شاء الله، الذي غادي يتخرجوا من هنا لبضع سنوات، إن شاء الله، غادي تكون عندهم قدرة على الأقل على الفهم والتواصل باللغة الأمازيغية وتكون عندهم معرفة ديال الحد الأدنى من المعرفة بالثقافة الأمازيغية، حتى ولم يكونوا أمازيغ ولم تكن لغتهم الأم أمازيغية.

تنظن بأن هذا راه واحد المجال مهم خطينا فيه هاذ الخطوة، وغادي نعرزو أكثر هاذ الخطوات في السنوات المقبلة، إن شاء الله، ابتداء من السنة المقبلة.

وبغيت نشكر هنا شكر خاص للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجميع الأطر التي تطوعت وتكلفت بوضع البرامج وإعطاء الخبرات ديالها الطويلة في هذا المجال، وأيضا للأطر التي ستدرس الأمازيغية، وأيضا أريد أن أوجه الشكر إلى الوزارات المعنية، وخصوصا وزارة الثقافة والاتصال، وزارة التربية الوطنية وأيضا كتابة الدولة في التعليم العالي لأن كلهم ساهموا في هذا الورش.

ثالثا، تعزيز موقع اللغة والثقافة المغربية في مجال السيمي البصري:

هذا أيضا تدارت فيه عدد من الجهود على مستوى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وبطبيعة الحال احنا واعيين بالصعوبات التي كاينة، واعيين بأنه إما عدد ساعات البث أو الكمية ديال البرامج التي تنتج من قبل الفاعلين الأمازيغيين أنفسهم باقي ما تعطاهش القيمة الضرورية، ونحن إن شاء الله سنحاول أن نطور هذا في المستقبل، وبالتالي غادي نعطيوا مزيد من الدعم لدعم الإعلام الأمازيغي.

من المخاوف والمخاطر كذلك، هذا النقاش حول اللغة يصب في الغنى الثقافي والحضاري لبلادنا والإنسية المغربية الذي تحميه وتضمنه الوحدة الوطنية القائمة على المشترك وعلى التنوع والاختلاف الذي يشكل اسما حقيقيا لرص لبنات الوحدة الوطنية بعضها ببعض بقيادة جلاله الملك نصره الله.

واننا، في الفريق الاستقلالي، عندما نطرح مشكل اللغة في بلادنا، فإننا نروم الوقوف على ما تضمنه الدستور من مقتضيات ومضامين تتعلق بالسياسة اللغوية، خاصة وأنها تشكل الاستمرارية للحكومة السابقة، سواء على مستوى القيادة أو الائتلاف أو على مستوى برنامجها.

لكن جوابكم، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة المحترم، جاء بعيدا كل البعد عن هذا التمثل حيث أعطيتم للغة الأمازيغية أكثر، وكان اهتمامكم كبير باللغة الأمازيغية ونسيتم أن اللغة العربية تحتضر، أعطيني اليوم من المثقفين من يهتم باللغة العربية ويحسن التكلم بها، وهنا أقول صدق حافظ إبراهيم عندما قال:

رموني بعقم في الشباب وليتني عقت فلم أجزع لقول عداتي

ولدت ولما لم أجد لعرائسي رجالا وأكفاء وأدت بناتي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اللغة والثقافة المغربية واللتان تقدمهما في الأيام الأخيرة لولايتكم السابقة تؤكد لكم أن التأخير الممنهج في تبيء تلك القوانين التنظيمية وتعهدكم عدم إطلاق حوار وطني شامل بشأنها قد انعكس بشكل سلبي على الدينامية التي انطلقت مع دستور 2011 بخصوص قضايا اللغة والهوية الوطنية.

والمحصلة اليوم أنكم وبعد سبع سنوات على دستور 2011، وبعد مرور سنتين من إعداد القانون، القوانين لازلت لم تراوحوها بعد غرفة الانتظار، لازلت مع كامل الأسف في نقطة البداية، سواء تعلق الأمر بوضعية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية أو حتى فيما يتعلق بالتعبيرات الشفهية المنتشرة على المجال الجغرافي الوطني الواسع وفي مقدمتها التعبير اللغوي والثقافي الحساني.

فهل تعتقدون، السيد الرئيس، أنكم بإرجاعكم المستمر لكل القضايا الحساسة وتعهدون طرحها فجأة في نهاية ولايتكم دفعة واحدة للرأي العام ستمكنون من تجنب الأسئلة المرحجة وستعبرون بذلك بالحكومة إلى شط الأمان؟

هناك عدة قضايا ساخنة يجب الانكباب عليها من الآن ولا تتطلب التأخر والتسويق، وهي التقاعد، المقاصة، القوانين الانتخابية وقوانين أخرى لا تقل أهمية عن ما ذكرت.

هل تعتقدون فعلا أن التكلفة الإجمالية والسياسية لهذا التأخر،

تقدم التعديلات على المشروع أو على الأقل مشروع القانون الأول، من بعد مشروع القانون الثاني الذي هما في مجلس النواب في القريب، ويتصادق عليهم في الأسابيع المقبلة، وفي هاذ الدورة باش يتحال على مجلس المستشارين إن شاء الله، لأن بصدورهما غادي تبدأ مرحلة جديدة فيها قطيعة مع المرحلة التي قبل منها، غتولي عندنا خريطة وطنية جديدة مؤطرة بقوانين.

ثالثا، هذا مشروع مجتمعي كبير يحتاج إلى اندماج الجميع، الجميع يجب أن ينخرط فيه، ويكون التعاون ديال الجميع، سواء كانت الحكومة بطبيعة الحال وعندها المسؤولية والإدارات المعنية والمؤسسات العمومية عندها مسؤولية، ولكن أيضا البرلمان، ولكن بالخصوص المجتمع المدني، فهذا مشروع خاصو انخرط جماعي، رسميا، شعبيا، تربويا، تعليميا، إعلاميا، فنيا، من قبل الجميع، بطبيعة الحال احنا مستعدين للإنصات إلى جميع الانتظارات وإلى جميع الطلبات.

وأیضا أريد أن أشير إلى أن تعميم التعليم الذي أعلنت عليه اليوم واللي غادي نمشي فيه وغنمشيو فيه، هذا عندو واحد الكلفة عالية، كلفة مالية، كلفة بشرية، ورغم ذلك نحن مصممون عليه، لأنه واجب وطني، دستوريا ووطنيا وفي الوجدان ديال جميع المغاربة وغادي نجحو فيه بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات، وأول مداخلة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحضور الكريم،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وهو يشارك في مناقشة موضوع تنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية في جلسة اليوم، يود أن يؤكد على مسألة أساسية وهي أن الانشغال بالمسألة اللغوية ببلادنا لا يمكن اعتباره تحت أي ظرف من الظروف مسألة جديدة أو طارئة، بل لقد كانت دائما في صلب معركة الحرية والاستقلال، معركة الوحدة التي خاضتها القوى الوطنية والديمقراطية الحية منذ الخمسينيات.

وطيلة هذه السنوات شهدت الساحة السياسية والحقوقية والمعرفية نقاشات وتدافعات على قدر كبير من الأهمية وعلى قدر كبير

حتى أنا غنركز على اللغة الأمازيغية ولكن هاذ الشئ ما كيغنيش أن عندنا ملاحظة حول التهميش ديال اللغة العربية، ولكن سأركز على اللغة الأمازيغية لأنه أكثر تهميشا وحيفا.

السيد رئيس الحكومة، تحدثتم على المكتسبات أنه وصلنا 500 ألف تلميذ اللي كيدرس اللغة الأمازيغية، نزلنا تراجعنا، السيد رئيس الحكومة، من 600 ألف في 2009 إلى 500 ألف اليوم، كايين تراجع وليس مكتسب.

السيد رئيس الحكومة، تذاكرتو وسجلت هنا على 5000 مدرس، السيد رئيس الحكومة، كان عندنا 14000 مدرس في عهد الحكومة السابقة، واليوم تراجعنا بـ 9000 مدرس ما خطأتش في الرقم.

عدد المفتشين من أزيد من 60 مفتش اليوم 21 مفتش، 2015: 21، ربما اليوم أقل.

عدد المؤسسات كانت 4000 مؤسسة مع انطلاق العملية ديال التدريس 2003-2004 مع الانطلاق، إذن فين هو المكسب؟ بل بالعكس في 2009 وصلنا واحد العدد أكبر بكثير من هاذ الرقم.

السيد رئيس الحكومة،

الخطاب ديالكم حمل لنا، مع الأسف، واحد المجموعة من المغالطات ماشي معقول أنت كتعجبك المقارنة غادي نديرلك المقارنة، ما بين أشنو كان الوضع ديال الأمازيغية قبل 2011 وما بين ما جيتو أنتوما هاذ الائتلاف الحكومي بعد 2011.

قبل 2011 مع الخطاب الملكي ديال أجدير تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهملتوه، السيد رئيس الحكومة، وهذه هي الحقيقة، وجهت لهم التحية مزيان، هذا الصواب ديالنا احنا كمغاربة، ولكن هملتم المعهد.

التدريس بدا في 2003 و2004، كيف كان؟ كيف ولي في العهد ديال الحكومة السابقة والحكومة الحالية؟

فالأمازيغية في الفضاء الإعلامي كايين واحد التراجع خطير في السنوات العمومية، وفي جميع الفضاءات العمومية، إذن في هاذ 7 سنوات، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك هدر للزمن الدستوري، وهناك هدر للزمن الثقافي اللي هو مهول وعندو تكلفة اقتصادية واجتماعية وحقوقية، فما عنديش الرقم شحال المقابل ديال هاذ الرأسمال الهام جدا والنفيس اللي هو الرأس المال الثقافي واللغوي، وجا في التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الثروة غير المادية، جا على أنه نحن نهدر واحد الرأسمال ثمين جدا وكان سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرفع من النمو في بلادنا والإسهام والمساعدة على الخروج من هذا النموذج التنموي الحالي اللي ما بقاش قادر وما عندوش الإمكانيات الذاتية للتطور إلى نموذج تنموي اللي قادر على التطور.

السيد الرئيس، إنها تكلفة لا حدود لها، تكلفة تنطوي على مخاطر كبرى، ومع كامل الأسف اخترتم الاستكانة إلى الحلول السهلة والبسيطة.

أظن أنه لم يبق لي الوقت الكافي لقراءة كل ما كتبت، ولكن أود أن أقول لقد تأخرنا كمغاربة، تأخرتم كحكومة مسؤولة عن إخراج القوانين التنظيمية، سواء الأمازيغية أو اللغات.

اليوم نتعامل باللغة الفرنسية التي يحميها الدستور دون أن تكون رسمية مذكورة فيه، نعم اللغة العربية يحميها الدستور واللغة الفرنسية لا تحتاج إلى حماية دستورية، نتعامل باللغة الفرنسية وهي قاصرة على البحث في باقي العلوم ونحن نتأخر تدريجيا.

شكرا وأعتذر لأنني لم أوف الموضوع ما يستحقه، نظرا لأن الوقت داهمني، فأستسمح.

ولكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، أدرككم الوقت.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، ربما لن تغفر لك التحية اللي وجهت لنا بالأمازيغية، لن تغفر لك الحيف والتهميش اللي تعرضت له اللغة الأمازيغية طيلة 7 سنوات، يعني بعد الدستور ديال 2011، ولكن التحية مقبولة بطبيعة الحال.

بداية، ابغيت نؤكد على واحد الأمر يمكن نتشاركو فيه، هو أن مسألة اللغة والثقافة ليس ترفا فكريا أو أمر ديال الترفيه، وإنما اللغة والثقافة يندرجان ضمن أو في صلب المشروع التنموي لأي مجتمع، ما يمكنش ننميو لبلادنا وننميو مجتمعنا بدون الاهتمام والرعاية والتنمية ديال اللغة وديال الثقافة، كنعتمد هاذ الشئ أكد عليه الدستور ديال 2011، وهاذ الشئ كلو كتر ددوه في الخطابات ديالنا وفي الشعارات ديالنا، في الكثير من الأحيان مع الأسف كتكون شعارات خاصة فهاذ المجال للاستهلاك السياسي ليس إلا.

أتمنى صادقا من كل قلبي أن الوعود والالتزامات اللي قطعها رئيس الحكومة اليوم تحت هذه القبة على نفسه وعلى الحكومة أنهم يوفيو بها من هنا لنهاية الولاية، ولكن جات بعض الأمور مغلوطة في الخطاب ديال السيد رئيس الحكومة باغي نصحها.

تحدث السيد رئيس الحكومة عن المكتسبات عن اللغة الأمازيغية،

ذكر السيد رئيس الحكومة مجموعة من الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

لكن هذا لا ينسبنا أبداً أن نستحضر ما نص عليه الدستور، خصوصاً في الموضوع ديال الهوية، موضوع الثقافة والموضوع ديال التعدد، مكونات هذه الأمة المغربية من تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات، بعيداً هنا عما سمي زوراً وهتافاً بمغرب الثقافات أو ما سمي باختلال الموازين، الذي يجمع بعض مغني الرداءة بأموال بعض المؤسسات العمومية، والتي كان من المفترض هذه الأموال أن توجه للتنمية المحلية التي يحتاجها المواطنون.

ولكن في نفس الوقت لابد أن نستحضر أيضاً، السيد رئيس الحكومة، ما ورد في برنامج الحكومة من تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام، وهنا لابد أن نسجل، بالقدر الذي تحدثتم عن اللغة الأمازيغية، أن نسجل التراجع فيما يتعلق باللغة العربية وانحصارها في التعليم هي واللغة الأمازيغية التي لم يشرع فيها بعد، مقابل التمكين البين للغة الفرنسية، بالرغم من أنها ليست اللغة الأكثر تداولاً، كما ورد في الدستور.

وهنا يحسم بنا أن نلفت نظركم، السيد رئيس الحكومة، باعتباركم رئيس الإدارة للقرار الشجاع الذي اتخذته القضاء المغربي الذي اعتبر القرارات المحررة بالفرنسية أنها مشوبة بعيب المخالفة الجسيمة للقانون لا يترتب عليها أي شيء.

وهنا لابد، كما قلت في هذه الكلمة المختصرة التي يضيق الوقت عن التفصيل، أن نسجل اعتماد ازدواجية لغوية مؤسسية غير دستورية عربية فرنسية في مختلف مناحي الحياة، وتفرض على أبنائنا فرضاً، ويتبين ذلك في التراجع المفضوح وإعطاء اللغة الفرنسية خصوصاً في المستوى الابتدائي، بالرغم مما قلت بأنها ليست لا لغة العلم ولا لغة الثقافة، بل يمكن أن نتحدث بأنها لغة شيء آخر غير هذا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هنا، وأنتم تحدثتم عن مجموعة من الإجراءات المتخذة، نقول لكم لابد من التسريع بإحالة القانون الإطار المتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتوقف عن مجموعة من الإجراءات التي تريد أويراد منها أن تؤسس واقعا قبل اعتماد هذا القانون الإطار، والتعجيل أيضاً بإخراج المؤسسات الدستورية المرتبطة بمجلس اللغات، وهنا لا نريد أن نعيد الكرة مرة أخرى، كما وقع لمؤسسة اللغة العربية، أكاديمية محمد السادس التي بقيت معلقة لسنوات طوال، 15 سنة لحد الآن لم تفعل، أملنا أن تخرج هذه المؤسسات وتفعل ولا يقع لها ما وقع لمثيلاتها.

شكراً لكم السيد الرئيس.

فالسيد رئيس الحكومة، في تقديرنا، احنا ما غتكونش عندنا أحكام مسبقة على النويا ديال الحكومة، يعني أشنو اللي حاكمها باش تجهز وتعمل هاذ التدابير يعني المناهضة للغة وللتعابير الثقافية في بلادنا، واش منطلق إيديولوجي اللي حاكمكم ولا ما قايمينش الوزن الحقيقي للرأسمال الرمزي للثقافة واللغة في تنمية الشعوب والمجتمعات، ولا أنكم عندكم أولويات أخرى هاذ الشيء كديروه ضمن.. لا تندرج ضمن الأولويات ديالكم، قولوا لنا الحقيقة، ولكن الحقيقة ماثلة وساطعة أمامنا هو 7 سنين ديال التهميش وديال الحيف وديال التراجعات وديال الإجهاز إلى حد السعي إلى إقبار اللغة والثقافة الأمازيغية.

فقولوا لنا الحقيقة السيد رئيس الحكومة، فما عنديش الوقت باش نذاكر على باقي التعابير الثقافية، ولكن غادي نقول واحد الكلمة في الثقافة، كتشمل الثقافة الأمازيغية والحسانية والسوسية والأطلسية والريفية والتعدد الثقافي والخصوصيات الجهوية في بلادنا، هذي كتبان من الميزانية اللي عند السيد وزير الثقافة، صحح لي السيد الوزير واش 0.2 ولا 0.3%.

0.2 أعتقد عندك من الميزانية ديال الدولة، اليونسكو.. باش نحاولو نصونو الثقافة ديالنا خاصنا 1% من الميزانية ديال الدولة، واحنا كنخصصو 0.2، معناه لا تقيمون وزناً للثقافة والمسألة الثقافية، السيد رئيس الحكومة.

فالثقافة وإلى قربت أرقام وتلوت أرقام أمام الرأي العام في مجلة جدا، لا من حيث عدد القراء في بلادنا بالمقارنة مع الدول الصاعدة.

بالمنااسبة الدول الصاعدة اللي ابغينا احنا نكونو بحالهم يا إما قراب ل 1% يا إما فاتوا المعدل المحدد من طرف منظمة اليونسكو، اللي احنا بعاد عليه من 0.2، خاصنا نضاعفوه 5 مرات، يعني نضاعفوا الميزانية 5 مرات باش يمكن لنا نكونو في مستوى المعدل الدولي، فأنتم فاشلون مرة أخرى في هذا المجال.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في الحقيقة في بداية هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أؤمن المجهودات التي بذلت من قبل الحكومة، خصوصاً في مجال اللغة الأمازيغية، والتي

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي أن نؤكد على أهمية هذا الموضوع على اعتبار أن الديمقراطية الثقافية والعدالة اللغوية هي مقومات أساسية للديمقراطية الشاملة ولتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، ومن منطلق مرجعيتنا المبنية على التوضيحات ونضالات كبيرة منذ فجر الاستقلال، لإقرار التعددية اللغوية والثقافية والسياسية في إطار مبدأ الوحدة في التنوع لا يسعنا إلا أن نسترجع بفخر محطات الخطاب الملكي التاريخي بأجدير يوم 17 أكتوبر 2001، والذي شكل تحولا استراتيجيا في مقاربة هذا الملف الحساس، وما بني عليه من خطوات إصلاحية مؤسسية ليتوج هذا المسار، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بالمكسب الدستوري 2011 المتمثل في ترسيم الأمازيغية إلى جانب العربية، والعناية بالتعبير اللغوية كالحسانية وغيرها ودسترة مبدأ التنوع اللغوي والثقافي والحضاري للشخصية والهوية المغربية.

وللأسف الشديد، السيد رئيس الحكومة، ونحن على مقربة 8 سنوات على هذا الإنجاز الدستوري التاريخي لازالت الأمور على حالها، فالقانونين التنظيميين المتعلقين بإضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لازال في رفوف مجلس النواب منذ شهور، بعد أن قضوا سبع سنوات في المخطط التشريعي للحكومة، وبعد أن أعدتها الحكومة السابقة في الأنفاس الأخيرة لرحيلها ودون إشراك لا الفاعلين السياسيين ولا المدنيين.

وفي هذا السياق، ومن منطلق قناعتنا الحركية الراسخة، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة إخضاع هذه القوانين لحوار موسع داخل المؤسسات التشريعية قصد تجويدها وتملكها بشكل جماعي على اعتبار أن هوية الشعب فوق منطلق الأغلبية والمعارضة، ولا يمكن أن تخضع لحسابات صناديق الاقتراع، مؤكداً على ضرورة تحصين المكتسبات المحققة من قبل التوحيد والإجبارية والتعميم.

ومن جانب آخر، فالتحدي اليوم، السيد رئيس الحكومة، لا يمكن فقط في إخراج القوانين التي تظل وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، بل في مدى قدرة الحكومة ومختلف المؤسسات المعنية على بلورة سياسة لغوية وثقافية منسجمة وإدماج لغتنا الرسميتين والتعبير الوطنية من قبل الحسانية والدارجة المغربية واللغات الأجنبية في التخطيط التنموي وفي تنزيل الأوراش الكبرى وفي صدارتها الجهوية المتقدمة

والتنمية البشرية على ضوء مغرب الوحدة في التنوع والتنوع في الوحدة. وفي هذا السياق، نتطلع، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى مزيد من العناية بالثقافة الحسانية من خلال إحداث مركز جهوي للبحث في هذا التراث الوطني الأصيل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الفريق الاشتراكي في إطار تفاعله مع جوابكم، لا بد له في البداية أن يؤكد على أن اختياره لهذا الموضوع ينم عن إدراكه العميق لأهمية التنوع اللغوي والثقافي الذي يعد من بين أبرز سمات المملكة المغربية عبر تاريخها الطويل.

اختيارنا لهذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة، يرجع أيضا لقناعة أساسية تقوم على إيماننا القوي بأن التعدد اللغوي والثقافي يعتبر أحد القضايا الأساسية لحزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والمسألة اللغوية هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء.

اختيارنا نابع أيضا، السيد رئيس الحكومة، من الدور المركزي الذي تلعبه المسألة اللغوية في تثبيت أسس دولة الحق والقانون التي تضمن للمواطنين الحقوق الثقافية والسياسية والتعددية اللغوية، وسيعطينا بعدا حقيقيا لمشروع الجبهة الذي نهجته بلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ما تحقق اليوم لم يأت بمحض الصدفة، بل بفضل المعارك الجسيمة التي خاضتها القوى الحية ببلادنا، سواء السياسية أو المدنية، من أجل إعطاء الهوية المغربية بعدها الحقيقي المعبر عن كل التلاحقات التي تكرست عبر التاريخ والتي ضمت في ثناياها البعد الأمازيغي، الإفريقي، العربي، المتوسطي، العبري، الحساني، حتى أضحت الأمور واضحة بعد إقرار دستور 2011.

لكن، السيد رئيس الحكومة، اسمحو لي أن أقول لكم بكل موضوعية على أن المنظومة اللغوية في بلادنا اليوم هي ليست بخير، وأن واقع الحال يقول بأننا نعيش اليوم فوضى لغوية، اعلاش؟ لأن الحكومة لحد الساعة، لحد وقته، لم تستطع أن تفعل المادة الخامسة من الدستور، ما عندناش كما جاء على لسانكم، المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ورش تفعيل الأمازيغية لازال متعثرا، وهما المسألة راه

تستأثر بالعلاقة مباشرة مع هاته القضية، وينبغي أيضا على الحكومة أن تتصدى لبعض العقلليات، لبعض الذهنيات التي تفرمل إقرار اللغة الأمازيغية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آبتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر موضوع هذا السؤال حيويا بالنسبة لمستقبل المغرب، حيث نعتبره أيضا حسنة من حسنات هذا المجلس الموقر الذي يمثل الجهات والجماعات الترابية، أي اللامركزية والجهوية.

فالتعدد والتنوع الثقافي لا يمكن اختزاله فقط في الحقوق اللغوية والثقافية ولا يمكن تجزيته عن منظومة الحقوق الإنسانية، بل هي حقوق كونية يجب النظر إليها من وجهة إنسانية وحضارية، عميقة وشمولية.

ونحمد الله على أن المغرب دولة وشعبا كان دائما معترفا بتنوعه الثقافي واللغوي مفتخرا بكون المغرب بلد تلاقح الثقافات والحضارات والتعايش بين مختلف الحساسيات العرقية والثقافية والحضارية وحتى اللغوية منذ أقدم العصور، باعتبار موقعه الجغرافي على البوابة المتوسطية وعلى الواحة الأطلسية وعمق المجال الصحراوي والإفريقي وارتباطه بالمجال بالعالم العربي والإسلامي.

وقد كرس دستور 2011 هذه العبقرية الحضارية بإقراره لمختلف التعبيرات اللغوية والثقافية الوطنية، وتم تعزيز هذا الوضع الدستوري المعترف بإحداث مؤسسات مثل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي يعمل على الحفاظ وتنمية مقومات الهوية الوطنية العربية والأمازيغية والحسانية والإفريقية والأندلسية والعبرية-المتوسطية.

لكن، السيد رئيس الحكومة، لا نريد لهذا النقاش أن يبقى مجرد جدال وسجال فكري وسياسي ثقافي لغوي وحتى حقوقي، بل نريد من الحكومة أن ترقى بمقاربتها للتنوع في التعبيرات الثقافية واللغوية، إلى

أكدها مجموعة من الزملاء الذين تناولوا الكلمة قبلي.

اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية لبلادنا، طريقة تدريسها هي في حاجة إلى تطوير من أجل تمكين المغاربة المواطنين والمواطنين من التمكن بها.

لا يعقل، السيد رئيس الحكومة المحترم، باش يكون واحد حاصل على الماستروالدكتوراه، ولما يريد أن يخط كتابا، الكتاب ديالوكيكون مملوء بالأخطاء الإملائية، ناهيكم عن اللحن عندما يريد شبه مثقف أو مثقف أن يتحدث باللغة العربية.

إذن، الحكومة اليوم، السيد وزير التربية الوطنية، هو حاضر معنا، مدعوة في أي وقت أو أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في طريقة تدريس اللغة العربية، باعتبارها كما قلت لغة رسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية، وباعتبار اللغة العربية أيضا تصنف ضمن اللغات الخمس المرتبة عالميا، كإهمال غير ربما في الوسط ديالنا.

أيضا، السيد رئيس الحكومة، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل النهوض بالثقافة الحسانية، هناك بطاء، وكذلك ينبغي تطوير الكفايات اللغوية للتلميذات والتلاميذ، للطلبة وللطلبات، وأنا لا أحدث هنا عن الدار البيضاء والرباط، أحدث عن المغرب العميق، السيد رئيس الحكومة، راه كايين مهندسين خريجين ديال المدرسة المحمدية للمهندسين ولا يستطيعون أن يتناولوا كلمة مثلا عند عرض أو فتح الأظرفة في الصفقات العمومية باللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية، فهاذي مسؤولية الحكومة.

ينبغي علينا أيضا أن لا نهمل، لأن المغرب لا يمكن له أن يعيش بمعزل عن محيطه الدولي، تطوير الكفايات اللغوية منذ الأقسام الابتدائية.

إذن الحكومة اليوم ينبغي أن تضع نصب أعينها واحد السياسة لغوية تكون فاعلا في سياسات التنمية.

وأخيرا، لأن الوقت يدهمني لا بد لي أن أذكر، السيد رئيس الحكومة المحترم، على أن حكومة التناوب عقب الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بأجدير سنة 2001، سارعت إلى اتخاذ قرار من أجل إدماج اللغة الأمازيغية في المدرسة العمومية، وقرار حكومة التناوب فعلته حكومة السي إدريس جطو في إطار الاستمرارية، وانطلقت العملية مع وزارة التربية الوطنية سنة 2003.

لكن اليوم إلى درنا شي حصيلة بعد مضي 15 سنة، كنعقول بأن المنجزات لم ترق إلى مستوى التطلعات بسبب غياب النصوص التنظيمية التي تحكم هاته المسألة، والسيد رئيس الحكومة، أنتم راكم مزودين بمجموعة من الأرقام وبمجموعة من المؤشرات بأن هناك تراجع عن تدريس اللغة الأمازيغية، مقارنة من 2003 إلى حد وقته.

السيد رئيس الحكومة، كنعقول على أن تفعيل الأمازيغية هو يعتبر مسألة وطنية تتطلب توسيع مساهمة جميع المؤسسات المعنية التي

أيتما مادي استما أزورفلاون.

أولا، ابغيت نأكد مرة أخرى واحد القضية، أن الحكومة جادة في دعم مختلف التعبيرات الثقافية الوطنية وأيضا دعم تنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية.

أنا نتظن بأن هاذ السنة اللي دوزنا نجحنا ماشي فشلنا، نجحنا لأن استطعنا نطبقو عدد من الإجراءات حتى قبل صدور القانونين التنظيميين اللي تنتظرهم بطبيعة الحال، راه الواحد إلى دار الغلط الحكومة غلظت في شحال من حاجة ولكن راه ماشي غير بوحدها اللي غالطة.

فيما يخص اللغة العربية بطبيعة الحال أنا معتز باللغة العربية، وخا أنا لغة الأم عندي هي الأمازيغية، ولكن أنا أيضا معتز باللغة العربية، وماشي صحيح أن المسؤولين السياسيين ما تيعرفوش يهضروا باللغة العربية، هذا أول حاجة نسمعها، بالعكس كثير منهم تمهضروا باللغة العربية جيدا، وربما شي وحدين ما تيعرفوش يهضروا بها ربما.

أنا هاذ القرار ديال المحكمة اللي صدر، هذالك الحكم اللي صدر بالنسبة لواحد القرار صدرتو الإدارة باللغة الفرنسية، هذا في محله بطبيعة الحال لأنه استند على مستندات دستورية وهو تحذير لبعض المسؤولين اللي تيتعمدوا يصدروا القرارات ديالهم باللغة الفرنسية، على الرغم أنه في مكنهم أن يصدروا هذه القرارات باللغة العربية، وأظن بأنه قرار المحكمة أعاد الأمور إلى نصابها.

ومن هذا المنبر كنوجه يعني الطلب ديالي لجميع المسؤولين، أيا كانوا، باش ياخذوا العبرة من هاذ الحكم القضائي وأيضا المواطنين راه هما مساهمين، لأن هاذ المواطنين اللي امشوا، هاذ المواطن اللي امشى رفع دعوى راه هو تيساهم، يساهم في تطوير النهوض باللغتين الرسميتين، وهاذ الشئ دائما اللي تنقولو، هاذ الأوراش بحال هاذي خاصنا فيه تعاون بين الإدارة السلطات العمومية، المجتمع المدني، المواطنين، والمؤسسات الدستورية الأخرى بما فيهم المؤسسة التشريعية.

بالنسبة لتنمية اللغة والثقافة الأمازيغية، احنا جينا فكرنا، أشنو هي المداخل؟ وأشنو هي المجالات اللي خاص فيها التنمية أساسا؟

المجال الأول هو التعليم، المجال الثاني هو الإعلام، المجال الثالث هو الإدارة، المجال الرابع هو القضاء، المجال الخامس هو المجال الثقافي العام اللي فيه مختلف التعبيرات الثقافية، هي مجالات متداخلة قليلا.

فلذلك فكرنا أنه ربما من بين النقائص، وهذي أشاروا له عدد من المقيمين اللي قيموا مسيرة التعليم وتدریس الأمازيغية، أن من بين جوانب القصور أنه ما ابدیناش من الأعلى، ابدینا من الأسفل، ابغینا نكونو التلاميذ ولكن باقي ما عندناش أساتذة كافین، باقي ما عندناش مفتشین كافین، ما عندناش مدارس، باقي خاصنا نبدأ من فوق ومن التحت، من التحت فقط.

مقاربة تعتبره بعدا أساسيا من أبعاد التنمية، بإمكانه كذلك تحديد الطرق التي نعتمدها في التنمية المستدامة لأجل التماسك الاجتماعي والديناميكية التنموية.

لا يعقل، السيد رئيس الحكومة، أن يسير المغرب تنمويًا بإيقاعات مختلفة متعددة وبيوتات مختلفة لاسيما مجاليا، حيث تتموقع الفعالية الاقتصادية والاستثمارية للحكومة في محور محدود جغرافيا، بينما جهات ومجالات أخرى بجنال الأطلس الكبير والمتوسط والصغير والجهة الشرقية والصحراء والجنوب الشرقي تعرف وتيرة نمو ضعيفة جدا ومعدلات الفقر كبيرة جدا، ولاسيما ضعف التمدرس والتجهيزات، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، مما يؤدي إلى انتشار الفقر والتمهيش، حيث يسود الشعور بالإقصاء لدى الساكنة.

ولأجل ذلك ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى اعتماد مقاربة تنموية عميقة ومندمجة لمعالجة هذه الإشكالية.

نحن مختلفون ومتنوعون عرقيا ولغويا وثقافيا، لكن موحدون في الحاجيات، لأن الإنسان في حاجة إلى العيش الكريم والسكن والتمدرس والاستشفاء والعمل ومواجهة البؤس والفقر والهشاشة.

وختاما، بالرجوع إلى موضوع التعبيرات اللغوية والممارسة الملاحظة يوميا، لازلنا نلاحظ نوعا من الغبن اللغوي في حق جميع المواطنين، سأعطي مثال، السيد رئيس الحكومة، أن هناك بالخصوص في القطاع الفلاحي بأن الفلاحين اليوم يوقعون عقد مع الأبنك بشكل لا يدرون على ما يوقعون لأن أغلب العقود باللغة الفرنسية، وكذلك حتى التأمينات والاستثمار الفلاحي كل الوثائق التي يوقع عليها الفلاح، فهي لغة بعيدة كل البعد عن اللغة التي يعلمها.

وكذلك، السيد الرئيس، يتم تغييب اللغات الوطنية في جميع الوثائق الإدارية في الإدارات العمومية، وبالخصوص الأمازيغية، كيف نضمن حق الإطلاع لهؤلاء الناس وهذه الفئة الكبيرة من المغرب للإطلاع على المهام التي يمكنهم أن يوقعون دون سند معرفة، وهذا هو السؤال المطروح عليكم، السيد الوزير، قولوا اليوم للمواطنين أشنو اللغة اللي غادي نعتمدوا في الإدارة؟ لأنهم راه تيعانيو معاناة كثيرة جدا وبالخصوص في القطاع الفلاحي راه يوقعون ولا يدرون على ماذا يوقعون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تدريجياً، 2009 غادي نزيد، وراه عندنا برنامج باش نزيدو كل سنة شوية شوية إلى أن نصل إلى الرقم المأمول.

ولكن بغيت ننبه إلى أن عدد من المؤسسات اللي هي مؤسسات عمومية هي أيضا كلها مؤسسات ثقافية تشتغل في المجال الثقافي نذكر المكتبة الوطنية، نذكر أرشيف المغرب، مؤسسة المتاحف، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المركز السينمائي المغربي، المكتب المغربي لحقوق المؤلف، مسرح محمد الخامس، هادي كلها الميزانيات ديالها خارج هاد 0.35 إذا دخلناها غادي نوصولو 1.5% وتحسب.

فلذلك ما خاصناش نحسبو ذاك الشي ماشي غير الوزارة بوحدها، الوزارة هي تلعب واحد الدور، ولكن في إطار واحد النسيج ديال المؤسسات الثقافية اللي فيها هاد المؤسسات اللي هي تقوم بالدور الثقافي بامتياز، بل هي في عمق الثقافة وفي عمق العمل الثقافي.

بالنسبة للمدرسين ديال الأمازيغية، صحيح أنه كان عدد المدرسين أكثر فواحد الوقت، ولكن راه واحد الفترة قبل ما تيجي هاد الحكومة، واحد الفترة قام بعض أحيانا مديري أكاديميات هادو قلال، ولكن بعض النيابات قررت إلغاء تكليف عدد من مدرسي اللغة الأمازيغية وتكليفهم بتدريس مواد أخرى، هذه الأولى.

ثانيا، التكوين ديال المدرسين نقص واحد الوقت كاع توقف، تكوين المدرسين بطبيعة الحال إذا عندك عدد من المدرسين جات شي سنوات توقف التكوين أش غادي يوقع؟ شي وحدين كيخرجوا للتقاعد، شي وحدين حولوهم بعض المسؤولين لتدريس مواد أخرى، غادي ينقص العدد.

ولكن اليوم في عهد هذه الحكومة تزداد العدد، وزدنا العدد ديال المكونين وعندنا برنامج نزيدو العدد سنة بعد سنة في أفق التعميم، وهذا برنامج نحن نلتزم به إن شاء الله وغادي نمشيو فيه بإرادة.

وأيا قلنا بأنه اليوم اتخذنا قرار بأنه ينتهي هاد المسألة ديال تكليف أساتذة اللغة الأمازيغية والثقافة الأمازيغية تكليفهم بمواد أخرى، أيا كانت هذه المواد، غادي يوليو هما عندهم قرار تدريس الأمازيغية وغادي يدخلوا بمباراة لتدريس الأمازيغية، هذا هو التخصص ديالهم، ومع ذلك غادي نهيم مع هاد المسألة، مع الأسف هي العيب اللي كانت في واحد الوقت، ربما كان الضغط، كان نقص الموارد البشرية، إلى آخره، احنا غادين في اتجاه حل مشكل الموارد البشرية عموماً في مجال التربية والتكوين وفي مجال التعليم إن شاء الله، وراه غادي نطلقوا واحد المشروع في القريب إن شاء الله، السيد الوزير أمامي، غادي نطلقوا هاد المشروع في القريب إن شاء الله، المشروع ديال التكوين في مجال مهن التربية والتكوين وغادي يكون، غادي نطوروا من ناحية الجودة، وغادي يكون ثوري في بابه، استشرافي مستقبلي يروم إلى رفع المستوى وإلى إعطائنا تعليم ذي جودة، لأن التعليم ديال الجودة فيه الأستاذ، فيه المؤسسة، فيه البرنامج والمنهج، فيه الحكامة، فيه مكونات، فيه

فلذلك، اليوم عندنا واحد الإرث قوي بدأت في الجامعة مسالك خاصة ديال الأمازيغية، إذن غدا غادي تكون عندنا أطر أحسن من حيث الكفاءة وأطر أكثر من حيث العدد، ماشي بحال فاش مشينا النهار الأول ما كانتش عندنا هاد المسالك في الدراسات العليا لتدريس الأمازيغية، خاصنا نطوروها أكثر، صحيح، ولكن هي بعدا موجودة وهذا إرث جيد، لأن تدريس الأمازيغية واخا هو مزيان، ناخذو واحد الأستاذ اللي دار الإجازة في أي لغة ونديرو ليه اشوية د التكوين لأنه تيعرف اشوية د الأمازيغية كافي، لا، خاصو يكون عندو من الأول نديرو مسالك ديال المدرسين ديال الأمازيغية، التكوين ديالهم من الألف إلى الياء، واللي يمكن يستغرق سنوات، وهاد الشي، هذا برنامج ديال الغد إن شاء الله، وفيه رؤية لدى وزارة التربية الوطنية وغادي إن شاء الله نبسطوها وننظموها.

ولكن فكرنا أنه في المجالات الأخرى اللي هي القضاء، الإدارة، الإعلام، ما عندناش متخصصين في التكوين، ما عندناش إمكانية التكوين، من هنا توجهنا لهاد المعاهد، جاتنا الفكرة أن خاصنا نبدأ من المعهد العالي للإعلام والاتصال، نبدأ من المعهد العالي للقضاء، نبدأ من المدرسة الوطنية العليا للإدارة، نبدأ من المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما، باش نكونو بطريقة مهنية هاد الخريجين وعندهم قدرة يتواصلوا بالأمازيغية، ولكن أيضا اللي فهم أمازيغ اللي يمكن يتكون ويستطع يطور الإبداع في مجال الإعلام والاتصال السمعي البصري والسينما والمسرح والتنشيط الثقافي وغيرها بالأمازيغية، وغادي يكون عندنا قضاة في الأمازيغية.

إذن حاولنا نديرو مقارنة فيها شوية د الاستشراف المستقبل، فيها إستراتيجية احنا تنبئو للمستقبل، اليوم إلى ما قديناش في مجال القضاء الناس يدافعوا على روسهم بالأمازيغية خاصنا مترجم، غدا غادي يكون عندنا إمكانية باش يكون القاضي عندو القدرة، على الأقل يفهم ويتواصل.

فإذن، هذا استشرافي مستقبلي، بطبيعة الحال النتائج ديالو ما غادي تجيش في السنة المقبلة وإنما غادي تيجي بعد سنوات.

بالنسبة للإعلان على عكس ما قيل، صحيح احنا تنطمحو باش تكون عندنا 24 ساعة على 24 ديال البث التلفزيوني ديال الإعلام، ولكن راه تزداد 4 ساعات، ولات عندنا 16 ساعة الآن ديال البث، إن شاء الله نحاولو ما أمكن نزيدو عدد الساعات، وأيضا رفعت ميزانية الإعلام الأمازيغي عموماً من 50% في هذه الميزانية الأخيرة.

بالنسبة لوزارة الثقافة باش نطمأن، ميزانية وزارة الثقافة ما خاصناش نحسبوها فقط في الوزارة، إضافة إلى 0.35% اللي هي نسبة ديال الميزانية ديال وزارة الثقافة اليوم، ولكن البارح هادي غير 10 سنين كانت غير 0.2 بالمناسبة، باش نعرفو راه كايين تطور، نطلبو المزيد، ما يمكنش يجي واحد النهار ونقول غادي نرفعها لـ 1.5%، ضروري نرفع

الحكومة أو كانوا في الجهة ديال المجتمع المدني، أو مجموع المؤسسات الدستورية الأخرى.

لنبي جميعا مغرب الغد، إن شاء الله الذي نأمله ناميا، مرفوع الرأس، وكل مغربي من حقه أن يرفع رأسه مفتخرا ببلده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، أشكر جميع السيدات والسادة الوزراء، وجميع السيدات والسادة المستشارين.
ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة

1- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس:

تَبَيَّنَتْ بلادنا النَّهْجَ الليبرالي كاختيار صائب منذ الاستقلال، والذي خلق علاقات اقتصادية دولية ونسيج اقتصادي متنوع، حيث بلغت نسبة انفتاح الاقتصاد المغربي على الاقتصاد العالمي حوالي 80%، وهي من بين أعلى المعدلات المسجلة عالميا، ومن تجليات هذا الانفتاح الاقتصادي، إبرام المغرب اتفاقيات التبادل الحر مع 55 دولة، إضافة للاتفاقية التي وقعها المغرب في شهر مارس المنصرم خلال انعقاد القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الواندية كيغالي حول "منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية".

هذا الرَّحْمُ من الاتفاقيات فتح الباب لاقتصادنا أمام سوق واسعة تضم أكثر من مليارين ونصف مُستهلك بعد تفعيل اتفاقية "كيغالي"، والتي سَتَشَكِّلُ اللَّيْبَةَ الأخرى للاندماج الإفريقي للاقتصاد الوطني.

إلا أن الواقع يُبَيِّنُ أن بلادنا لم تستثمر كثيرا الإمكانيات الهائلة التي تُتِيحُهَا هذه الاتفاقيات لتنمية الصادرات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نلاحظ أن أثر هذه الاتفاقيات كان ولا يزال محدودا على تنمية وتنافسية المقاولات، وذلك بسبب الارتجالية التي طبعت المفاوضات، وغياب دراسات استشرافية حول آثار الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر بشكل كبير وجود خلل عميق وبنيوي دائم على مستوى الميزان التجاري، حيث تَفَاقَمَ العجز التجاري إلى أكثر من 200 مليار درهم، أي حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام.

كما أن الحكومة لم تُبَاهِرْ عمليات تأهيل النسيج الصناعي إلا بعد

البرنامج بالطبع.

إذن، هذه المسألة أمهيناها اليوم، وأنا أعلنها رسميا، ما غاديش نبقاو نسمحو بها وغادي إن شاء الله غادي يكون عندها تأثير إيجابي على تطور تدريس الأمازيغية، وأيضا احنا غادي نديرو، نحاولو ما أمكن مع السيد الوزير غادي نحاولو نشوفو ثاني هاذ البرنامج ديال التكوين ديال الأساتذة في المستقبل كيفاش نرفعو في الوثيرة بطريقة أسرع بكتير باش يمكن نلبيو الحاجيات ويمكن نستاجبو للمأمول بإذن الله.

وحضور السيد وزير الثقافة اليوم، وحضور السيد وزير التعليم والتربية الوطنية ومعه التعليم العالي أو التكوين المهني، دليل على الاهتمام بهذا الموضوع من قبل الحكومة بطريقة بطبيعة الحال حتى الوزراء الآخرين حتى هما حضروا، ولكن اللي عندهم علاقة مباشرة بهاذ الموضوع، اهتمام بهاذ الموضوع أولا، وثانيا اهتمام الحكومة أيضا حتى بالملاحظات والانتقادات والإضافات ديال السيدات والسادة المستشارين.

احنا ماشي جينا هنا غير كنضيعو وقتنا، لا، احنا ما عندناش هاذ الإحساس، احنا جينا هنا لأن هاذي مؤسسة دستورية، وهذا من واجبنا، وأيضا لأن احنا حريصين على أن يكون هناك تفاعل وأن نستفيد ونفيد بإذن الله.

هاذ الورش مرة أخرى، هو ورش وطني، عالي، خاصنا نناقشوه ونقاربوه بأفق وطني، احنا كنداكرو على السلبيات اللي كاينة، ما غنضرشوش في ظل حكومة فلان ولا فلان، باش نقول لكم صراحة، ماشي مهم، المهم كانت أخطاء، الجميع يعترف بها وأنداك لما وقعت هذه الاختلالات، الجمعية ديال الثقافة الأمازيغية أصدرت بيانات واحتجت، وحددت الموقف ديالها أنداك، وكنت شخصيا مساندا لتلك المواقف اللي كانت أنداك، ولازلت مساندا لها، هاذيك المواقف لأنها منطقية ومعقولة، غادي نمضيو إلى الأمام.

إذن هذا ورش وطني، عالي، خاصنا نتعاونو عليه جميعا يد في اليد، وبطبيعة الحال هاذ النوع ديال الأوراش ذات البعد الوطني لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون بين الجميع، ولكن احنا عندنا ثقة في بلادنا، عندنا ثقة في المستقبل، عندنا تفاؤل، بلادنا ماشي غير وصلت لهاذ المستوى اللي وصلت ليه غير هكذا، ما خصناش نبدو نسدودو كلشي، الاختلالات كاينة، المشاكل كاينة، النقائص كاينة.

ولكن أيضا كاينة والحمد لله إيجابيات كثيرة، وكاين عدد من المواطنين والمواطنين في الإدارة، في المؤسسات العمومية، في المؤسسات الدستورية، في الجمعيات، مؤسسات المجتمع المدني وغيرها يشتغلون ويعملون بجد، بإخلاص لوطنهم، كيعطيو الساعات، كيعطيو من جيوهم، وكيعطيو من العرق ديالهم، وكيعطيو من الخبرات ديالهم ويشتغلون بإخلاص، هاذو خاصنا جميعا نحبيوهم، ونعترفو بالجهود ديالهم وبالنتائج ديالهم سواء كان في الجهة ديال السلطة أو الإدارة أو

وهنا نتساءل، ماذا عن أسباب التأخير في تفعيل مشروع ميثاق الاستثمار الجديد الذي استشرّفنا خطوطه العريضة والذي ركّز على القطاع الصناعي بصفة خاصة، بدّل أن يشمل "الفعل الاستثماري" بصفة عامة؟

إذ أنه في الوقت الذي تعرف فيه الساحة الوطنية والدولية متغيرات جذرية، تشهد بعض القطاعات طفرة نوعية مسجلة إنجازات غير مسبوقه، على مستوى التصدير، منها قطاع السيارات والطيران، لم تعرف قطاعات أخرى نفس المواكبة ونفس الآليات التأهيلية مع العلم أن لها من المؤهلات ما يجعلها تساهم بشكل هام في دينامية التصدير والتشغيل والاستثمار.

رابعاً: يتعين في نظرنا، إقرار أربع (4) مرتكزات، ذات صلة بالقيادة والحكمة في إطار السياسة المتبعة في قطاع التجارة الخارجية، وهي كالتالي:

(1) عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر، الأمر الذي يتطلب: (أ) توفر المغرب على رؤية شمولية ومُندمجة فيما يخص القيادة والحكمة بسبب تسجيل قُصور في إطار التنسيق بين القطاع العام والخاص؛

(ب) النظر إلى الشق المؤسسي؛ بتفعيل رؤية تقتضي توفير إطار للتنسيق الملائم وتقديم اقتراحات وإجراءات لمواجهة الاختلال الهيكلي للميزان التجاري؛

(ت) اعتماد مقارنة إذماجية فيما يخص المفاوضات لإعداد رؤية مشتركة ومُتقاسمة، ولتفعيلها يتعين تشكيل فريق من المُفاوضين قار بقيادة "رئيس مُفاوض دائم".

(2) اختيار الشركاء بالأولوية عبر الفضاءات والجهات والمناطق التي يربطها مع المغرب امتياز تنافسي؛
مثلاً:

(أ) إفريقيا: حيث يتوفر الفاعلون الاقتصاديون على تجربة رائدة ورصيد هام، خاصة مع دول غرب إفريقيا؛

(ب) دول سوق الخليج العربي: ممثلاً في مجلس التعاون الخليجي في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمعنا؛

(ت) الدول الصاعدة: كالصين وكوريا الجنوبية مثلاً لتوفرهما على رصيد هام من النمو الاقتصادي.

(3) تعزيز وتقوية "قُدُرات اليَقظة" والاستشراف فيما يخص السياسة التجارية الخارجية: لتصحيح بعض الاختلالات، عبر تحديد تدابير قانونية واقتصادية لتدعيم القدرات المغربية فيما يخص القيادة.

(4) تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة الخارجية من خلال ما يلي:

الشروع في تفعيل اتفاقيات التبادل الحر، مما نتج عنه مُناقسة غير مُتكافئة وصُعوبة ولُوج المنتوجات الوطنية للأسواق التي فَتَحَتْها هذه الاتفاقيات، بسبب خَلق حَوَاجِزٍ غير جُمركية.

وهو ما دفع الحكومة، على سبيل المثال، وبعد إثارة فريقنا بمجلس المستشارين لإشكالية اكتساح منتوجات الألبسة التركية للسوق المغربي، إلى تفعيل تَدبير وقائي مُحدد في سنة، وذلك لإعطاء مُتَنَفِّس لقطاع النسيج الوطني، وهو إجراء اختِزافي واستِشراقي، نتَأَسَّفُ تَغْييبه في باقي اتفاقيات التبادل الحر.

وبالمناسبة، فإن الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بهذا الاتفاق، وخاصة قطاع النسيج، يطالبون بمُراجعة بُنود اتفاقية التبادل الحر مع تركيا، حِمَاية لَتَنَافُسية المُقاولة الوطنية.

إضافة لقطاع النسيج، تسببت اتفاقيات التبادل الحر، في اندثار قطاعات بِرُمَتْها والتي كانت تُنشط داخل السوق الداخلي وما تَرَتَّب عنه من تَحْطيم القِيم، وفُرس الشغل والثروة.

السيد رئيس الحكومة،

تشكل هذه الجلسة فرصة لكي نقف وقفة تأمل لإعادة قراءة الاقتصاد الوطني في شقه المتعلق بالتجارة الخارجية، بكل موضوعية، بإيجابياتها ونواقصها، وخصوصاً ونحن مدعوون ومعنيون بخطاب صاحب الجلالة، لتعميق التفكير في نموذج تنموي دَامِج وضَامِن للعدالة الفِئويّة، المُجَالِيّة، الاجتماعية، والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المُبتَغى نَقترح عدة مَدَاخِل للتفكير، نُورِدُها كما يلي:

أولاً: ترشيد اتفاقيات التبادل الحر: من خلال تحسين الالتقائية ما بين السياسة التجارية الخارجية وباقي الاستراتيجيات القطاعية، وتَحقيق التَّجانُس ما بين السياسات القطاعية، لتُثَمِّن وتُنوِّع العَرَض التَّصديري الإنتاجي؛ وهنا نُذَكِّر أن المغرب يتوفر على إمكانية تنويع 600 منتوج جديد للتصدير، تتوزع بين الفلاحة والصناعة الكيماوية والتَّعددين وغيرها.

ثانياً: العمل على ضَمَان تَقنين وضَبْط تَدفُّقات أحسن للواردات لتَقْلِيص العجز التجاري، عبر إرساء مُحدِّدات وقواعد مُعيارية مع تعزيز الرِّسالة القانونية والتنظيمية لمراقبة الجودة والمُطابَقة للمعايير، حِمَاية من الممارسات الاحتياالية، باعتبارها إحدى أهم تَمَظُّهرات القطاع غير المُنظَّم الذي يَخْتَرِق الاقتصاد المغربي، ويحدُّ من تَنَافُسية المُقاولات.

ثالثاً: تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال: لتشجيع الاستثمار، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز منظومة العدالة، ومُكافحة الفساد، والوُلُوج إلى التمويل خصوصاً بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والصُّغرى والمتوسطة والصَّاعدة، مع تحسُّن المُرونة على مُستوى علاقات أطراف الشُّغْل والوَقَاية من المخاطر الإدارية.

ثم هل يجب إدراجه مع قطاع الصناعة؟ أم أن موقعه الطبيعي مع وزارة الخارجية والتعاون ضمانا لبلورة رؤية شمولية مُتجانسة مع امتدادات تُرابية تُمَثِّلُها سفاراتنا المتواجدة عبر العالم.

في الأخير، نقترح تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص للقيادة وتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر.

مع متمنياتنا لكم بالتوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ) ملاءمة الترسنة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية مع واقع ونتائج اتفاقيات التبادل الحر؛

ب) تبسيط مساطر التجارة الخارجية خلال التصدير وأثناء الاستيراد بوضع آلية للشباك الوحيد واعتماد "لا ماديّة" الوثائق والمساطر وتبسيط العلاقة مع الإدارة.

وبناء على ما سبق، فإننا نتساءل عن الوعاء المؤسساتي الأمثل لقطاع التجارة الخارجية من أجل قيادة مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر؟

محضر الجلسة رقم 167

التاريخ: الثلاثاء 12 شوال 1439 هـ (26 يونيو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

قد توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 07.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة بترتيب السؤالين الشفهيين الموجهة إليه في بداية الجلسة، لارتباطه بالتزامات طارئة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 26 يونيو 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 50 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه حقيقة المعلومات المرتبطة بالتنقيب عن النفط والغاز.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

إخواني المستشارين،

تداولت مجموعة من الوسائل الإعلامية في الأونة الأخيرة قضية شروع الهيئات المكلفة بالتنقيب عن مصادر الطاقة غير المتجددة، خاصة النفط والغاز، حيث راج أن هناك احتمال كبير لتوفر المغرب على هذه الثروات الطبيعية.

السيد الوزير، ما هي آخر المعلومات المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز في المغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

أولا نبغي نبين بعدا واحد القضية أساسية ومبدئية أن المعلومات فيما يتعلق بتدبير شأن البلاد لا بد أن تستقى من مصادرها.

طبعا الإخوة الصحفيين بغض النظر واش نتفقو معهم ولا نختلفو معهم يجتهدون، يحاولون، ولكن هو دائما من الأحسن-وهذا توجه الرأي العام- أن تكون المعلومة مبنية على مصادرها حتى نتفادى ما يمكن أن نتفاداه ويمكن أن يقع من...

ولذلك، اللي يمكن لي نقول لكم أن المكتب الوطني للمعادن والهيدروكربورات دائما يصدر بلاغات لكي يوضح للرأي العام حقيقة ما هو موجود في بلادنا، كما المؤسسات الأخرى التي تنشر بلاغات وتوضح

وأشكركم السيد الوزير على جوابكم الذي كان واضحا إلى حد كبير، وضح ما يروج للإعلام بخصوص هاذ الموضوع.

هو من حين لآخر تتقاطر هذه الأخبار خصوصا شركات التنقيب عن الغاز والبتروول مؤكدة وجود كميات مهمة من الذهب الأسود أو الغاز بمناطق متفرقة من المغرب، نبوءات كثيرة بوجود نفط وغاز في بلادنا، لكن متى ستتحقق إحدى هذه الأخبار؟

نادرا ما تتفاعل الجهات الرسمية أو تؤكد ما يرد إثر توالي إعلانات شركات التنقيب حول توفر ما تحت أرض المغرب على النفط والغاز، البلاغات التي تكشف بين الفينة والأخرى اكتشاف مواد طاقية باطنية تقرأ في الصورة الخلفية، الإعلانات المتوالية لشركات التنقيب عن وجود الغاز والبتروول في المناطق المتفرقة بكميات مهمة لأسباب تجارية، تهم بالأساس الرفع من أسهم شركات التنقيب داخل سوق البورصة العالمية من أجل بيعها وتحقيق أرباح رغم عدم تأكد العثور لا على غاز ولا على بتروول.

ولذلك، التجأنا إليكم، السيد الوزير، كجهة رسمية لمعرفة هل بالإمكان الحديث عن انفجار أرضي وبحري بمواد طبيعية ستغني البلاد والعباد، خصوصا وأن فاتورة النفط تثقل كاهل الميزانية العامة للدولة.

وهل حقيقة الاستكشافات، وحقيقة الأرقام والأماكن التي تطالعنا بها مؤسسات خارجية صحيحة؟ بل في ظل تضارب المعلومات والنفي والنفي المضاد، إذن قيمة الاستثمارات في مجال التنقيب لا شك أنها مكلفة، والتبشير البتروولية والغازية المشيرة يبقى فقط، السيد الوزير المحترم، الحكومة مطالبة اليوم بسن سياسة استكشافية ناجعة للبحث عن الطاقة الأحفورية وتوضيحها للرأي العام الوطني الذي لازال يعيش على آمال اكتشاف حقيقي وازن للغاز والبتروول في بلادنا، يجعل منا منتجا للطاقة وعلى الأقل تحقق الاكتفاء الذاتي.

وشكرا السيد الوزير على الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه إعادة تشغيل مصفاة سامير بالمحمدية، لا مبقاش عندك الوقت السيد الوزير، استهلك الوقت كلو في الجواب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الأرقام، وهي المرجع بطبيعة الحال لشي مراجعات وتقييم السياسات العمومية.

طبعا اللي يمكن نقول بأنه نعطي بعض الأرقام، عندنا 8 ديال الرخص الآن ديال الاستغلال، غادي نشرح فين، عندنا تقريبا 102 ديال التراخيص يعني رخصة ديال البحث اللي فيها تقريبا 74 رخصة في المجال البحري، هذا شيء مهم كذلك، ثم كذلك 3 التراخيص استكشافية واحدة في المجال البحري، نبغي نقول بأنه حجم الاستثمارات في هاذ المجال ديال البحث والاستكشاف ما بين 2010 حتى 2017: 25 مليار ديال الدرهم أي باش هاذ القضية الرأي العام يعرف حجم الإمكانيات والتكنولوجيا العالية والصعوبات اللي تطلبها هاذ القطاع بحال قطاع المعادن، كيطلب إمكانيات هائلة وتطلب زمن طويل جدا وتكنولوجيا عالية، بمعنى في ظرف يعني كما لاحظتم يعني 17 سنة تقريبا 25 مليار ديال الاستثمارات في المجال ديال الاستكشاف يعني، اللي اعطانا الآن أنه كاين المنطقة ديال الغرب كاين شوية ديال الغاز اللي تيسعملوه المصانع اللي موجودة في المناطق بطبيعة الحال، ثم كاينة منطقة الصويرة اللي كاين فيها الغاز اللي تيسعمل في المجمع الشريف للفوسفاط.

ثم أيضا كاين واحد التقييم ديال واحد الكمية ديال الغاز في النواحي ديال سيدي المختار، كاين واحد التقييم، ولكن ما يمكنش نقولو الأرقام، الأرقام ما يمكن لها تدار حتى تبدأ العملية ديال الاستكشاف، ثم دائما الأرقام لا تكون كاملة، لا تكون نهائية لأنهم ما حدك تشتغل ويعني تكتشف أمور أخرى.

ثم كاين منطقة الآن اللي هي واحدة والجميع يتحدث عنها هي المنطقة ديال تندرارة اللي أنا نتعتقد بأنه الحمد لله تقدمت فيها البحوث، الآن الشركات المعنية طالبت رخصة ديال الاستغلال واللي غادي تعطى لها لمدة 25 سنة كما تعلمون، 25% يرجع للدولة من خلال المكتب الوطني، و75% تيمشي للشركاء اللي هما تيسثمروا في هاذ القطاع.

التقييم النهائي والأرقام النهائية لا يمكن أن نعلنها حتى تياخذوا الرخصة ديال الاستغلال يعلن عنها نهائيا، ولكن كاين أمل أنه تكون واحد النسبة اللي يمكن لنا نستعملوها إن شاء الله في إنتاج الكهرباء باش نخففو شي شوية، ما نقدرش نعطي التقدير لأنه يستحيل باش نخفو العبء على الاستيراد بالعملة الصعبة ديال الغاز الطبيعي اللي نتحتاجوه لإنتاج الكهرباء في البلاد ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة نتفاجؤو بأنكم تتسناو مصفاة جديدة، كيفاش غادي نخليو واحد المعلمة ديالنا رصيد معرفي، لأن راکمت لاسامير واحد المعرفة وواحد الخبرة ما كيناش، وتكنولوجيا اللي ما كيناش في مجموعة ديال الدول، وتنقولو بأن بدل أن الحكومة تأخذ على عاتقها اللي خاصها تاخذوهي أنها تحل المشكل ديال لاسامير وتشغل المصفاة ديال لاسامير، وانتم قلمت واحد المجموعة ديال المعطيات، تتقول لي القضاء، القضاء قال الكلمة ديالو، الآن أكثر من 20، خلال السنتين اللي وقفتم فيها المصفاة، أكثر من 20 مستثمر تقدم بالعرض وترفض.

احنا ابغينا نفهمو واش انتما خدامين في شي أجندة معينة؟ لأن إلى رجعنا شي اشوية للتاريخ، المصفاة وقفت في غشت، في 2015، انتما اخرجتو بقرار ديال تحرير الأسعار في بداية 2016، وبالتالي إلى شفنا التقرير ديال اللجنة ديال مجلس النواب على علته لأنه ناقصو واحد المجموعة ديال المعطيات، تيقف على أن هاذ الناس هاذو استغلوا توقف الشركة وراكموا أرباح من جيوب المواطنين اللي تتفوق، حسب كايبة تقديرات، كتفوق 17، ما بين 17 و20 مليار في هاذ السنتين.

ونزيدك على هاذ الشيء هذا كامل، بدل أنكم تاخذوا شي قرار جريء ديال الحكومة، لأن صوت عليكم الشعب، تتبجحوا بهاذ المسألة هاذي، والشعب صوت عليكم باش تحميوا المصالح ديالو، ما شي باش تتفرجوا فيه ولوبيات المحروقات تتسرق لوفلوسو من جيبو، فأشنو اخذيتو كقرار من بعد صدور التقرير ديال مجلس النواب؟ ولا شيء، تتفرجوا، وبدل أن لو اشتغلت لاسامير بدل أن الثمن غادي يكون ديال الغازوال مثلا 7.5 دراهم انتما تتفرجوا فيه، وهو فات الآن سقف 10 دراهم، اللهم إن هذا منكر.

في الحقيقة احنا نتأسفولهاذ المسألة هاذي، المستثمرين موجودين وبالإضافة اعلاش ما نأموش هاذ المؤسسة؟ قلمتو راکمت أكثر من 40 مليار ديال الدرهم، الدولة تتسألها 20 مليار ديال الدرهم، وبالتالي من حق الدولة أنها ترجع للتقرير ديال اللجنة اللي سهرت على الخصوصية ديال لاسامير، واللي كانت أوصت بأن على الأقل 25% ديال رأسمال الشركة خاصو يبقى تابع للدولة.

وبالتالي احنا كنبالو في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باش تحافظوا على الأمن الطاق ديال البلاد، هاذ المؤسسة راه تتقدر تخزن 2 مليار متر مكعب في الوقت اللي كاع هاذوك الشركات ما كتقدرش تخزن

اتضح اليوم بشكل جلي الدور الذي كانت تلعبه مصفاة لاسامير، خاصة في التحكم في ثمن البيع ديال المحروقات، ثانيا في ضمان الجودة للمواد البترولية.

اليوم واش كايبة إمكانية عند الدولة وعند الحكومة ديال إعادة تشغيل هاذ المصفاة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

طبعاً أشكر السيد المستشار المحترم على طرح السؤال.

أنتم تعلمون ما يمكنش شي دولة في العالم يكون عندها واحد المؤهل، يكون عندها واحد الثروة وتتخلى عليها، إلا أن هناك سبب، بطبيعة الحال المصفاة ديال تكرير البترول هذا كان كنز عند البلاد ديالنا، لكن حصل اللي حصل وسبق لنا أعطينا المعطيات ومستعدين نعطيوا المعطيات أنه الشركة وصلت إلى واحد الدرجة اللي ما يمكنش لها تستمر، 42 مليار ديال الدرهم ديال الديون، وبالتالي الشركاء اللي يتعاملوا معها ما عايش ممكن أنهم يستمروا.

طبعاً هاذ الشيء ليس في مصلحة البلاد ديالنا تتوقف واحد المصفاة، حتى واحد ما يكون فرحان بها، لا فرص الشغل ولا القيمة المضافة ولا تزويد السوق ولا التحكم في تزويد السوق أيضاً إلى غير ذلك، لكن اللي يمكن لي نأكد لكم هو أنه الآن راه بيد القضاء، وأنتم تعلمون فيما يتعلق بتصفية الشركة عندما يكون بيد القضاء لا يمكن أن تتدخل الحكومة، ليس لها الحق، الرأي العام خاصو يعرف، ليس لها الحق، سولني واش ممكن أنه إلى جاء شي مستثمر يبغني مثلاً يدير شي مصفاة جديدة ونعطيها التراخيص مرحباً، جاوشي ناس في إطار طلب العروض ولكن يقوم به السانديك اللي عندو الصلاحية الكاملة وتبين بأنه أعطى واحد العرض متميز وياخذو، الله يكمل بخير ذلك الساعة راه احنا غنيسرو لوباش يعاود يدير النشاط ديالو.

ما دام الأمر القضاء اتخذ القرار أعطى للسانديك الآن دايرة طلب عروض، تغيير السانديك الآن باش نشوفو واش كايبة شي شركات جديدة، نهار اللي تعي، إن شاء الله، نتعاملو معها، وإلى جاء شي مستثمر متعلق بالتكرير ديال البترول، إن شاء الله، مستعدين، لأنه احنا فعلاً نستوردو تقريبا يعني 6 دالمليار وعندنا إكراهات وأحياناً كيمكن يوقع لنا إشكال فيما يتعلق بالتخزين الإستراتيجي، فاحنا مستعدين لأي محاولة استثمارية في هذا المجال.

**السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي
باسم الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر رئاسة الجلسة لإثارة هذا الموضوع، ولكن الإثارة كانت على أساس على أنه راه الوزير والسادة المستشارين في نفس المرتبة، الوزير أنصت لهم ولم يقاطعهم ولم يشوش عليهم، ولكن للأسف 3 مستشارين، مستشارة ومستشاران قاطعوه وشوشوا على الأفكار ديالو.

لهذا، أرجو أن لا تقع التسوية بين الناس في هاذ المسألة، لأن الوزير أنصت، الحكومة تنصت وللأسف نتعرض للتشويش حتى لا تصل الرسالة واضحة للشعب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الأول الآني الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه معايير إحداث الجامعات بالجهات.
مرحبا.

المستشار السيد مبارك الصادي:

أولا، نقطة نظام كتخص المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبالتالي احنا داخل هاذ المؤسسة التشريعية، ياك؟ نعلم جيدا القوانين وننضبط لها أكثر من غيرنا، إلا أنه لا نسمح لأي كان مهما كان، وزيرا أو أي كان، أنه بعض الأحيان ينعتنا بصفات-ووقعت داخل هذا المجلس- أنه بشكل مباشر ينعتنا وزير من الوزراء أننا كنتكذبو على المغاربة، أننا ما كنستعملوش الأساليب... الخ.

وبالتالي، لا، اسمح لي، إلى كان المسير، تسيير الجلسة ينبغي أن تكون عادلا ما بين الوزراء وما بين المستشارين، وبالتالي أي أحد خرج على الموضوع خاصك السيد الرئيس أنك تنهوا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أنا ما غندخلش في الموضوع، أنا ما تكلمتش في المضمون ديال الكلام، لا ديال السيد الوزير ولا ديال السادة البرلمانيين، ما غندخلش في المضمون ديال الكلام، أنا كنتكلم على الاحترام ديال كل طرف لما كيتكلم كنستمعو ليه جميع، وإلى ما استمعناش لبعضنا البعض يمكن ما توليش عندنا جلسة محترمة في هاذ المؤسسة الدستورية اللي خاصنا نحترمها جميعا.

مليار متر مكعب، وبالتالي عندنا 5000 منصب شغل ما بين المباشر وغير المباشر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنا كنعتمدرا غنستعملش نفس الكلمة القبيحة اللي استعملتي، لأنه لا يجوز بهاذ المؤسسة، غنستعملو كلمات اللي موزونة، احنا مؤسسة مسؤولة، لاسامير ماشي مع الحكومة هاذي اللي تتحمل مسؤوليتها، عندها تاريخ، وشحال من واحد كان تيتحمل المسؤولية حتى وصلت 42 مليار، والدولة كانت دائما تتصبر عليها باش توقف على رجليها حتى للنهار اللي ولا (chantage) للبلاد ديال 42 مليار، راه عندكم الأرقام وأنتم عارفينها، حقيقة ديال (chantage) ديال البلاد، وما عاوش ممكن للبلاد تقبل (chantage) من أي كان، وابغيتكم تسولوا على هاذ الحقائق راه معروفة، اسمح لي الله يرضي عليك.

ولذلك الدولة ما غتستثمرش تبقى تحط الفلوس في شركة الناس اللي كيسيروها كانوا مفلسين في التسيير ديال هاذ الشركة، اليوم هي بيد القضاء، ياك أنتم مع استقلالية القضاء وأنتم مع الديمقراطية والمؤسسات، والقضاء خذا القرار وأعطاهما للسنديك وجا، وأعلن السنديك بأن هاذ الشركات اللي جاو ما اعطاش ضمانات، واش غيستعملوها؟ لأن لا بد ملي تدير الاستثمار خاصك تعطي ضمانات، ما اعطاش، رجعوا للتقارير، ماشي الواحد غيجي للبرلمان أمام الناس ويبدأ يقول أي كلام، كايين ضمانات تيخصها تعطى، ملي غتجي الضمانات غنكونو أول فرحانين، ملي جاو ناس عندنا بغاويستثمروا في التكرير كنا فرحانين، الأمن الطاقوي ضمنته الحكومة وضمنته الدولة، لم ينقطع تزويد البلاد بالطاقة، لم ينقطع، تزداد في (stockage) وتزدادوا الشركات، راه خاصنا الآن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ومرة أخرى نذكر بأنه لما كيكون السيد البرلماني كي طرح السؤال كيكون مفروض على السيد الوزير أنه يستمع، لما كيكون كيجابو السيد الوزير من المفروض علينا جميعا أننا نستمعو، لما كيكون عندنا حق في التعقيب اللي كيضمنو القانون وكنتنظمو الأنظمة الداخلية ديالنا.

وننتقل للسؤال الأول الآني الموجه لقطاع التربية الوطنية، نقطة نظام؟ تفضل السيد الوزير.

كنوجدوا أن هاذ المؤسسات موجودة من طنجة إلى وجدة إلى الداخلة، بمعنى أن الدولة والوطن بذلوا مجهود كبير جدا من أجل توسيع الخريطة الجامعية الوطنية، التي تستوعب اليوم أكثر من 950 ألف طالب.

لكن نحن في حاجة، طبقا لمقتضيات الرؤية الإستراتيجية إلى أن ننجز ما سمته الرؤية الإستراتيجية بالخريطة الجامعية الوطنية، لأن قبل كانت الاستجابة آنية، ابحال هاذ الشئ اللي كيوقع دابا، نواة جامعية هنا، نواة جامعية أخرى إلى آخره، تحت الضغط الاجتماعي، ولكن ينبغي أن تكون لدى بلدنا رؤية بعيدة المدى في أفق 2030، للخريطة الجامعية الوطنية على حساب الجهات، والعبارة الدقيقة اللي كاينة في الرؤية الإستراتيجية هي عرض جامعي للتعليم العالي مندمج في كل جهة، وليس جامعة في كل جهة، لما كنعقول العرض الجامعي المندمج أي مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة والشراكة الدولية إلى غير ذلك، حتى يكون لدينا هاذ الاستجابة.

ثم تعلمون أن النمط الجديد الآن للجامعات يتطور، عوض ما بنينو مؤسسات جامعية نحن بصدد التفكير في الجامعات الافتراضية التي ستمكن مجموعة من الطلبة في بعض المناطق التي لا يمكن فيها إحداث مؤسسات جامعية من أن يتابعوا تكويناتهم على طريق التكوين عن بعد وعن طريق الجامعات الافتراضية، وأن يكتفوا فقط بالحضور لنظام التقييمات المعتمد وكذلك نظام الامتحانات، وهذا طبعا ورش كبير جدا نحن نشغل عليه في أفق تقريب العرض الجامعي من الساكنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اعطيتنا بزاف ديال الأمور، ولكن مع الأسف ما جويتيناش على جوهر السؤال اللي هو ما هي المعايير؟ احنا ما كنعقولوش باللي ما كاينينش جامعات، ما كاينينش كليات، ما كاينينش على صعيد التراب الوطني، ولكن كنعقولو أشنو هي المعايير اللي غادي نجعلنا احنا في الجهة ديال درعة- تافيلالت، اللي هي الجهة الوحيدة مع الأقاليم الجنوبية اللي ما فيهاش جامعة؟ كنعقولو بواضح العبارة ما هي المعايير اللي خصنا نوصلو لها باش يمكن لكم تقولوا لنا شي نهار، العام الجاي، ولا العام الآخر، أو من هنا 30 عام غادي نديرو جامعة في هاذ 120 ألف كيلومتر مربع؟

نتنقل -قلت- للسؤال الأول الآني، الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه معايير إحداث الجامعات بالجهات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسادة الوزراء،

السيد الوزير،

يعرف توزيع الجامعات على الجهات خلاا واضحا، فبينما تستفيد بعض الجهات من عدة مؤسسات جامعية، فإن جهات أخرى تفتقد لهذا النوع من المؤسسات مما ينعكس بشكل سلبي على أبناء هذه المناطق ويضاعف من معاناتهم ومعاناة أسرهم.

ولذا، نساثلكم، السيد الوزير، ما هي المعايير التي تعتمدها لإحداث الجامعات بالجهات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أولا، هناك تفهم كبير جدا للضغوطات الممارسة على السادة المستشارين والسادة النواب في الغرفة الأولى، فيما يتعلق بتقريب العرض الجامعي من الساكنة، هذا نتفهمه.

ولكن كما تعلمون هناك مجهودات كبيرة جدا من أجل توسيع العرض الجامعي على الصعيد الوطني في العشر سنوات الأخيرة، ونعطيككم بعض الأرقام، عندنا أكثر من 12 جامعة عمومية اللي كتضم حوالي 129 مؤسسة للتكوين والبحث، موزعة على 34 عمالة وإقليم، 71 مؤسسة ديال تكوين الأطر، أكثر من 146 مؤسسة ديال التعليم العالي الخاص.

تم إحداث أيضا خمس جامعات في إطار الشراكة، تضم أكثر من 28 مؤسسة جامعية، وإذا وزعنا واخذينا الخريطة على الصعيد الوطني

السيد الوزير،

عندنا اليوم 10000 حاصل على البكالوريا ديال هاذ العام،
فين غادي يمشيو السيد الوزير؟ غادي يبقاو تائمين، ما بين أكادير،
مراكش، مكناس، فاس، وكتعرفوا بلي الجهة من أفقر الجهات،
والمصاريق ديال هاذ الشئ، السيد الوزير، 10000 ديال الحاصلين
على البكالوريا، نقول لك من دابا إلى ما تدارش شي حاجة زيدوهم على
ذلك 63% اللي قالتها واحد الدراسة اللي كيخرجوا من الجامعات بدون
أي شهادة، لأنه رغم تفوقهم، رغم رغبتهم، مع الأسف ملي خاصهم
يمشيو مئات الكيلومترات باش يمكن لهم يقرأوا في الجامعة، يمشيو
مئات الكيلومترات ومازال المشاكل ديال السكن، ما زال المشاكل ديال
الاكتظاظ، المشاكل ديال المنح... إلخ.

السيد الوزير،

ابغينا بكل وضوح، قولوا لنا فوقاش هاذ الجهة غادي تكون فيها
جامعة قائمة الذات، ماشي عروض جامعية، وكليات... إلخ، جامعة
قائمة الذات بكل ما فيها، كيكون فيها البحث العلمي، كيكون الأبحاث
اللي تتعلق بالتنمية ديال الجهة... إلخ، قولوا لنا فوقاش أولا قولوا لنا
ما غاديش تكون، باش ما نبقاوشاي نحلمو نقولوراها صافي الجهة ديالنا
ما موفرش فيها المعايير باش تكون فيها جامعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار ما تبقى من الوقت اللي عندو.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث
العلمي:

إذن هناك 4 معايير أساسية معروفة:

- أولا عدد الحاصلين على البكالوريا؛

- عدد المؤسسات الجامعية؛

- إمكانية استمرارية هذه المؤسسات التي ستحدث في سياق تقديم
الخدمة ديال التعليم العالي والبحث العلمي.

هاذ الشئ كلولا ننكره وهو موجود، ولكن السيد المستشار المحترم
راه التعليم يمارس بالمؤسسات الجامعية ماشي في الجامعة، ودرعة
تافيلالت فيها 11000 في البكالوريا، وفيها 3 ديال المؤسسات جامعية
ومستعدون لإحداث مؤسسات جامعية أخرى لاستيعاب الطلب ولكن
إحداث جامعة هذا فقط يحتاج إلى.. الأمر هو مؤسسات التعليم
المستوعبة للطلاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

نتنقل إلى السؤال الثاني، موضوعه الخطوط العريضة لإصلاح
منظومة التعليم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي
لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الديرسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

تعرف منظومة التربية والتكوين اختلالات وتعثرات عديدة، لذا تم
اعتماد رؤية إستراتيجية لإصلاحها.

أولا، ما هو تقييمكم للمنظومة التربوية الحالية؟

ثانيا، ما هي الخطوط العريضة التي تقترحونها لإصلاح منظومة
التربية والتكوين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد من الإشارة في البداية على أن الجواب على هذا السؤال حول
الخطوط العريضة لإصلاح منظومة التربية والتكوين يقتضي حيزا زمنيا
مهما، وقد حظي هذا الموضوع بمناقشة مستفيضة أمام المجموعة
الموضوعاتية اللي تمت الأسبوع الفارط، وإن شاء الله ستكون لنا أيضا
مناسبات لتعميق هذا النقاش في لجنة التواصل والثقافة في مجلسكم
الموقر.

مميزات الإصلاح الحالي، بعجالة احنا الإصلاح هو إصلاح مؤطر
بقانون، يضمن الاستمرارية، ملزم للحكومة الحالية وأيضا للحكومات
اللاحقة، إصلاح له أفق زمني بعيد المدى.

النتائج ما يمكن لناش نلاحظوهم اليوم، النتائج على المدى البعيد
والمتوسط، هذا الإصلاح يستحضر تطلعات مدرسة المستقبل من
الحاجيات، حاجيات الجيل الجديد لا يمكن أن تتحقق إلا بانخراط

الإشارات التي هي حاليا التي تتقلق مجموعة ديال الآباء والأمهات على الأبناء ديالهم.

السيد الوزير،

كاينين ناس اللي تيفرحوا واحد نصف ساعة من مورا فاش تيسمعوا بأن أولادهم نجحوا في الباكالوريا، من بعد تيفيقوا من القلبة وتيشوفوا هاذ الوليدات فين غادي يمشيو، هذيك هي الصدمة الكبيرة أنهم نجحوا وكبوليو حاصلين بهم، فين غادي يمشيو؟ ها هو ناجح جايب معدلات وأنا هنا تنهئ الأخت اللي جابت المعدل الثاني وطنيا من ورزازات واللي (malheureusement) المشكل الكبير اللي عدنا هو أن وليدات هاذ المنطقة كما قالوا الإخوان اللي سبقوا مني أنهم الولوج للجامعات ولا هذا.. كاين إشكال كبير.

والولوج كذلك لهاذ المعاهد الكبرى كاين إشكال كبير، حتى المنحة باش تعاونهم وتكون استثناء لهاذ الناس باش غير يتعاونوا كاين إشكال كبير فيه السيد الوزير.

وبالتالي هاذ المناطق اللي هي بعيدة خاصكم إعادة النظر في هاذ المنح اللي تعطيوهم لأنهم كاين إشكاليات لهاذ الوليدات والآباء ديالهم.

كاين مشكل آخر، السيد الوزير، هو ملي تيمشيو للجامعات حتى هذوك الأماكن ديال الإيواء ديالهم كيلقاو فيه مشاكل كبيرة جدا، وبالتالي السيد الوزير احنا-كما قالوا الإخوان اللي قبل-راه خاص مراعاة هاذ المناطق يكون واحد العدالة حقيقية لجميع الجهات ديال المنطقة، وهذا غادي نبقاو نقولوه ونعاودوه ونقولوه ونعاودوه واخا هذا بالنسبة لكم شي غادي يجي من بعد، احنا بالنسبة لنا كممثلي السكان راه ما يمكن ليناش نتنازلو عليه.

هاذي من الأولويات ديالنا معكم يوميا، الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، أنها خاصها تاخذ الأولويات ديالكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب. إذن ما كاينش التعقيب.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الثالث، موضوعه نتائج الباكالوريا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،
الزميلات والزملاء المستشارين المحترمين،

الجميع، هذا الإصلاح كيطلب واحد المجهود ديال المجتمع بأكمله، تتجاوز سلطة الحكومة، هاذ الإصلاح يمكن لنا نلخصوه في بعض الأوراش الكبرى:

- أولا، تعميم التعليم الأولي وتجويده، اليوم طفل على جوج غير ممدرس في هاذ التعليم الأولي؛

- تكوين الأساتدة والرفع من قدراتهم، لاسيما عبر التكوين المستمر أو التكوين الأساسي؛

- إصلاح المناهج بما فيه المقررات، الكتب، الوسائل الحديثة للممارسة البيداغوجية؛

- توفير الإمكانيات الديدكتيكية لمسايرة هاذ الأنشطة البيداغوجية؛

- تحسين حكامه المنظومة بهدف إيصال هاذ الإصلاح وهاذ الإستراتيجية على المستوى المركزي للقسم ولكي يستفيد منها التلميذ مباشرة؛

- اعتماد سياسة لغوية مهمة تمكن التلميذ من اكتساب وإتقان اللغات الرسمية وأيضا دعم قدراته في اللغات الأجنبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

احنا نتعرفو بأن الإشكال ديال التعليم في الحقيقة هو ورش كبير وكبير جدا وتنتمناو لكم التوفيق فيه.

بالمناسبة كذلك ابغينا، كفريق حركي، ابغينا نهنؤو جميع البنات ديالنا والأبناء ديالنا اللي نجحوا في الباكالوريا، وتنتمناو التوفيق للأخوات والإخوان إن شاء الله في الاستدراكية اللي ما تمكوشاي.

السيد الوزير،

عدنا بعض المسائل اللي ابغينا إلى ممكن تاخذها كذلك في التصور ديالكم وهو تعميم التجربة ديال المدارس الجماعية، عدم المس بمجانبة التعليم السيد الوزير، إعادة النظر في نظام الباكالوريا، تقييم تجربة التعاقد باش نوقفو على المشاكل ديالها، تسوية الوضعية المالية والإدارية لضحايا النظامين الأساسيين ابغيناها تدخل كذلك في البرنامج ديالكم السيد الوزير.

في إطار مواكبة الجهوية المتقدمة نقترح تشييد جماعات-كما قال الإخوان قبل مني-ولكن السيد الوزير لا بد أنني نعطيكم بعض

السيد الوزير،

المغرب اليوم تيعيش أجواء ديال امتحانات البكالوريا، وهي مرحلة مهمة بالنسبة للشباب والمستقبل ديالهم، وهي جات نتيجة لمجهودات أسرية وتضحيات كبيرة، اللي اليوم تتوج بهاذ الامتحان اللي غادي يعطي آفاق مستقبلية، كما قلت، على المستوى الجامعي.

نسائلكم، السيد الوزير، ما هي أولا نسبة النجاح في هاذ السنة هادي؟ ثم ما هي الترتيبات المتخذة أساسا من قبل الوزارة لتوجيه الشباب من أجل التسجيل بالجامعات أو المعاهد أو المدارس العليا لمتابعة استكمال دراستهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى كل الناجحات والناجحين في هاذ الامتحان الوطني المهم، وبهذه المناسبة أريد أن أشيد أيضا بانخراط نساء ورجال التربية والتكوين في إنجاح جميع محطات هذا الاستحقاق الوطني، والشكر أيضا موصول للسلطات العمومية والمصالح الأمنية في ضمان إجراء هذه الامتحانات في ظروف جد حسنة، منوها في نفس الوقت بمساهمة الإعلام الوطني في مواكبة هذا الاستحقاق التربوي الهام.

بالنسبة للناجحين بالمدرسين بالتعليم العمومي والخصوصي في الدورة العادية لامتحانات البكالوريا 2018، فهم 187138 تلميذ ناجحة وناجح، أي 57.36% مقابل 50.28%، رقم قياسي ما عمرنا ما تعدينا هذا الرقم، السنوات الماضية كاملة ما كناش نتجاوزو 50%، الحمد لله، هاذ السنة استطعنا باش نوصلو أكثر من 57%، 57% منهم 55% ديال الناجحات، وفهم تقريبا 50% اللي عندهم الميزة ديال مستحسن وحسن وحسن جدا.

أيضا أريد أن أنوه بالناجحين في الفئة ديال الأحرار، الأحرار تمكنا باش ينجحوا هاذ السنة بواحد النسبة اللي وصلت لـ 24% ما كانوا يتجاوزوا 18% في السنوات الفارطة، أيضا جميع المدرسين ذوي الاحتياجات اللي استطاعوا باش يتجاوزوا 77% كنسبة نجاح، وأيضا الأقسام الدولية اللي حققوا واحد الرقم قياسي ديال 96%.

بالنسبة للتدابير المتخذة للتسجيل، اليوم الحمد لله، وفرنا في كل

الجامعات العمومية تسجيل قبلي اللي ابتداء منذ فاتح يونيو عبر البوابة الإلكترونية لكل جامعة، غيكون، إن شاء الله، التسجيل النهائي في شهر يوليو باش نسايلو مع التسجيل في يوليو، ويكون انطلاق الموسم الجامعي يوم 10 شتنبر غيكون أول افتتاح ديال الدروس، إن شاء الله، بعد استضافة حاملي البكالوريا الجدد بين 5 و7 شتنبر.

موازة مع هذا باش يمكن لنا نوفرو هاذ الدخول الجامعي في أحسن الظروف، غادي يكون الفتح ديال الهي الجامعي، ديال المطاعم والمنح، إن شاء الله، في بداية شتنبر، هذا باش يمكن نجحوا هاذ العملية ديال الدخول الجامعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تفضلتم به.

السيد الوزير المحترم،

خاصنا نبدأو نتكلمو شي شوية، في اعتقادي، قوة الوضوح، اعلاش؟ لأنه احنا كلنا في الشعب المغربي وتنعيشو مع الشعب المغربي وتتعرفو هاذ الشيء مزيان اللي يتوقع، دابا اللي ابغينا.. درجات أنا ما ابغيتش أنا جواب يكون هاكا أكاديمي، أرقام، كذا، كذا، احنا اللي تهمنا هو يكون النجاح كثير باش نتكلم معك بوضوح، دابا كايئة المرحلة الأولى، كايئة استدرابية باش نشوفو الحصييلة، دابا مازال ما عندنا الحصييلة واضحة، هذه المرحلة باقية الاستدرابية.. ولكن اللي لاحظنا هو الظروف اللي كتدار فيها الامتحانات باقي فيها شوائب، باقي خاصكم تديروا مجهود، كنسمعو حوايج اللي كيضرونا فخاطرنا، حيث تيولي تلميذ تيقتل تلميذ، حيث تيوليو الأساتذة تيتشكاو لأنه ذاك الشيء اللي تعطيهم ديال التصحيح مع العمل ديالو والإرهاق ديالو والزمن وذلك الشيء، كيكون هزيل أمام حاجة أخرى اللي احنا عرفناها من عند اللي تيكون تعويضات أخرى.

هاذ الظروف هاذو ما كتساعدش بزاف وكتبقى من الشوائب ديال هاذ المرحلة هادي، ثم كذلك وأساسا وهذا هو الهدف من سؤالنا، احنا فرحانين بلي نجحوا ولكن كنفكرو في اللي ما نجحش، اعلاش؟ اشحال الرقم ديالهم؟ فين غادين يمشيو؟ أشنو المستقبل ديالهم؟ أما اللي نجح مزيان عاد تنفكرو حتى في اللي نجح.

دابا، السيد الوزير، راه الأسر اليوم راه عندهم الهم حيث تينجح ولدهم مشكل، ولا سقط ولدهم مشكل، إلى سقط ها العام ثاني والتكلفة والمصاريف وكذا، ولكن إلى نجح فين غادي يمشي؟ بحال إلى

المباريات، ليس هناك حرمان لأي فئة بصفة نهائية باش نصححو هاذ الموضوع، المناصب المالية الموجودة بالنسبة لقطاع التعليم العالي هي جوج ديال الأنواع:

كاين المناصب المحولة، أي أننا مع المالية كنتوصلو باش كناخذو واحد العدد ديال المناصب، نعطيكم الرقم ديال 2017، 700 في 700 بالنسبة للمناصب المحولة هي 1400 منصب هي مخصصة للدكاترة الموجودين سواء فالتربية الوطنية أو في باقي القطاعات الأخرى الذين يتوفرون على رقم التأجير، 700 منصب في 700، أي 1400 منصب مفتوحة في وجه الجميع.

ثانيا كايين المناصب ديال التحويل، المناصب ديال التحويل كما تعلمون هي اللي بذلنا فيها مجهود خلال هاذ السنتين، 400 منصب فيما يتعلق بـ 2017، حوالي 700 منصب في 2018 يعني 1100 منصب جديد محدث، هاذي مفتوحة في وجه الجميع.

من يزعم على أنه حرم من اجتياز مباراة، فلا أعتقد أن هناك أي إجراء قانوني يحرم أي دكتور حاصل على هاذ الشهادة وتتوفر فيه الشروط أن يجتاز المباراة.

وبالتالي هاذ القضية ابغيت من الرأي العام تكون واضحة وواضحة جدا.

ثم نستغل الفرصة أيضا باش نعلن للرأي العام على أننا بصدد ضبط المساطر والقوانين التي تضبط مزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بالمباريات، وهذا مطلب لدى الجميع، احنا كنا نراجع المساطر القانونية، وفي نفس الوقت أعلن على أنه إذا كان هناك أي منصب شابته شائبة وفيه طعن رسمي وبحجج وبراهين ثابتة، فلن نتردد في إلغائه واتخاذ الإجراءات أيضا الكفيلة بحماية سمعة الجامعة من أي تصرف قد يشوب وقد يمس تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتوظيف في المناصب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

نشكر السيد الوزير على هذا التوضيح، إلا أنه فعلا توجد فئة ديال الموظفين محرومة من اجتياز هذه المباراة بحجة أنهم لا يتوفرون على رقم التأجير أو (Numéro de somme)، هاذ المجموعة اللي هي محرومة بالنسبة لنا في الاتحاد المغربي للشغل كنعبرو هاذ الإجراء غريب ولا دستوري، ويتناقض ومبادئ تكافؤ الفرص والمساواة، ونجدد رفضنا له ونطالب بالتراجع عنه وفتح باب التباري أمام جميع الموظفين بمختلف

كنسمعو ما كايينش فجهات معاهد، ما كايينش مؤسسات، ما كايينش فين يمشيو هاذ التلاميذ، إيوا غير هاذ الجهات اللي ما فيهاش معاهد راه خاصهم ينتقلوا خاصهم إمكانيات مادية خاصهم مصاريف.

ثم نطرحو مشكل ديال المنح، واش هاذ الناس دابا اللي غادي ينجحوا وغادي يقرأوا غادي يكونوا كلهم عندهم منح، أو لا ما غاديش يكون كلهم عندهم منح؟ واش كايين النجاح المزيان والنجاح المتوسط والنجاح اللي ساقط؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الرابع، وموضوعه حرمان الموظفين الدكاترة بالغرف المهنية من اجتياز المباريات الخاصة بالأساتذة المساعدين بالجامعات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي ستخضعونها لمعالجة ملف الموظفين الدكاترة بالغرف المهنية المحرومين من اجتياز المباريات الخاصة بالأساتذة المساعدين بالجامعات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

أولا، أشكرك على هذا السؤال لأنه سيتيح الفرصة لتصحيح مجموعة من المغالطات مع كامل الأسف، أو نقدر نقول ماشي مغالطات ولكن نقول عدم وجود المعلومة الكافية باش نكون أكثر دقة فيما يتعلق بهاذ الملف.

كنقرا في وسائل الإعلام بصفة دائمة حرمان الدكاترة الموظفين من المباريات، الآن نسمعو حرمان الدكاترة ديال الغرف المهنية من

المؤسسات العمومية والغرف المهنية.

كما نؤكد، السيد الوزير، على أن توظيف الأساتذة الباحثين في إطار المناصب المحولة، وإن كان ضروريا، يبقى غير كاف لسد الخصاص المهول الذي تعرفه جامعاتنا على مستوى الموارد البشرية.

السيد الوزير،

فالتحجج بعدم التوفر على رقم التأجير لإقصاء هذه الفئة من الموظفين من اجتياز مباريات توظيف الأساتذة المساعدين بالتعليم العالي هو تبرير واهي وذريعة ليس إلا، كما أن هذا التبرير يوضح مدى تنصل الحكومة من مسؤوليتها في توفير الموارد البشرية الكافية داخل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للحد من الخصاص المهول في عدد الأساتذة، وقد أكدتم، السيد الوزير، ذلك داخل قبة البرلمان، إلا أن نزيف التعليم الجامعي على مستوى الأساتذة سيستمر بوتيرة أكثر كثافة خلال العشر سنوات، حيث سيحال على التقاعد حوالي 1091 أستاذ في سنة 2020 ليصل إلى 6926 في سنة 2030.

السيد الوزير،

فالمطلوب الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي، وخاصة من خلال تمكينه من المناصب المالية والارتقاء بمستوى جامعاتنا التي تحتل للأسف مراتب مخجلة في تصنيف جامعات الدول النامية، بدل اعتماد المقاربة المحاسبانية الضيقة من طرف الحكومة في التعاطي مع الشأن التعليمي ببلادنا بشكل عام.

لذلك، نطلب منكم، السيد الوزير، اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة للسماح لهذه الفئة من الموظفين التي هي فعلا محرومة من الموظفين الدكاترة باجتياز مباريات أساتذة التعليم العالي المساعدين التي تنظمها وزاراتكم، والتي تخصصها للدكاترة الموظفين في إطار المناصب التحويلية، وقد ذكرتم ذلك.

السيد الوزير،

لازال هؤلاء الموظفون بالغرف المهنية محرومين من اجتياز مباريات توظيف أساتذة التعليم العالي المساعدين الخاصة بالموظفين حاملي الدكتوراه التي تنظمها بالطبع كتابة الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي بحجة-وأؤكد كذلك- بحجة عدم توفرهم على رقم تأجير.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أنهم يشتغلون في إطار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وتسري عليهم مقتضياته، ولهم نفس حقوق وواجبات الموظفين العموميين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

اشحال باقي ديال التوقيت؟

السيد رئيس الجلسة:

بقات لك 25 ثانية.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شوف أ الأستاذة، أؤكد مرة أخرى على أنه هاذ الموظفين، هاذو اللي كتكلي علمهم راه أمامهم 1100 منصب محدث، وعندهم الحق يدوزوا، أما المناصب ديال التحويل هذالك منصب مالي موجود، فيه رقم تأجير غير كيتم التحويل ديالو من موظف إلى موظف، هو بنفسه، وبالتالي لا يمكن لموظف ليس له رقم تأجير أن يتقدم إلى مناصب ديال التحويل، ولكن عندو 1100 منصب في إطار المناصب المحدثه يمشي يتبارى عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس، وموضوعه التعليم في العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة أبتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها السنة المقبلة، خاصة في فصل الشتاء لتدارك حالة التوقف عن الدراسة في العالم القروي ولا سيما في المناطق الجبلية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير،

اليوم الإشكال هو أن عندنا اليوم مدة التحصيل ديال الأبناء في العالم القروي ضعيفة جدا، وبالتالي هاذ الشئ كياتر على المردودية في السنوات ديال السنة السادسة من التعليم الابتدائي، والآن الإخوان كلهم كيتحدثوا وللأسف، على نسبة النجاح في مستوى البكالوريا، إلا أن العالم القروي اليوم ما كيوصلش، السيد الوزير، لهاد الفرحة ديال أن الأب يشوف الأبناء ديالونا جحين في مستوى البكالوريا، لأنه معرض للرسوب في السنة الابتدائية، إلى أقصى درجة يقدر يضطر للخروج في السنة الثامنة على أقصى حد.

اليوم، السيد الوزير، المطلوب أن ديما الشتاراه عرفنا ديما كتكون في العالم القروي، اليوم السيد الوزير، كنطلبو أن تكون واحد الرؤية استباقية، نشوفو أن كايين الإمكانية أنه توقف الدراسة في الشتاء ونحاولو نقدر نعوّضهم في فصل الصيف، وهاكا كنفرو ظروف الاشتغال لا للأستاذ ولا حتى للتلميذ، لأن لا يعقل أن غادي نمشيو في إطار دائما المركزية، واحنا اليوم كترلو للجهوية، كايين الإمكانية ديال نعملو بهاذ الخصوصية ديال المناطق الجبلية، إقليم مثلا ديال أزيلال خير مثال، ممكن أنهم يقرأو في شهر 7 عوض شهر 1، كذلك في تارودانت، في الصيف ما يمكنش يقرأو في بعض الأشهر ممكن أنهم يقرأو حتى هما في ذاك الشهر اللي نعوّضوه لهم في فصل الشتاء.

السيد الوزير،

اليوم مدة التحصيل هي التقييم أن التعليم ديالنا غادي مزيان، اليوم في العالم القروي راه ما كايينش هاذ... ما عندو مسكين ما يدير.

اليوم كنتلاقي مع تلاميذ امشاو يدوزوا الامتحان ديال السادس، ما عندو مسكين قال لك احنا الدروس اللي اقرينا شحال هادي راه ما كايينش، وكبخضعوا حتى للامتحانات على المستوى الوطني، ما كتديروش واحد الاستثناء راه الناس توقفوا واحد الشهر ولا شهرين.

احنا، السيد الوزير، لا نشك أنك غادي تخدم هاذ القضية هادي، ولكن كنطلبو السيد الوزير في إطار مثلا نديرو استعجال، لأن باش نديرو مدارس جماعية نحلو نفكو العزلة، نهيوو المدارس، لأن حتى المدارس اليوم راه ما فيها لا ماء ولا ضوء، ما كايين حتى ذوك المرافق الصحية لا للأستاذ ولا للتلميذ، راه لا محيط للمدرسة ولا المدرسة ولا العزلة راه كلشي تياتر في العالم القروي، كايين حل استعجالي أنه نحاولو غير المدة ديال التدريس وغادي يتحسب لكم، السيد الوزير، غادي تنقذوا الآباء لأن اليوم تيتعرضوا ما عارفينش واش يقربو أولادهم ولا يعلموهم حيث ذاك الشئ غيخرجوا له، غيعلموهم حرفة من البداية، لا داعي أنهم غادي يتسناو حتى يتطرد ولدو كيبضع الوقت.

اليوم، السيد الوزير، تنطلبو منك أن تكون عندك واحد الرؤية استباقية وتدير واحد الاستثناء ويتحسب لك السيد الوزير. وشكرا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

أريد في البداية أن أذكر بأن البرنامج الحكومي للولاية الحالية تضمن مقتضيات مرتبطة بإعطاء تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص مع اتخاذ واحد العدد ديال التدابير الضرورية لتشجيع تلمذ في البوادي.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تخصيص مجموعة من العمليات، تحقيقا لمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، سيستفيد منها الوسط القروي على مستوى تطوير العرض المدرسي، وتوفير الدعم الاجتماعي للتلاميذ وتأهيل المؤسسات التعليمية والداخليات، أو من خلال توفير الحاجيات الضرورية من المواد البشرية.

فيما يخص السؤال اللي تقدمتم به، السيدة المستشارة المحترمة، كما تعلمون في كل فصل شتاء من كل سنة تقوم الحكومة بتقديم الدعم اللازم في كل المجالات الصحية، التغذوية، التدفئة، إلى آخره، لسكان هاذ المنطق النائية المعرضة لموجة البارد القارس والثلوج.

في مجال التعليم، تتخذ الوزارة إجراءات استباقية لتيسير ظروف تلمذ التلاميذ بتنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية، من خلال واحد العدد ديال الأمور منها:

القيام بإجراءات استباقية من طرف المديرية الإقليمية المعنية من خلال تزويد هاذ المؤسسات التعليمية بحطب التدفئة أو بالفحم الحجري، اللجوء إلى توقيف اضطراري للدراسة بسبب الثلوج دون توقيف خدمات المرفق الداخلي، وذلك بعد تنسيق مع السلطات المحلية، الاستئناف الفوري للدراسة بعد تحسن الظروف المناخية والتأكد من سلامة الأوضاع واتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل استدراك الحصص الدراسية من خلال إنجاز حصص تعويضية وبرمجة دروس الدعم والتقوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، ولا نشك في القدرات ديالكم وفي المجهودات ديالكم اللي كتبذل في هاذ المجال ديال العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال وعلى هاذ المداخلة ديالكم اللي حقيقة أنا نبغي نقول لك بأن هاذ اليومين كنت في مراكش، وكانت عندي فرصة باش امشيت زرت أسني وإمليل، ويمكن لي نقول لك بأن واحد التجربة اللي جد مهمة هي توفير ذاك الداخليات للفتيات ديال الدواور ديال إمليل، نسبة النجاح.. المعدل الوطني هو 50% نسبة النجاح في ذاك الداخليات بالنسبة لذك الفتيات وصلت لـ 90%، إذن الحمد لله فاش تنوفرو لهاذ التلميذات الظروف المواتية باش يمكن لهم يدرسوا ويستطعوا ينجزوا واحد النجاح كبير.

نقطة أخرى، واحد العدد ديال الإعداديات متواجدة تما، ما كاينش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

وننتقل إلى آخر سؤال في قطاع التربية والتعليم، وموضوعه وضعية ملحي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

سؤالنا يتعلق بفئة الملحقين التربويين وملحي الإدارة والاقتصاد اللي للأسف ما تدرجوش في إطار الاستفادة من متصرف تربوي على غرار الجسم التربوي الأخر اللي استفد من هاذ الأمر هذا.

لذلك، فاحنا نتعرفو بأنه نفس الكفاءات، نفس المرجعيات، نفس العمل داخل نفس الإطار، ولكن للأسف ما استفدوش على غرار نظرائهم، لذلك نريد تفسير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد في البداية غير هاذ مسلك تكوين الإدارة التربوية للأطر الجهوية هو مفتوح في وجه جميع موظفي القطاع المرتبين في الدرجة الثانية السلم 10 المتوفرين على أقدمية 4 سنوات وعندهم الإجازة، جميع الموظفين ديال القطاع كاملين يمكن لهم يدوزوا المباراة ويدخلوا لهاذ المسلك ويقضيو واحد السنة ديال التكوين، ومن بعد سنة ديال التكوين إلى نجحوا تيكون عندهم تيوليو اسميتهم متصرفين تربويين.

هاذ المسلك أيضا هو مفتوح أمام الأطر المزاولة حاليا المهام، المدراء ديال المؤسسات التعليمية كاملين. أشنو طلبنا من هاذ الناس؟ طلبنا منهم باش يستوفيو واحد 12 ديال الوحدة عن بعد، يمشيو يقرأوها السنة كاملة في المؤسسات ديالهم، واش يمكن لنا نخرجو 20 ألف مدير من المؤسسات ديالهم نقولو لهم سيروا تكونوا؟ اعطيناهم 12 وحدة وقلنا لهم هاكم سيروا قراوها وأجيو دوزوا ذاك الامتحان ونرقبوكم في هاذ المرتبة ديال متصرف تربوي، ها المرسوم المفاد ديالو.

اليوم احنايا خاصنا نشجعو التكوين من أجل تغيير الإطار، هاذ الناس ابغاو يغيروا الإطار، حيث قبل هاذ المدراء أشنو كانوا تيديروا؟ فاش ما تيبقاوش مدراء تيرجعوا للقسم ابغاو يغيروا الإطار خاصهم يتكونوا، 12 وحدة أشنو هي يقرأوها منذ طوال السنة كاملة ويدوزوا في واحد الامتحان؟ هاذ الناس عندهم كافي من التجربة 20 سنة، 15 سنة، تجربة جد مهمة، ولكن يمكن لهم يتعلموا شي أمور أخرى ديال (management) ديال التدبير ديال واحد العدد ديال الأمور هذا هو بيت القصيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

غير ما يتراءى لنا أنه مشروع المرسوم ديال 26 أبريل 2018 أنه هاذ الفئة بحال إلى نوع من الاستثناء، لذلك احنا نتعتبرو هاذ الفئة من ملحي الإدارة والاقتصاد والملحقين التربويين لها أدوار أساسية في تكامل العملية التربوية، بالعكس المهام الموكولة لها لا تقل أهمية

هذا هو اللي كاين.

واليوم، الحمد لله، فاتحين الباب ديال النقاش وتناقشو معهم مع النقابات وغادي نتجاوزوهاذ المشكل، وتواعدكم بأنه غادي نتجاوزوه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدان الوزيران على مساهمتهما معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه تسوية وضعية التجزئات السكنية التي أقيمت على عقارات أملاك الدولة. والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

الإخوة والأخوات المستشارين المحرمين.

تجزئات سكنية أحدثتها الدولة، ودشنها العمال، سهرت على تنفيذها السلطات المحلية منذ ثمانينيات القرن الماضي على أملاك الدولة دون تسوية وضعيتها العقارية لحد الآن.

ما هو تصوركم ومجهودكم لحل هذا المشكل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة فاطنة الكيحل، كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال.

هي بالفعل وكما جاء في السؤال ديالكم منذ الثمانينيات ليومنا هذا كايئة واحد المجموعة ديال التجزئات أنشئت فوق أملاك الدولة، وهي في إطار تسوية الوضعية ديالها.

كاين بعض التجزئات اللي تمت التسوية ديال الوضعية ديالها وكايئة واحد المجموعة كبيرة اللي باقية في طور التسوية، نظرا لتعدد المساطر

عن المهام الموكولة لباقي مهام خريجي الإدارة التربوية، لذلك تنصبيهم يتحملوا مسؤولية رئيس قسم، رئيس مصلحة، أحيانا حتى بالتكليف بمدير أكاديمية.

ثانيا، أن مستوى التحصيل العلمي والكفاءة لا يقلان عن نظرائهم الإجازة، الماستر، مستويات عليا، إذن احنا تيبان لنا أنه في إطار المرجعيات والوظائف والكفاءات كسند علمي لتدبير الموارد البشرية تضعهم في نفس الخانة التي على أساسها استفاد خريجو الإدارة التربوية من مقتضيات المرسوم اللي تذاكرو عليه.

ثالثا، حق هاذ الفئة، حوالي 6000 على ما أعتقد، في الاستفادة من منصب متصرف تربوي، كذلك المادة 31 من المرسوم الصادر في 23 دجنبر 2011 بشأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، باعتبارها تخضع نفس السلك الذي يخضع له خريجو الإدارات التربوية.

رابعا، منطلق الإنصاف يقتضي إدماج هاذ الفئة في إطار متصرف، غير هو توحيد الضوابط، توحيد القواعد، لأنه يظهر من المرسوم أنه ليس هناك توحيد لهاذ الضوابط والقواعد لا تسري على هاته الفئة، قراءة معينة للمرسوم تعطي هذه النتائج.

لذلك فنعتقد بأنه خلق الانسجام المطلوب حتى في مصلحة العملية التربوية، لأنه كاين المساواة إلى كان عندي نفس الدبلوم وكان عندي نفس السنوات الأقدمية وأنت عندك الحق باش تدخل هاذ الإطار وأنا ما عندنيش الحق، هذا فيه حيف.

لذلك، أعتقد أنه الحوار مع النقابات القطاعية، أعتقد أنه مدخل أساسيا للإجابة على هاذ الحق المشروع ديال هاذ الفئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هاذ الناس، هاذ الفئة هاذوراه متواجدين عندنا كاينين، ملحقين الاقتصاد والإدارة اللي تنسميوهم (les économes) الملحقين التربويين، الحارس، الخارجية، هاذوكاينين دوزوا المباراة، كاين واحد الفئة منهم، غير وحدين رافضين باش يدوزوا ذاك الامتحان باش يغيروا الإطار ويوليو متصرف تربوي، هذا هو القضية، هما رافضين الامتحان، يقول لك يغيروا الإطار بدون امتحان، احنا تنقولو باش نأهلو الوظيفة العمومية والإدارة المغربية خاص استيفاء واحد 12 وحدة والامتحان،

وبسطاء من الفلاحين والتجار والحرفيين، ومع تعقد وطول هاذ العقود وهاذ السنوات، ضاعت معها العديد من الحقوق الاجتماعية، فالمالكون الساكنون والورثة العديد منهم أصبحوا ورثة، لا يملكون أية وثيقة تثبت ملكيتهم، ويستعصي عليهم القيام بأي عمليات للتصرف في هذه المساكن، بعدما تم إيقاف العمل بالعقود العرفية في البيع.

يضاف إلى هذا أن هذه التجزئات دون أي بنية تحتية أساسية ودون مرافق سوسيوثقافية، فهي أقرب لأحياء عشوائية، أي أن الدولة عوض أن تحارب السكن العشوائي ساهمت في إنشائه.

وبهذه المناسبة، نؤكد على ضرورة سلك المعالجة الوقائية في التنظيم العمراني عوض المعالجة العلاجية، التي كلما تمت معالجة سكن صفيحي أو أحياء صفيحية أنشئت أخرى بالموازاة وبعدها.

ولا بد أيضا من الانتباه إلى أن بعض المراكز الصاعدة كلها بإدارتها ومرافقها ومساكنها كلها مقامة على أملاك الدولة، حالة مركز أورتراغ التاريخي هو نموذج، عندنا حتى الإدارات العمومية والجماعة أيضا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ المعطيات التي جيتي بها، التي الوزارة واعية بها وعندها واحد المنظور فيما يخص التأهيل ديال المراكز القروية والمراكز الناشئة، فبن جاي الإشكال؟ الإشكال هو كايين بعض المراكز باقية ما مغطياش بوثائق التعمير، والتي مغطية بوثائق التعمير لا تحترم فيها هاذ التصاميم ديال الهيئة.

فيما يخص الأحياء ناقصة التجهيز، درنا واحد البرنامج خاص بهاذ الأحياء ناقصة التجهيز، واحنا غادين فيه في إطار اتفاقيات مع الجماعات التي في النفوذ التراب ديالها هاذ الأحياء وهاذ المراكز التي فيهم أحياء ناقصة التجهيز والأحياء العشوائية كما جاء في التدخل ديالكم، ولكن التي باش نشغلو بطريقة ممنهجة وتكون مسؤولية مشتركة، درنا اتفاقيات مع الجهات، الجهات هي التي غادي تشرف على هاذ التأهيل ديال المراكز الحضرية، وخاصة المراكز الناشئة والمراكز القروية المهمشة والنائية... إلى آخره.

إذن في واحد المقاربة شمولية على الصعيد الجهوي، ولاسيما أن المغرب قرر باش يمشي في سياسة جهوية، درنا اتفاقيات مع الجهة بواحد المبلغ ديال 500 مليون على خمس سنوات، واحنا شرعنا مع بعض الجهات، كايين واحد المشاريع نموذجية التي إن شاء الله غادي نعملوها، والنتائج غادي تكون على الملموس.

وطولها، وخاصة أن باش نحلوها هاذ التسوية ديال الوضعية ديال هاذ التجزئات، الوزارة لجأت لتفويت المشاريع لشركة العمران هي التي كتباشر المسطرة ديال التفويت للمستفيدين الرسوم العقارية ديالها.

وبتضافر الجهود ديال اللجان المحلية اليوم بصفة عامة تمكنا في استخراج واحد 140 ألف تقريبا رسم عقاري من مجموع 163 ألف.

إذن هاذ التجزئات غادين فالتسوية، وجا فالسؤال ديالكم كايين واحد التجزئة في إقليم تاونات ديال "أورتراغ" التي هي فوق واحد 4 هكتارات ديال ملك الدولة فيها واحد 117 بناية و8 بقع أرضية وواحد 10 ديال الديور ديال شهداء القوات المسلحة الملكية، اليوم هاذوك المستفيدين نظموا نفسهم وداروا واحد الودادية سكنية التي دخلت في تفاوض مع شركة العمران ومع البلدية ديال "أورتراغ" ودارت الموافقة المبدئية ديالها الجماعة على أساس باش الودادية غتفوت لها الرصيد المالي باش هي تتكلف بتسديد هاذ القضية ديال الرسوم العقارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

في البداية لا بد من الإشادة بمجهودات الحكومة والوزارة في مجال التعمير والإسكان، ولا بد أيضا من التنبيه لكون سرعة وإيقاع التحرك والتدخل والمواكبة أقل من سرعة وإيقاع التطور العمراني لعشرات المدن الكبرى ومئات المدن المتوسطة وآلاف المدن الصغيرة والمراكز الصاعدة، مما يقتضي الرفع من وتيرة ومضاعفة الجهود وتطوير الآليات ووسائل الاشتغال لمحاربة القبح والبشاعة العمرانية.

أريد أن أؤكد أيضا على أن هذا السؤال وإن كنا وجهناه لهذا القطاع، فإنه يعني قطاعات متداخلة وقطاعات أخرى، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، ومجالس الجماعات الترابية.

وجود عدة تجزئات سكنية أقامتها الدولة كحالة هاذ التجزئة السكنية الأولى بمركز "أورتراغ" التاريخي وهذا مركز تاريخي أحدث بظهير لمحمد الخامس رحمه الله، ولا زال يعرف تخبطا عمرانيا كبيرا، وحالة تجزئة المحلة المسيرة بمدينة تيسة، وكلهم بإقليم تاونات.

هاذ المدن الصغيرة والكبرى أيضا تعاني الغبن والتمهيش فيما يتعلق بالتأهيل الحضري الذي يهم المدن الكبرى، فمعظم المستفيدين من هذه التجزئات هم أفراد القوات المسلحة الملكية وموظفين صغار

على تحسين بيئة الاستثمار، بصدد وضع مقاربة جهوية بالتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار بغرض تقديم عرض يمكن من تثمين الفرص الخاصة بكل جهة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

أمر لا يمكن أن نختلف عليه، بل أصبحت سمة مؤثرة أو بصمة واضحة على مستوى هذه السنة من الناحية الاقتصادية، ذلك أن هناك قلق فيما يخص تراجع العديد من المؤشرات وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، ذلك أنه في السنة الماضية كانت حوالي 4%، اليوم كائن استشراف ديال تراجع قد يصل إلى 2.8%، إذن رقم يثير كثيرا من الاستفزاز الوطني أولا وكذلك يسائل الجهود والابتكارات التي تم اعتمادها من أجل تنمية الاقتصاد، ثم كذلك راهنا جميعا على البعد الجهوي وأمنا به، بل أصبح من الركائز الأساسية لمشروعنا التنموي المستقبلي.

لذلك، نسائلكم واحنا كنا نلاحظو كيتأكد على أنه كائن اختلاف في هاذ الموضوع قوي جدا كتبينو وكترزو المراكز الجهوية للاستثمار، هاذ المراكز الجهوية للاستثمار اللي كنا راهنا عليها منذ 2002، اليوم بعد الجهوية المتقدمة وعلى الرغبة في حل كل الإشكاليات الاقتصادية، اليوم الاستثمارات الخاصة هو الأساس أصبحت في تراجع، إن لم نقل شبه ضعيفة على مستوى هذه الجهات، لأنه كان بزاف ديال المعوقات، إذا كانت الحكومة لا تزيل هذه المعوقات، فمعنى ذلك أشنو الدور ديالنا؟

ثم كذلك، وهذا أساسي وجد مهم، هو أنه أعتقد أنه هاذ الموضوع كذلك مرتبط بالتنافسية التي أصبحت موضوعا ملحا اليوم، فأين نحن من صيانة هذه المنافسة وتشجيعها؟ ثم كذلك الإسقاط ديالها على مستوى الإنتاجية على المستوى الاقتصادي؟

ثم كذلك نسجل بكل أسف العديد من الاختلالات، وخصوصا على مستوى تراجع مردودية الاستثمارات العمومية، فرغم تنديرو الاستثمارات العمومية ولكن النتائج اللي تتكون، تتكون ضعيفة جدا.

إذن المرهنة على الاستثمارات العمومية فقط وإغفال الاستثمارات الخاصة يعتبر كذلك من ضمن معوقات التنمية في بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونواصل مع السؤال الأول، موجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة، وموضوعه إنعاش الاستثمارات الخاصة وتقوية التنافسية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء المحترمين،

أولا، الحديث هو عن الاستثمارات الخاصة وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وكذلك الإسقاطات ديال التنافسية على تطوير التنمية ودورها في التنمية الاقتصادية.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن ما هي الإصلاحات المتخذة لدعم وتقوية الاستثمارات الخاصة وتقوية المنافسة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة ارقية الدرهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

شكرا على طرح هاذ السؤال.

كيف ما جاء في الكلام ديالكم أن إنعاش الاستثمار هو أيضا لتقوية التنافسية، وفي إطار الاستراتيجيات القطاعية اللي كتقوم بها الوزارة للقطاعات الإنتاجية اللي كتروم كذلك إعطاء الرؤية الواضحة للمستثمرين، الوزارة من خلال الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات اللي هي الوكالة الجديدة (AMDIE¹) اللي هي الجهاز الوصي

¹ Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations

شكرا شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

أنا غادي نتفق معك في واحد الشق اللي هو أنه هناك خلل، ولكن غادي نقول لك قضية أخرى هو أنه الحكومة قوية وعندها من المقدور أنها نقول بأنه كاين خلل وقادرين على أننا نواجهو هاذ الخلل ونجاوبو عليه، والأهم من هذا هو أنه تنشاطرك الرأي بأن هناك بعض الجهات اللي تتستافذ من الاستثمار والبعض الأخر اللي احنا في صدد أننا نواجهو هاذ المعضلة هذي، وما تنقولش بأننا نتهربو، بالعكس احنا قادرين على أننا نواجهو هاذ المعضلة هادي.

ومن بين الأمور اللي غادي نقدر نقول لك بأن هاذ الوزارة هادي عندها واحد، كيف ما قلت لك، المراكز الجهوية للاستثمار بتعاون مع الجهاز الوصي عليها والوكالات وأيضا المراكز الجهوية للاستثمار، فهناك واحد البرنامج اللي مديور أصلا للترويج والتعقيب على الاستثمارات، التواصل بين المستثمرين وبين هاذ الوكالة، الغرض منو أيضا تتبع المشاريع والاستثمارات، تبادل المعلومات، ولكن هاذ المنظومة كلها الصناعية هي حجر الزاوية في مخطط تسريع التنمية الصناعية 2020-2014.

الهدف منو هو تقليص الهوة القطاعية وتشجيع التنمية المندمجة للقطاعات الصناعية، كما تهدف إلى الاندماج المحلي للنسيج الصناعي حول شركات رائدة مع تشجيع الشراكات ذات المنفعة المتبادلة مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تضطلع الأولى بدور القاطرة بإعطاء رؤية للثانية التي توفر بدورها الإبداع والابتكار والدينامية، وتستفيد مقاولات المنظومات الصناعية من الدعم المناسب ومساعدات محددة بعناية في مجال التمويل والعقار الصناعي وتكوين الموارد، وذلك من خلال:

- تسهيل الولوج للمقاولات الصناعية للعقار؛

- إحداث آليات تمويلية ملائمة؛

- الرفع من تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛

- برنامج الحكومة الإلكترونية؛

- تبسيط مساطر إحداث المقاولات؛

- إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والتوفر

على إطار تنظيمي وتشريعي فعال للاستثمار.

هاذ المنظومة كلها لتفعيل واثمين الاستثمار في المغرب وهادي كلها، كيف ما ذكرتم وكيف ما ذكرت بأن كاين بعض العوائق، ولكن ما تتمنعش بأننا الاستثمار في المغرب، الحمد لله، سليم وسليم جدا، وبأننا هاذ الحكومة عازمة على بلورة هذا القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تحسين مناخ الأعمال، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحوسبي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم في الفريق الاستقلالي اليوم عن أهدافكم كحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال، هل بلغت هذه الأهداف؟ وما هي مؤشراتكم وأرقامكم بهذا الخصوص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن بالنسبة لتحسين مناخ الأعمال تنعرفو بأن هناك اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال اللي تترأسها السيد رئيس الحكومة، وتعمل وفق المنهجية التشاركية على مقاربة تشاركية لمختلف القطاعات الوزارية العاملة على تحسين مناخ الأعمال ومن تمثيلية كاملة لأهم هيئات القطاع الخاص، حيث تتم بلورة برنامج العمل السنوي للجنة عبر مسلسل تشاوري بين كافة الفاعلين الحكوميين والقطاع الخاص بتعاون مع الهيئات الدولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

اليوم مطلوب منكم كحكومة، السيدة الوزيرة، وهذا موضوع خاصو اشوية الوقت، مطلوب منكم تطوير المبادرة الحرة والمقولة الخاصة وضمان الفصل بين المصالح العمومية والخاصة، الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.
الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

أنا بان لي بأن اختلطت عليكم بعض القطاعات، ولكن أنا بالعكس أنا تنشاطرك الرأي بأن هناك اختلاط في الأمور، كائنين هناك بعض المعوقات التي منها ذكرتها الرشوة، ذكرتها أمور التي تعيق المستثمر.

أنا متفقة معك بان كائنة معوقات ولكن ما تنقولش بأن هاذ الوزارة أولا هاذ الحكومة ما جاتش باش تفك هاذ المشاكل، والدليل على ذلك هو أن كائنين مستثمرين اليوم ماشي غير الوطنيين، كين أيضا مستثمرين أجانب التي تيجيو لهاذ البلد لأنهم يثقون في هذا البلد، وكائنين إقناع، باش غادي نقنعوهم؟ واش غير يبي اليوم وغادي يسد غدا، ما تيجيش اليوم باش يسد غدا، كائنين أرقام التي كتثبت بأن الاستثمار في المغرب قادر على أنه يوفر ليه مبالغ رأس مال كبير في المغرب، وتنعطيك غير مثال إلى كنا تهنضرو، ما شي غير على السياسة، تهنضرو أيضا بأرقام، القضية ديال أنه ما كائنش اليوم، المغرب تيحتمل الرتبة 68 عالميا، عرفت شحال كان تيحتمل هاذي 5 سنين؟ 169 باش ما نكونش غالطة، نعطيك الرقم غلط، 169، من 169 إلى 68، في نظركم انتم المستثمرين ما غيثيرقوش في هاذ البلاد؟

ملي كيجي مستثمر وكل يوم كيجي مستثمر باش يثق في هاذ البلاد، كل يوم كيفتح مقاولات، مقاولات صغيرة وصغيرة جدا، أو المقاولات الكبيرة، كيفاش يكون عندنا مقاولات "رونو"، كهنضرو على "بومباردي" وكهنضرو على مستثمرين بهاذ الحجم، وتجي تقول لي اليوم بأن كين عوائق.

فعلا، أنا متفقة معك، كين عوائق، ولكن ما كتقولش بأننا ما يقدروش يثقوا في بلادنا، كون ما ثايقينش في بلادنا كاع ما يجلسوا فيها؟ كون ما كائنش الربح كاع ما يجلسوا فيها.

هاذ الاستثمارات التي كتكلم عليها راه فيها خلق لفرص الشغل، فيها أيضا أمور أخرى التي كتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ما كئظنش بأن هاذ الناس هاذو جاو غير صافي المغرب عندنا الجوزوين والحالة زينة، جاو لأنه هناك معايير ومؤشرات كتثبت بأن المغرب فيه الاستقرار الاقتصادي والأمني التي غيخليه بأنه يرتاح في المغرب ويستثمر في المغرب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

ردك ممكن يكون مقنع، ولكن فقط بالنسبة لمن يستثمرون في السياسة، أما من يستثمرون في الاقتصاد فلن يقبلوا منك فيه صرفا ولا عدلا، لا يمكن، السيدة الوزيرة، ولا أظن أنه ممكن أن تبددي دياجير اليأس والتذمر لدى المستثمرين الحاملين للمشاريع أو الحاملين بالمشاريع وانعدام الرؤية لديكم كحكومة بكلام مجرد كلام.

الحكومة اليوم تتكلم على مؤشرات وتتكلم على أرقام، هل نحن فعلا في حاجة إلى مؤشرات وأرقام لكي نحس بأن وضعنا الاقتصادي متأزم وبأن مناخ الأعمال في بلادنا غير صحي وغير ملائم البتة؟ واش احنا محتاجين اليوم من ينهنا إلى عيوبنا ويهدي إلينا النواقص ديالنا؟

عيوبنا معروفة بالنسبة لمناخ الأعمال، السيدة الوزيرة، ونذكرك بها، هذه وظيفتي الدستورية، اليوم الرشوة، هذا السوس الذي نخر جسد المجتمع المغربي واستنزف جزء كبير من ثروتنا القومية وأضاع علينا فرصا ثمينة للتنمية والتقدم، البيروقراطية ملي تنفيقو وحتى نمسي لا نسمع حديثا إلا عن الإصلاح وتحديث الإدارة، سمعنا جعجة كبيرة مدوية لم نر لها طحيننا، البيروقراطية اليوم وتعقد المساطر أمر يحول دون تحقيق واحد الإقلاع إداري يمكن أن يواكب طموحات المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين.

السيدة الوزيرة،

ناخذو غير قطاع البناء مثلا، ملي تنحلوا واحد الملف نصطدم بمئات الوثائق، آلاف النسخ، أكثر من 30 متدخل، معاناة حقيقية تلك التي يعانها المستثمر اليوم في هذا القطاع وغيره، وما غنتكلمش على باقي الإكراهات المرتبطة بالتمويل، الإكراهات التي غالبا ما تجبر المستثمر على العدول عن فكرة المخاطرة، وحتى الناس اليوم التي استثمروا والتي أعطى الله اعطاه، من يوجدون داخل الفعل الاقتصادي التي تلاقته اليوم تقول أودي احنا غير تنسلكو والله يديرشي تاويل ديال الخير، وحتى احنا معهم تنطلبو الله سبحانه وتعالى يدير تاويل ديال الخير.

تأسيسا على هاذ القناعة اليوم وعلى هاذ الواقع المزعج، السيدة الوزيرة، راه اليوم مجهود تحسين مناخ الأعمال يجب أن يركز بالدرجة الأولى على تسوية إفلاس المقاولات، على إشكالية نقل الملكية، على الولوج للقروض ضمانا لتمويل المشاريع. ما يمكنش تقنعو المستثمر، السيدة الوزيرة، كحكومة فقط بالخطب والشعارات، وملي يأمن وينخرط ويتكل على الله كيصطدم بعقار ثمنه باهظ نتيجة المضاربة، يصطدم بإدارة لا تعرف للمرونة معنى ولا للزمن قيمة، تيصطدم بغياب شبكة التطهير والكهرباء والماء، ما غتنتحدثش على...

هاذ المشاكل اللي عندنا ديال الاستثمارات فهاذ الأمور غير الشرعية أو الاتجار في الأمور غير الشرعية، فأنا كنشاطرك هاذ الأمر وكنقول بأن هناك مبادرة للمقاولة في تنمية هاذ القطاع غير المهيكل في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

أظهرت دراسة أنجزها الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنة 2014 أن الاقتصاد غير المهيكل يمثل أكثر من 20% من الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأول الفلاحة، وأن الاقتصاد غير المهيكل يوفر 2.4 مليون فرصة عمل، ويبقى بذلك مزود كبير لسوق الشغل.

انتما كتعرفوا، السيدة الوزيرة، كايين واحد المجموعة ديال الشركات هي مهيكلية، ولكن في نفس الوقت كتولي غير مهيكلية، علاش كتولي غير مهيكلية؟ هي بيدها كتستعمل جميع الوسائل باش تولي غير مهيكلية، على أساس المنافس ديالها اللي في السوق ما كيخلصش الضرائب، كايين واحد المجموعة ديال الناس اللي كيضروا بواحد المجموعة ديال الشركات.

واحد المسألة أخرى اللي هو الشركة في العام ملي كتجي تصرح كتنزّل عليها وزارة المالية بواحد المجموعة ديال الضرائب، هي دارت (le bilan) ديالها، صرحت بالأرباح ديالها، خلصت واحد المجموعة ديال الضرائب، واحد اشوية كتجي وزارة المالية عاود كتنزّل عليها بواحد المراجعة، النهار الأول ما تشدش منو ذاك (le bilan) النهار الأول تحاسب معه، هاذ النقطة الأولى.

النقطة الثانية، كايين واحد المجموعة ديال الشركات، بحال دابا نعطيك المخازن، واحد المجموعة ديال المخازن موجودة، مثال في طنجة، كيجي واحد السيد كيدير قدامو واحد الفران ديال البوطة، واحد المجموعة ديال الناس كييعجونا وكيبيعوا الخبز بدرهم، كينافسوا هاذوك الشركات اللي تتخلص الرسوم والضرائب واللي كتستافد منهم الجماعات الترابية بواحد المجموعة ديال الضرائب.

إذن خاصنا نشوفو نشجعو هاذ المقاولات الصغرى باش حتى هي تدير شركات وحتى هي تولي كتستافد، وحتى هي تولي الدولة تستافد منها، وكايين واحد المجموعة ديال الحوايج اللي كنشوفو بعض الناس هما اللي كيمرسوا بعض الشركات، ها احنا تنشوفو غير فالفايسوك واحد الشركات ديال المشروبات الغازية راه واحد تدير كوكا ما عرف فاين فشي كراج، وواحد تيصاوب المواد الغذائية، شي (mille feuilles) ولينا تنشوفوها فطنجة، تتمررض، فين هي المراقبة وفين هي الجودة؟

أنا متفقة معك، هناك عوائق بيروقراطية ما كتتمتعش بأنه هاذ الناس هاذو كيجيو باش يستثمروا، احنا إلى تكلمنا بلغة الأرقام وبلغة الحسابات والسياسة كلها كتصب في منجى واحد، وهو أن المغرب قادر على استيعاب المستثمرين الوطنيين أولا والأجانب، اعلاش؟ لأننا عندنا أرقام ومؤشرات كتثبت بأن هناك استثمار قاروا الاستثمارات اللي غادي توفرننا فرص الشغل كبيرة وغادي توفرننا أيضا تنمية الاقتصاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الرابع، موضوعه مآل التزامات الحكومة في مجال إدماج القطاع غير المهيكل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السؤال ديالنا، السيدة الوزيرة، حول مآل التزامات الحكومة في مجال إدماج القطاع غير المهيكل.

إذا كان القطاع الاقتصادي غير المهيكل يشكل وسيلة أساسية للعيش بالنسبة لفئة واسعة من المغاربة، فإنه بالمقابل يشكل للدولة تهديدا اقتصاديا وأمنيا، لأن له انعكاسات مباشرة على الوعاء الضريبي وانتشار أنشطة تجارية غير مشروعة.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات التي ستقومون بها لتنفيذ التزامات الحكومة في مجال إدماج القطاع غير المهيكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنشاطرك الرأي بأن القطاع غير المهيكل في المغرب خاصو يتشكل، يتهيكل وأنه يتوفر له الإمكانيات باش كيف ما قلت بأننا نتجاوزو

انطلاقه في 2015 إلى نهاية أبريل 2018 بمواكبة 77 مقالة بمساهمة للدولة بمبلغ 14.9 مليون من الدرهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الموالي موجه للسيد وزير الصحة، وموضوعه تهريب وتزوير الأدوية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

سؤال للسيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

نعم؟ كإين سؤال ديال التزامات الحكومة في إدماج القطاع غير المهيكل، هو آخر سؤال عندي هنا.

تقييم عمل وكالة تشغيل الشباب والكفاءات، شروط عمل المغريبات.. غير مدرج عندي في..

طيب السؤال تفضل الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العراشي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرف الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة تحول كبير عبر تفعيل وتكريس استراتيجيات قطاعية مختلفة، من أهمها مخطط التسريع الصناعي الذي حقق نتائج إيجابية، خصوصا على مستوى منظومة صناعة السيارات ومنظومة صناعة الطيران، ونستحضر اليوم النتائج الإيجابية على مستوى التصدير، حيث نسجل لأول مرة أن صادرات المغرب في قطاع صناعة السيارات تجاوزت صادرات الفوسفات أي بـ 35 مليار درهم كرقم للتصدير، وصناعة كذلك 400 ألف سيارة.

ونسجل في نفس الوقت طموح الوزارة، وزارة الصناعة في طموحها في أفق 2025 لصناعة مليون سيارة وكذلك بنسبة إدماج 80% وبقية تفوق 200 مليار درهم على مستوى التصدير، الشيء الذي سيساهم في تحقيق توازن في الميزان التجاري، هذا شيء نفتخر به ونعتز به، ونهنئكم

خاص هنايا الشركات تكون محمية وذوك الناس حتى هما المقاولات الصغرى هي التي كتخدم الناس، هذا غير مثال، لاحظنا مؤخرا كإين بعض المناطق الصناعية غادي تدار...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن في إطار هاذ الاستثناءات التي كإينة أنا متفقة معك، هاذي كتخرج على هاذ الإطار المهيكل ديال هاذ التجارة هاذي وكتخرج على الناس وعلى مصالحتها، ولكن هذه استثناءات، احنا بالنسبة لي الأمر الهام هو أنه هاذ القطاع غير المهيكل يتنظم في نظام المقاول الذاتي الذي كيستهدف رفع روح المبادرة والمقاولة وتنمية وتقوية دينامية خلق فرص الشغل لأن هذا هو المرجومنه، أنه يخلق لنا فرص الشغل.

بلغ الأرقام حصيلة نظام المقاول الذاتي إلى حدود منتصف أبريل 2018 هي كالتالي:

- 72753 مقاول ذاتي مسجل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، من أصل 88581 طلب انخراط، وهو ما يمثل 66% من الأهداف المحددة في الإطار التعاقدية بين الدولة والوكالة من 2014 إلى 2020؛

- 32% من المسجلين نساء مقاولات ذاتيات وتوزيع المسجلين حسب قطاع الأنشطة:

• التجارة 43%؛

• الصناعة 16%؛

• الخدمات 34%؛

• الصناعة التقليدية 7%.

المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا هناك برامج عديدة التي تساهم في بلورتها وهي برنامج استثمار نمو، تميزت حصيلة هذا البرنامج منذ انطلاق البرنامج في غشت 2015 إلى حدود نهاية أبريل 2018 باستفادة 58 مقاول من برامج الدعم، وهو ما يمثل استثمارا إجماليا بـ 306.7 مليون درهم ومساهمة مالية للدولة تقدر بـ 72.7 مليون من الدرهم.

في حين تصل عدد مناصب الشغل المرتقبة أو المباشرة وغير المباشرة إلى 4900 منصب شغل، وبرنامج تحفيز تميزت حصيلة هذا البرنامج منذ

وطنجة، ربما غادي تسألني وتقول علاش غير هاذ الجهات؟ انتوما عارفين الظروف ولكن هناك برنامج إن شاء الله في 2019 اللي ذكرتمو البارح اللي كهم الجهة ديال درعة- تافيلالت اللي غادي يهم أيضا قطاع صناعة الطيران، واللي إن شاء الله غادي ينطلق في 2019، وبذلك غادي يكون هناك دائما المصاحبة والمواكبة ديال جميع الجهات وما غاديش نقولو بأن هناك إقصاء جهة من جهات المملكة، غادي يكون هناك التنوع في التوزيع المجالي للجهات وبالنسبة للقطاعات ككل.

إلى تكلمنا أيضا بلغة الأرقام، قطاع الطيران هناك نمو سنوي مهم بنسبة 18% اللي إن شاء الله كنتمناو أنه يتجاوز هاذ النسبة بـ 20% أو بـ 2% اللي هي 20% خلال السنوات المقبلة، اللي كيوفر لنا أيضا أكثر من 15000 منصب شغل برسم أرقام 2016، علما أن جميع المناصب المحدثة هم مستوى تقني باكالوريا + سنتين فما فوق.

بالنسبة للقطاعات المتجددة هناك أيضا استثمار بمليون يورو مع خلق 650 منصب شغل، وقطاعات أخرى ذكرتم منها.. هناك بعض المشاكل فيها اللي هي قطاع، ماشي مشاكل ولكن لم تطور بالشكل المنوط بها، اللي احنا الآن بصدد بلورتها وتطويرها غادي يكون المواكبة ديالها، منها نسيج الألبسة والجلد، الكيمياء، الفوسفات، الصيدلة، البناء، السكن وقطاع الصناعات الغذائية، كلها قطاعات الآن شهدت تطور مهم من خلال العقود التي وقعتها الوزارة مع شركاء دوليين ومحليين لتحقيق المزيد من التطور الصناعي وتوفير مناصب الشغل وبلوغ أهداف المخطط الصناعي أو التسريع الصناعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. هناك من تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيدة الوزيرة، ما غنختلفوش معكم في الأرقام، إلا أنه كاين واحد المعضلة هي بأن كاين مقاولات تتعیش ظروف صعبة في الجهات، جهة فاس، مكناس، مراكش، بني ملال، وجدة وجهات أخرى.

تنطلبو منكم باش تنكبوا على هاذ المشاكل، واحنا مستعدين كلجنة نتاع القطاعات الإنتاجية باش نكونو معكم واحد اللجنة اللي تتبع معكم المشاكل، لأن ما ابغيناش يبقاو، أولا الاستثمار كينقص، وثانيا بعض المؤسسات تقفل الأبواب ديالها، نبغيو إن شاء الله باش نتعاونو باش نحلوهاذ المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر مرة أخرى السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير الصحة، وموضوعه تهريب وتزوير الأدوية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة

عليه، السيدة الوزيرة.

إلا أن بعض المنظومات الأخرى لم تعرف نفس الدينامية بسبب المنافسة غير المشروعة للقطاع غير المنظم على الصعيد الداخلي وكذلك الإكراهات المترتبة على تفعيل اتفاقيات التبادل الحر التي تنعكس سلبا في بعض الأحيان على بعض المنظومات، وكذلك في إطار الصناعات الغذائية وصناعة الملابس والجلد... إلخ.

ولهذه الأسباب نتلاحظو، السيدة الوزيرة، انخفاض الاستثمار الصناعي في هذه الجهات خصوصا الجهات اللي هي بعيدة على الموانئ، بل أكثر من هذا نلاحظ بمرارة إقبال بعض الشركات المقاولات ديالها اللي تتعیش في ظروف صعبة في هاته الجهات التي كانت في سنوات الثمانينات والتسعينات قاطرة للصناعة، كجهة فاس ومكناس اللي كانت تعتبر الجهة الثانية بعد الدار البيضاء.

والسؤال ديالنا، السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها من أجل مواكبة هاته المنظومات، وخصوصا في مناطق وجهات بعيدة عن الموانئ اللي تتعرف واحد التكلفة على مستوى اللوجيستيك عالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ومعذرة على القفز على السؤال الخاص بفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك ليس مقصودا، والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية:

إذن كما ذكرتم، السيد المستشار المحترم، شكرا على طرح السؤال. وبالنسبة للتقييم المحلي لمخطط التسريع الصناعي تعتبر المنظومات الصناعية البنية الأساسية للمخطط الصناعي، نظرا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بمختلف أنشطة المقاولات الصناعية، ذكرتم منها بعض القطاعات اللي قطاعات حيوية وحيوية جدا وعندها تأثير على الاقتصاد الوطني بشكل عام، منها نذكر قطاع صناعة السيارات اللي منذ انطلاق مخطط التسريع الصناعي تم التوقيع على 106 ديال العقود من أجل إنجاز مشاريع استثمارية باستثمار إجمالي قارب 35 مليار درهم، مع إحداث ما يفوق 52000 منصب شغل قار، وقطاع صناعة الطيران منذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية تم التوقيع على 22 عقد من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة أجزاء الطائرات، باستثمار إجمالي يناهز 2 ملايين درهم.

وتتوزع هذه المشاريع على كل من جهة الدار البيضاء والرباط

والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أمام استفحال ظاهرة ترويج الأدوية المغشوشة والمهربة، والتي أكدها تقرير الشرطة الأوروبية وكذلك أكد عليها عدد من الصحف الوطنية، وكذلك عدد من المتابعات القضائية داخل المغرب.

وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة على الأمن الصحي للمواطنين، نساءلكم حول التدابير المتخذة لضمان سياسة دوائية ناجعة ومكافحة التهريب وتزوير الأدوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

ما يخفاش عليكم أن تزييف الأدوية آفة خطيرة لها آثار وخيمة على الصحة العامة، انتشر هذا النشاط في الدول النامية والآن ما كاينش شي سوق اللي ما كتعرفش هاذ الآفة هاذي حسب المنظمة العالمية للصحة، فرقم المعاملات الناتج عن الأدوية المزيفة يتراوح بين 10 و15% من السوق الصيدلانية العالمية.

اليوم هاذ الظاهرة تتنامى في مجموعة من الدول والقارات، القارة الإفريقية مثلا كيوصل النسبة ديال تزييف الأدوية إلى 60% وهنا مجموعة من الدول الإفريقية الصديقة اللي طلبت من المغرب الاستفادة من التجربة الناجحة ديالو، من هنا غندخل إلى ما لدينا من ترسانة قانونية تتوفر عليها متنوعة وغنية تساعد على تجنب هذه الآفة.

فالمغرب يتوفر على تنظيم قانوني صارم ينظم جميع الأنشطة المتعلقة بالتصنيع، بالتوزيع، بالاستيراد والحياسة والتوزيع والصرف، كما يتميز المسار الصيدلي بدقة المراقبة والسلامة والتفتيش بصورة مستمرة ومضطرده.

الوزارة تتعمل من خلال المديرية ديال الأدوية والصيدلة الحاصلة على شهادة (ISO 9001) نسخة 2015، كهيئة ديال الضبط للقطاع الصيدلي على مزاولة مهامها في مجال محاربة تزييف الأدوية، وذلك لضمان ولوج جيد للأدوية وأمن للمواد الصحية السليمة.

المختبر الوطني كذلك لمراقبة الأدوية التابع لنفس المديرية من بين المختبرات المعتمدة من طرف المديرية الأوروبية لجودة الأدوية والعلاجات الصحية التابعة للمجلس الأوروبي، والمعترف بها من طرف المنظمة العالمية للصحة للقيام بالمراقبة والتحليل الداخلة في نظام الجودة والسلامة.

ثم كذلك هناك الصناعة، الصناعة الصيدلانية الوطنية اللي تتلعب دور أساسي في محاربة تزييف الأدوية، من خلال تأمين السلسلة الصيدلانية، وذلك من خلال تصنيع أكثر من 65% ديال الحاجيات ديال السوق الوطني.

وفي الأخير، المغرب أقر في الآونة الأخيرة القانون ديال 16.16 اللي يتوافق بموجبه على اتفاقية (Médicrime) اللي تتعتبر هاذ الاتفاقية معاهدة دولية تجرم تصنيع وعرض وتسويق المواد الصحية المزيفة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

في الواقع تهريب الأدوية المغشوشة هذا مسألة موجودة، موجودة في العالم، موجودة في إفريقيا بكثرة، وموجودة كذلك في المغرب.

احنا ملي درنا هاذ السؤال، السيد الوزير، ما تكلمناش على أن المغرب واش عندو إطار قانوني، نتوفر فعلا على واحد الترسانة قانونية كبيرة جدا فيما يخص قطاع الأدوية والصيدلة، ولكن في الواقع الذي نعيشه الآن شيء آخر، لأن الكميات ديال الأدوية الغير المهربة والمغشوشة وغير معروفة المصدر.

إذن شفنا في واحد التلفزيون هذي غير واحد السيمانه هاذي واحد البرنامج على أن هناك أسواق سواء في الشمال أو في الشرق أو في الجنوب، أسواق مضبوطة للعموم أنها تباع فيها الأدوية وتباع جميع الأدوية التي تشفي من كل أمراض، وعندنا إشكال في هذا الموضوع.

وكذلك إشكال ديال المغاربة، علاش تيمشيو لهاذ الأدوية؟ سهل، لأن خلي ذيك الهيلالة اللي منوضة الحكومة على أنها نقصت من الأدوية، راه التقارير ديال (l'OMS²) قالت على أن باقي الأدوية في المغرب من أعلى الأدوية في العالم لأن كون ابغينا نقصو من الأدوية غادي نقصو غير من الضريبة بعدا، غير الضريبة ديال (TVA³) عندنا في المغرب بوحدو اللي واحد مريض وتيخلص الضريبة لحقاش مريض، هذيك غير هضرة نقصنا 160 ألف...

² Organisation Mondiale de la Santé

³ Taxe sur la Valeur Ajoutée

المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

القطاع الصناعي على مستوى التشغيل فقد 37000 منصب شغل، في حين كان المخطط الاستراتيجي للتنمية الصناعية ما بين 2014-2020 يهدف إلى تحقيق 500 ألف منصب، وقطاع الخدمات الذي يعد أول مشغل حوالي 42000 منصب شغل في حين أنه شغل أكثر من 108 ألف منصب شغل خلال السنوات الأخيرة، وأحدث القطاع الفلاحي 16000 منصب شغل هذه السنة، في حين أنه شغل السنة الماضية 58000 منصب شغل.

وأمام ما ذكر أعلاه، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الحكومة القيام بها لتوفير فرص الشغل للشباب العاطل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

على كل حال السؤال اللي جاني فيه معطيات متقدمة، ترجع إلى سنة 2015-2016 وبالتالي فهذا لاشك ما يمكن حتى شي واحد ينفي بأن السوق ديال الشغل كي يعرف تحديات من جهة الوافدين الجدد، ولكن أيضا الظاهرة ديال فقدان مناصب الشغل اللي ولات مسألة طبيعية وعادية بحسب بفعال التطور اللي كتعرفو التكنولوجيا بفعال بزاف ديال العوامل اللي الحكومة كتستحضرها وتشتغل عليها.

غير بالنسبة للمعطيات الأخيرة إذا ابغيتي، السيدة المستشارة، يعني خلال الفصول الأربعة-حسب المعطيات اللي عند الحكومة- تم إحداث 86000 منصب شغل 2017 وعرفت سنة 2017 ارتفاعا بـ 33% من الإحداثيات مقارنة مع متوسط بالولايتين السابقتين 2007-2016 والمعطيات اللي عندنا تفيد بإحداث 116000 منصب شغل ما بين الفصل الأول من سنة 2017 والفصل الأول من سنة 2018، وهناك استمرار في ارتفاع مناصب الشغل المؤدى عنه، ضمن الشغل الكلي بنسبة 83.2 سنة 2017 مقابل 83.4 سنة 2018، مع تراجع

هناك غلاء فادح فيما يخص الأدوية في المغرب، وبالتالي العامة ديال المواطنين، ثم كذلك انتشار هذا ذك التلفزيونات ديال الجهل اللي تشوفهم هذوك فضائيات الجهل التي تؤثر على المواطنين البسطاء ليتوجهوا إلى مصادر أخرى بعيدة عن المسائل اللي هي طبية صحيحة، كتشوفوا مثلا غير ذك العشابات واحد العديد ديال العشابات اللي لا أصل هذوك يديروا كلشي، فين ما امشيتي، امشيتي للدارالبيضاء، امشيتي لمراكش، أي دوار تتلقى أنهم تبييعوا أدوية التي تصلح لكل شيء.

كذلك هاذ المديرية اللي هي مسؤولة على الأمن الدوائي في البلاد ديانا عندها فضائح كبيرة جدا، نقرأ غير الجرائد ديال البارح وأولا البارحين أن تكلمت على أنه هناك إشكاليات كبيرة جدا داخل هاذ المديرية التي هي التي نتمنى أن تكون هي الضامن لصحة المواطن والضامن للأدوية التي تنتج والتي تسوق داخل المغرب.

إذن خاصنا واحد العمل جبار، السيد الوزير، ماشي نبدوا نهضرو ماكينش، راه انتم عارفين هاذ الشي كايين عارف الدارالبيضاء كايينين إلى كانت 15% غادي تكون دروك، نقولكم في المغرب هذاك 30 و40% ديال الأدوية اللي مستهلكة، لأن كل إستهلاك .. لا علاقة له بالأدوية، وبالتالي فهذيك المافيات يجب أن تتحملوا مسؤولياتكم لمحاربة هاذ المافيات ديال تهريب الأدوية والتي تؤثر على صحة المواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

راه ما يمكنش نكررو بأن هناك حالات اللي تبقى معزولة خاصة كيف ما تكلمتو في المناطق الحدودية، وكايين واحد التصدي بشراكة مع قطاعات أخرى، قطاع ديال الجمارك، مصالح محاربة الغش، وزارة الداخلية ووزارتنا باش كنقومو بالتصدي لهذه الظاهرة، كتكون حجوزات كذلك على مستوى الموانئ لمواد اللي غادية للقارة الإفريقية، كنقومو بها، ولكن خاصنا نكتفو، هذه الظاهرة غادي وكتكثر والأساليب كذلك تتنوع، وبالتالي خاصنا نقويو الدور ديال المديرية، ولذلك في برنامجنا نريد أن نحولها إلى وكالة وطنية للأدوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه التراجع في عدد مناصب الشغل، الكلمة لأحد السادة

يقول 50% من الشباب ما بين 25 و35 سنة لا يتوفرون على عمل.

ثم كذلك أقف مصدومة أمام رقم مليون و685 ألف شاب على المستوى الوطني لا يتدربون، لا يعملون، لا يتعلمون، قنبلة موقوتة من الشباب داخل مجتمع مفتوح على جميع الاحتمالات ديال هاذ الشئ ديال البطالة، البطالة يمكن أن تنتج جميع أنواع التطرف، وهذا ينتج احتقان السيد الوزير، ونحن ندق ناقوس الخطر.

ثم كذلك نقول بأن أكثر من 3/4 النساء المغربيات هن مقصيات من سوق الشغل، فهذه البطالة تنزل بثقلها على النساء، إذن هذا في زمن الفصل 19 من الدستور، وكذلك زمن المدونات وزمن الشعارات من مناصفة ومن مراكز القرار إلى غير ذلك.

أما بالنسبة للمخطط الوطني للهوض بالتشغيل والذي أعطينا ملاحظاتنا في اللجنة حوله، فاسمحوا لي، السيد الوزير، أن أؤكد لكم من جديد أن الأمر لا يعدو إلا أن يشكل مجرد تبرير للإخفاقات ورمي الكرة في مرمى السياسات الاقتصادية للتغطية على أعطاب سياسات تنشيط العمل.

ثم كذلك السيد الوزير هناك تجليات، كتقولوا ها أشنو درنا 105 ألف جديدة.. وكم ضاع من الشغل؟ فمحاربة العمل النقابي حتى هو أصل ديال هاذ الشئ هذا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت الي مخصص لك للتعقيب، شكرا.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه تقييم عمل وكالات تشغيل الشباب والكفاءات (l'ANAPEC) طيلة هذه السنوات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا اليوم هو حول مؤسسة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، هذه المؤسسة التي تأسست طبعاً للتوفيق بين العرض والطلب في مجال التشغيل وللقيام خصوصاً بدور الوساطة بين المشغل والباحث عن الشغل.

ابغينا نعرفو واش اعملتوشي تقييم للعمل ديال هاذ المؤسسة، إذا كنتو عملتوه؟ واش كايين شي تطور في طريقة العمل من أجل القيام بالمهام ديالها أحسن قيام؟

حجم الشغل غير المؤدى عنه، وأيضاً تم إدماج أكثر من 92000 شخص سنة 2017 عبر البرامج الإرادية للتشغيل الي كتديرها الوكالة الوطنية للتشغيل.

بطبيعة الحال هناك مؤشر آخر يمكن الاستئناس به وهو تسجيل 150000 شخص جديد بقاعدة البيانات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بطبيعة الحال هاذ الناس الي كيتسجلوا هذا مؤشر إيجابي كيخصو دراسة، ولكن كايين هاذ المعطى كيغطينا واحد المؤشر إيجابي، وتم إحداث ما مجموعه 42718 منصب شغل من الميزانية العامة لسنة 2017 وميزانية 2018، إضافة إلى إحداث 55000 منصب شغل بالتعاقد غادي يكون في 2018-2019.

التحدي كبير، لا نزعّم بأنه المعضلة ديال الشغل ستحل بين عشية وضحاها، معضلة التشغيل هي مسألة تراكمية خاصنا نفكرو جميعاً، اليوم الحكومة تتوفر على منظور، تتوفر على توجهات إستراتيجية، تتوفر على برنامج وطني وبرنامج تنفيذي طموح، الإسقاطات الي عندنا والإمكانات الي عندنا كبيرة جداً ولكن هذا ماشي سهل، ما غاديش يكون سهل غادي يخلصنا نشتغلوا مجموعين، تشتغل القطاعات الحكومية، غادي تشتغل (l'ANAPEC⁴) غادي تشتغل الجهات لأن هذا مهم جداً، شغالين احنا في إطار بناء برامج جهوية مع الجهات، خاصنا تعبئة وطنية شاملة باش نتحدوا لهذه المعضلة الي هي لا يمكن أن يزعم أحد لا في المغرب ولا في غيره بأنها مسألة ماشي كبيرة وهي أولوية الأولويات وخاص فيها الجانب التنموي، خاص فيها الاستثمار، خاص فيها البرامج الإرادية، خاص الملاءمة ديال برامج التربية والتكوين، خاص التحسين ديال مناخ الشغل كذلك، وقانون الشغل... إلخ، فبالتالي هذا عمل خاصنا نتعاونو عليه جميعاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

طبعاً يجب تعبئة وطنية لا نشك في ذلك، هناك مجهودات لا نشك في ذلك، ولكن الحكومة بوحدها 21000 منصب الي جابت في قانون الميزانية، يعني حتى هي تراجع، ثم كذلك، السيد الوزير، أنا أناشد الحكومة والمندوبية السامية للتخطيط وباقي المعنيين بالإحصائيات أن يقدموا لنا معلومات شفافة تبين حقيقة الفقر وسوق الشغل في المغرب، لأن كل واحد أش كييقول، مثلاً عندي أنا تقرير البنك الدولي

⁴ Agence Nationale de Promotion des Emplois et des Compétences

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا احنا ما غاديش نديرو غير التقييم ديال العمل ديال الوكالة، غنديرو حتى التقييم ديال البرامج اللي كتنفذها الوكالة لأن هذا هو الطبيعي، وبطبيعة الحال ابغيت نأكد لكم بأنه بالنسبة للتقييم ديال العمل ديال الوكالة ما كنقوموش به غير احنا بوحنا، فكنعتمدو أحيانا على الخبرة الخارجية باش نحددو النقط ديال الضعف ونحددو النقط ديال القوة بالمقارنة مع المهام الموكولة للوكالة، وفي ظل الموارد البشرية والمالية المرصودة إليها.

في هذا الصدد، كيمكن لنا نسجلو عدد من عناصر القوة كما يمكن أن نسجل عدد من عناصر الضعف، بحال في جميع المؤسسات وجميع الهيئات وجميع المنظمات، هذا هو الكائن البشري والمنظمات البشرية. تمكنت الوكالة في ظرف وجيز من تحديث وتقوية شبكتها من خلال إحداث ما يفوق 78 وكالة محلية و10 وكالات جهوية وتعزيز الموارد البشرية بحوالي 600 إطار ومستخدم ومازال خاصنا الموارد البشرية.

أيضا من خلال الموارد المالية ديالها المرصودة للتسيير والاستثمار، تمكنت الوكالة من التمتع في سوق الشغل من خلال تسجيل كل سنة ما يقارب 150000 باحث جديد عن شغل، وتجميع حوالي 100000 عرض شغل، الوكالة منفتحة على محيطها، وعندها بزاف ديال الاتفاقيات حتى مع بعض المجالس المحلية ومع بعض القطاعات الواعدة بحال الصناعة، وأيضا أجرت في إطار التحسين ديال الحكامة تم إجراء عدة عمليات تدقيق للوكالة، من بينها تلك المنجزة من طرف المصالح ديال الوزارة ديال الاقتصاد والمالية، وسجلت - كما قلت - مجموعة من نقط القوة أشرت لها، منها الاعتراف الدولي بالخبرة ديال الوكالة بفضل المهنية ديالها والتنمية ديال الموارد البشرية، الخدمات اللي كتستاجب للتطلعات ديال الزبناء، الأهداف ديال التعاقد.

ولكن أيضا كايين نقص في الموارد البشرية، كايين نقص على مستوى التغطية عندنا طلبات من عدد من الأقاليم ومن الجماعات، وتم بعد ذلك اعتماد مخطط تنموي للوكالة خلال أشغال الدورة الثانية لمجلس إدارة الوكالة المنعقد في 27 نونبر 2015 واحنا غاديين باش نديرو ونصوغو عقد برنامج بين الدولة والوكالة كيحدد الالتزامات ديال كل طرف للنهوض بهاذ المؤسسة العمومية، وهي مؤسسة مهمة وأساسية، وخاصة مع هاذ البرنامج الوطني ديال التشغيل اللي غيخصنا مستشارين وغادي يخصنا بزاف ديال الكفاءات، وغندشغلو حتى مع

المجتمع المدني، القضية ديال الوساطة غنحاولو نديرو عمل باش نشوفو كيفاش المجتمع المدني يولي حتى هو كيتملك هاذ الخبرة ديال الوساطة، وتدارت عدد من التجارب الواعدة مع التعاون الدولي، بحال في الإقليم ديال تاونات كان عندنا مع التعاون الألماني شفت أنا واحد التجربة واعدة كيمكن لنا غنمشيو فيها إن شاء الله باش نوسعوها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

ما عرفتش هاذ التجربة الأخيرة اللي تكلمتو عليها بالضبط يمكن تكون بعض الأمور الإيجابية في العمل التقييمي للوكالة، ولكن فاش كنتكلمو على التقييم ديال العمل ديال الوكالة خاصنا نعملو التقييم بالنظر للنتائج ديالها، مع الأسف الشديد ما عندناش هاذ الثقافة ديال التقييم بناء على النتائج، فاش تنقولو التقييم كنبداو نتكلمو على الموارد المالية اللي وضعنا، خلقنا مؤسسات جهوية، إقليمية، إلى غير ذلك، هاذي كلها إمكانيات متاحة لهاذ المؤسسة، هاذ الاعتراف الدولي لا يعني أن المؤسسة راها فشي تجمع دولي حول شبكة ديال المؤسسات اللي كتهتم بالوساطة أنها كايين اعتراف دولي، لا يهمننا دابا الاعتراف الدولي فهاذ المؤسسة، يهمننا أشنو هو النتائج ديالها؟ واش كتبع الناس؟ واش كتساعد الباحثين عن الشغل في إيجاد شغل؟ هاذوك اللي كيديروا العقدة في إطار (l'ANAPEC) واش كيكون التتبع ديالهم؟ واش تيعرفوا واش تيشغلوا 5 أشهر ولا عام ولا أقل أو أكثر إلى غير ذلك؟

هاذ المعطيات كلها تتبان من خلال الثقة اللي اليوم عند المغاربة الباحثين عن الشغل، سبق لنا تكلمنا على هاذ الموضوع، الباحثين عن الشغل ما عندهمش ثقة اليوم في الوكالة وفي جميع المؤسسات اللي كتدير الوساطة في بلادنا، كيبحثوا عن شغل بطرق أخرى، هاذ الثقة جاية لأنه الأرقام اللي كتعطي هاذ الوكالة كتطرح تساؤلات، فاش تنشوفو الوكالة عملت إستراتيجية وكتكلف الإستراتيجية ديالها أنها ستشغل 445000 شخص خلال واحد 4 ولا 5 سنوات، الاقتصاد الوطني كله ما خالقش هاذ الشئ، الوكالة كتقول غتخلق 445000 زيادة واحد 60000 في إطار التشغيل الذاتي هي 500 ألف، ما يمكنش، ما يمكنش نبقاو نعطي أرقام هاكا، كنلوحو أرقام فقط باش نقولورا عندنا إستراتيجية وراه احنا تنفكرو واحنا كندشغلو وراه كايينة الإمكانيات وها شحال ديال الاستثمار وضعنا سنويا، خاصنا نبقاو نشوفو أشنو هي النتائج.

طبعا هاذي مؤسسة مهمة كيف ما قلتو، السيد الوزير، وخاصها تتبع، دابا راه يمكن ما عندناش حتى مدير وما عندناش يعني تتشغل

المسؤولية، ولكن هذا ما تينفيس أنه تيصصنا احنا كقطاع حكومي نتابعو العااملات ديالنا وهاذ الشئ درناه، درنا المواكبة من أول لأن أول مرة توصلولو 15 ألف تييجي الطلب هذا تيبين بأن العملية ناجحة، لأن الطلب على هاذ النساء والنسبة ديال المعاودات 8000 وزيادة، إذن 8000 وأكثر من العااملات المغربية اخترن الرجوع لأن وجدنا بأن العمل يناسبهن أعلى الأقل عندهم حاجة فيه، ولو كانت هناك ظروف قاهرة كما أشيع بأنه راه كاين كذا وكذا لما اختاروا ذلك.

أيضا التحضير ديال العملية، كان تحضير مهم جدا تدار على مستوى رئاسة الحكومة وشاركت 5 ديال القطاعات الحكومية بتنسيق مع مصالح السفارة الإسبانية مع الوزارة ديال العمل، جاو المشغلين شرفوا معنا على العملية ديال الانتقاء ودرنا زيارات وغنقاو نديرو زيارات وكنقولو بأن الوضع ديالهم مازال خاصو يتحسن، احنا تنقولو الظروف خاصها تحسن، واحنا عازمين باش نحسنو ومتفقين مع الإسبان باش غنجلسو وغنحاو لوندورو واحد النظام ديال التتبع، نظام ديال المصاحبة، كان واحد النظام سابق، كان واحد المجموعة ديال المرافقات أو المستشارات، نسميوهم كما ابغينا. اليوم على الأقل تبحلوا لهم غير المشكل ديال التواصل اللغوي مع الإسبان، لأن كنعرف، السيد المستشار، بأنه غالبا هاذ النساء ما كيعرفوا، حتى إلى كان عندهم شي مشكل كيمنك يلقاوا شكون اللي غادي يرشدهم ويبين لهم فين يتشكاو.

القضية الأخرى، احنا مطمئنين لأن المجتمع المدني الإسباني والحساسية ديال المجتمع الإسباني بما يسمى بالتحرش والاعتداء الجنسي، وبالمنااسبة ما كاين حتى شي اعتداء جنسي، عندنا المعطيات، كنتابعو المتابعات القضائية الموجودة في الموضوع، وغادي نتعاملو معها بكامل الصرامة، ولكن العملية في مجملها عملية ناجحة، مازال الطلب مطلوب نوصولو 18 ألف السنة القادمة إن شاء الله، خاصنا نعملو وغادي بطبيعة الحال غادي نبقاوا دائما عيوننا مفتوحة، البرلمان طلبنا منو كذلك باش يبقى العين ديالو مفتوحة بالطرق المتاحة له، الصحافة تأخذ المعطيات، تسولنا نعطيوها المعطيات، احنا ما عندناش حتى شي إشكال ما كنعيبو حتى شي حاجة. بالعكس، كل ما كان شي تصرف اللي ماشي هو هذالك وتفصح، هذا غادي يكون في صالح العااملات وغادي يكون في صالح النجاعة ديال العملية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات، واحنا ما كنعقلوشاي من الأهمية ديال هاذ التدابير والإجراءات اللي اتخذت الحكومة، إلا أنه،

عن بعد من (télécommande) من الرباط، هاذي مؤسسة مهمة جدا خاص تسترجع الثقة ديال الباحثين عن الشغل فيها وإلى كانت داخلية في شبكة دولية خاصها تستفيد من الخبرات وبيان ذاك الشئ، أنا دخلت غير الموقع ديالها ما كيبانش واش كاين شي اجتهاد وكاين شي ابتكار في طريقة العمل ديالها باش تكون تجمع على المستوى الوطني هاذ الحاجيات أو لا الطلبات وهاذ الشئ.

ثم على المستوى الجهوي لابد من العمل على المستوى الجهوي بالنسبة لهاذ الوكالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ومادام أن السيد الوزير ما بقاش عندو وقت ديال التعقيب، غننتقلو للسؤال الثالث، موضوعه شروط عمل المغربيات في ضيعات الفراولة بإسبانيا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل حماية حقوق العااملات المغربيات بالضيعات الفلاحية بالجارا الإسبانية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار،

هذه الحقوق هي أولا محمية ومحفوظة من خلال اتفاقيات اليد العاملة الموقعة بالبلدين التي تضمن للعااملات كافة الحقوق الممنوحة للعامل الإسباني، سواء تعلق الأمر بظروف العمل أو المدة ديالو أو الأجر الممنوح أو التغطية الاجتماعية، وكما تعلم فقطاع الجني ديال الفراولة تيصصع أيضا للأحكام ديال الاتفاقية الجماعية الموقعة بين الحكومة الإسبانية ومهنيي القطاع، التي بموجبها يتمتع العمال الأجانب بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها العمال الإسبان.

الظروف ديال العمل ديال هاذ العااملات تخضع لقانون العمل الإسباني، ووزارة العمل الإسبانية، المفتشية ديال العمل هي اللي عندها

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

اسمح لي السيد المستشار غادي ناخذ واحد 2 ثواني باش أدعو السادة المستشارين باش يتبعوا معنا العملية السنة المقبلة، إن شاء الله، وإلى كان ممكن بشي طريقة معينة باش تديروا مهمة استطلاعية تتعلق بهذه المسألة في جميع جوانبها، احنا مستعدين نعطيوكم معطيات ونربطوكم بكافة الجهات اللي تاخذوا منها المعطيات، ونقول لكم، ونأكد لكم بأن العملية في مجملها عملية سليمة وأطمئن العائلات ديال الناس اللي تيشغلوا بأنه رغم ذلك التضخيم اللي كاين راه غير موجود، والحمد لله، راه الظروف ديالهم والحكومة راه حالة عينها وما يمكنش نسكتو على الضيم اللي يمكن يحل بالنساء ديالنا، وأنتم كذلك بهاذ الغيرة تظهري تتكلموا.

بالنسبة للسؤال المرتبط بالقطاع التعاقدى، ابغيت نشير إلى أنه التسوية ديال الملفات هي الأجل ديالها محدد في 90 يوم بالقانون 65.00، والدراسات اللي اجراها الصندوق تبين بأن 85% من الملفات تمت معالجتها من طرف التعاضديات برسم سنة 2017 في أجل يقل عن 90 يوما، أقل من الأجل القانوني، من بينها 60% تمت معالجتها خلال 60 يوما و9% خلال أجل يقل على 21 يوم.

لابد أيضا من الإشارة والإقرار بأنه التفاوت ديال التعاضديات التسع التي تربطها بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي اتفاقية التفويض على مستوى أجل تسوية الملفات، إذ بعضها يحقق معدلات جيدة، في حين يتوجب على البعض الآخر المزيد من الجهد بالنظر لحجم الملفات التي تستقبلها وضرورة إخضاع البعض منها للمراقبة الطبية.

بالنسبة للمساطر الطبية، الدليل ديال المساطر يرجع لسنة 2008، تم تحيينه أكثر من مرة، يحتاج اليوم كذلك إعادة النظر من أجل دعم إستراتيجية الصندوق الهادفة إلى تبسيط ورقمنة المساطر المتعلقة بالخدمات، والتي شرع في اعتمادها عبر اعتماد مرجع محدد لطلبات التحمل مع المصحات الخاصة والتدبير الإلكتروني لطلبات التحمل مع منتجي العلاجات.

على العموم الأجل ديال التسوية معقولة، ولكن رغم ذلك قد ما قدرنا وقدرت هذه التعاضديات والصندوق باش نقلصو الأجل ديال التسوية، اعلاش ما يوليش نوصلوا لواحد 0، ديال الإنسان تيحط الملف ديالويتسوى، هذا ممكن مع الوسائل الرقمية، يعني نطمحو إن

السيد الوزير، كيف كتعرفوا المساس بالكرامة ديال المرأة المغربية، خصوصا تلك التي دفعت بها الظروف، كيف جا في كلامكم، ظروف قاهرة، الاشتغال خارج الوطن، تتحث علينا جميعا انتما كحكومة واحنا كبرلمانيين كل من الموقع ديالويتحمل مسؤوليته ويتخذ التدابير الضرورية من أجل صون هاذ الكرامة وحماية حقوق هاذ المرأة، خصوصا حقوق العمل، خصوصا أنها تشتغل في إطار اتفاقيات كيف جا في كلامكم، اتفاقيات بين المملكة المغربية واتفاقيات بين دول الاستقبال.

وهنا جا تساؤلنا ومساءلتنا للحكومة حول الآليات والتدابير المتخذة بشكل استباقي لتفادي بعض الإنزلاقات وكذلك لصون وحماية حقوق هاذ العاملات على مستوى توازن العقد، على مستوى ساعات العمل، على مستوى ظروف الاستقبال، ظروف العمل، وعلى مستوى كذلك طبيعة وحجم وخصوصية هاذ العاملات.

وهنا كذلك كيبي تساؤلنا، السيد الوزير المحترم، كيف جاء في العرض ديالكم على ما قيل حول هاذ الباب، بأنه كنطلبوا احنا من هاذ الموقع إجراء بحث دقيق حول هاذ الموضوع، وبطلعنا كبرلمانيين على هاذ الوضعية، باش كذلك كلنا نتحملو مسؤوليتنا في الدفاع على حقوق المرأة المغربية وصون كرامتها، خصوصا الأمر الذي يتعلق على 15 ألف، وكما جاء في الكلام ديالكم غدا 18 ألف، يعني في ارتفاع مستمر، ويكفي هاذ المرأة أن بلادها ما وفرتش لها الظروف باش تشتغل، يكفي فقط هاذ الظروف الصعبة ما نزيدوهاش حاجة أخرى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الرابع، موضوعه تماطل التعاضديات في تسوية ملفات المرض، الكلمة للسيد المستشار المحترم من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

تعرف التعاضديات إشكاليات واختلالات عدة، نذكر منها على سبيل المثال، التأخر في تسوية ملفات المرضى وتطبيق مبدأ الصرامة في قبول الوثائق وفرض فحوصات الخبرة المضادة.

بناء عليه نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة إشكاليات واختلالات التعاضديات؟ ما هي الخطوط العريضة لإصلاح نظام التعاضد بالمغرب؟

"راميد" راه لا تساوي شيئا السيد الوزير على الصعيد الوطني، احنا تنقولو واحد السيد امشى من الصحراء مثلا طلع لتطوان تيقول له رجع للصحراء فين تعالج، ابغيناها تكون بحالها بحال بطاقة التعريف الوطنية، واحنا مع التقسيم الإداري ومع الجهوية الموسعة، ولكن ما تكونش على صحة المواطنين، السيد الوزير، ابغينا هاذ البطاقة تكون ابحال البطاقة، فين ما مشى الإنسان أي مستشفى أو أي مستوصف امشى لو خاصو يلقى العلاج ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما عرفتش السيد الوزير واش باقي عندوشي تعقيب في حدود ثواني معدودة جدا.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

في ثواني معدودة، الحكومة تشتغل من أجل إقامة منظومة شاملة للحماية الاجتماعية والتحسين ديالها في إطار الاستهداف، وتدارت لجنة خاصة بهذا الموضوع تشتغل اليوم تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. بالنسبة للموضوع الآخر هو وخا كيرتبط بالحماية الاجتماعية ما كيرتبطش بـ (CNOPS⁵) ولكن فيما يتعلق بالمراسيم راه احنا خدامين عليها وكنحاولون شاء الله باش يخرج هاذ النظام للمستقلين في أقرب وقت ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الخامس موضوعه المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة امال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير،

اعتبر البرنامج الحكومي التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تعتمزم الحكومة مواجهتها وجعلها في صلب أولوياتها ومعالجتها في جوانبها القانونية والمؤسسية والهيكلية والقطاعية، والتزمت في سبيل تحقيق ذلك بتفعيل إستراتيجية التشغيل في أفق 2025 من خلال إعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

شاء الله ونشتغل حتى مع الإخوان ديال (CNSS) راه تنشتغل في هاذ الاتجاه، ياك أستاذة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، مع جوابكم نود أن نؤكد على ضرورة التدخل بحزم لإنصاف المنخرطين جراء التسوية والتسويق والتماطل الذي يطال الملفات المتعلقة بالتعويض عن المرض وشواهد التكفل بالعلاج، أي (les prises en charge)، حيث أن التعاضديات غير مقيدة بأي آجال للرد لمعالجة الملفات، وهو ما يجب تداركه.

السيد الوزير،

احنا نتمناو أن هاذ التعاضديات وهاذ (les assurances) يكونوا نيت يحترموا هاذ الأجل ديال 90 يوم، راه كان الي الملف ديالو تيبقى يمشي ويرجع، يمشي ويرجع حتى يمل ما يبقاش يدفعو كاع بالمرة، ونقول لك السيد الوزير نعطيك المعلومة صحيحة، بأن كايين الملفات إلى كانت فيه 20000 فرنك أو لا 30000 فرنك راه تيردوها في 15 يوم، 20 يوم، ولكن ملي تيبكون واحد المبلغ اللي هوراه تيبقاو تيعطلوا فهذا المريض حتى تيمشي في حالو، هذا وزائد واحد العدد ديال المرضى، وخاصة المرضى اللي هما عندهم أمراض مزمنة، راه الأكثرية منهم مثقلين بالديون من طرف الصيدليات.

السيد الوزير،

هاذ الناس راهم تخلصوا الواجبات ديالهم، وتتمناو منكم، السيد الوزير، باش تكونوا منصفين حتى لهاذ المنخرطين.

السيد الوزير،

في هذا السياق، نقترح في الفريق الحركي من أجل نظام تعاضدي أفضل ما يلي:

أولا، الإسراع بإعداد المراسيم التطبيقية لتفعيل القانون المتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بفتة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وهو ما من شأنه تطوير وتوسيع الاستفادة من النظام التعاضدي بالمغرب ليشمل أزيد من 10 مليون شخص، هذا هو اللي تنطليو منكم السيد الوزير باش تفعلوه:

ثانيا، ضرورة تقييم تجربة نظام المساعدة "راميد" هذا لتعرفو بأن هو وزير الصحة لأن لقبنا عليه واحد العدد ديال الأسئلة، هاذ بطاقة

ديال الاستراتيجيات والمخططات القطاعية لأن كل مخطط عند وأرقام واعدة، إحداث لجنة ديال اليقظة حول سوق الشغل، ثم المصادقة على الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هذه فقط تمنعطيكم غير بعض الأمثلة، غنسلمكم النص.

ولكن أيضا عندنا التدبير ديال الدعم الأخر إعداد أفضل للخريجين لسوق الشغل وكل ما يتعلق لأن الوزارة ديال التعليم العالي عندها برنامج في المضمون في التكوين اللي هو تيرتبط بالمناصب ديال الشغل، منها أيضا تعزيز ديال إتقان اللغات مع تطوير الجانب المهني، تطوير ديال القدرات والسلوكيات نظام البكالوريا الممهنة، إدخال وإحداث لتطوير الحس المقاوالاتي، الرفع من نسب الشعبة المعلنة إلى غير ذلك.

أنا من الصعب نجاوبكم على كلشي فاعطيتمكم بعض اللي مهم هو المنهجية التشاركية مقارنة أفقية مع التركيز على البعد الجهوي ومع التركيز أن جميع المتدخلين يشتغلوا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإفادات القيمة التي تقدمتم بعرضها، نثمن نحن في فريق العدالة والتنمية هذا المخطط الطموح الذي يولي اهتماما ملف التشغيل، باعتبار التشغيل يشكل الطريق للعيش الكريم، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، يثمن الرأسمال البشري ويمثل مدخلا لمعالجة الفقر والهشاشة.

جاء المخطط بمجموعة من الأهداف الطموحة كما ذكرتم، أكبرها وأهمها توفير مليون و200 ألف منصب شغل.

سيدي الوزير،

نعم لمناصب الشغل الصافية وليس للخام، فعندما توفر الحكومة مناصب الشغل لا بد أن تنتبه إلى أنها في المقابل تفقد مجموعة من فرص الشغل بسبب نزاعات الشغل مثلا، وأيضا إذا استطعتم توفير ما يقارب 87000 منصب شغل سنويا، ففي المقابل هناك 300000 وافد جديد لسوق الشغل سنويا، وهذا ما يثبت عدم التوازن ويحيلنا على النموذج التنموي الحالي الذي لم يستطع إنتاج مناصب الشغل الكافية.

لا بد أيضا السيد الوزير من الاهتمام بالبعد الجهوي في هذا المخطط والحرص على تحقيق العدالة المجالية وأيضا الاهتمام بالتقائية السياسات العمومية التي ساهم عدم تحقيقها في تعثر وتعطيل مجموعة من الأوراش الكبرى، وبالتالي سيكون حجرة عثرة بالنسبة لهذا المخطط.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير المحترم، عن مدى تقييمكم لمخططات وبرامج التشغيل السابقة؟ عن المنهجية التي اعتمدها في إعداد هذا المخطط؟ عن التدابير العملية التي تنوون اتخاذها من أجل أهداف هذا المخطط؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

في الحقيقة الجواب على السؤال يقتضي نجي للجنة، لأنه غادي يخص بزاف ديال الوقت ولكن فيما يتعلق بالتقييم، خلي ما نتكلمش على البرامج السابقة غادي نتكلم على الواقع ديال الشغل، مناصب الشغل غير كافية، وفرص الإدماج محدودة، كفاءات غير ملائمة وغير مهيأة لسوق الشغل- هذا التشخيص اللي درنا- برامج تحفيزية ونظام وساطة ذو وقع محدود.

من خلال اللجنة الوزارية اشتغلنا ووضعنا 5 ديال التوجهات إستراتيجية في الحقيقة هي نفس التوجهات الإستراتيجية اللي كانت توضع في إطار الإستراتيجية الوطنية.

التوجه الأول دعم خلق مناصب الشغل، ملائمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، تكثيف البرامج النشيطة للشغل ودعم الوساطة، تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل، دعم البعد الجهوي في التشغيل.

هاذ 5 ديال التوجهات شكلنا لها 5 ديال المجموعات موضوعاتية، وكل مجموعة توصلنا خلالها، الأولى لـ 9 ديال التدابير، الثانية 8 ديال التدابير، الثالثة 14 تدبير، الرابعة 11 تدبير، يعني الخامسة 8 ديال التدابير، المجموعات الموضوعاتية 31 اجتماع، يعني 30 اجتماع للمجموعة التقنية المصغرة، 70 قطاع وهيأة ومؤسسة اشتغلوا معنا، وتقدمت خلال هذا العمل اللي دام 3 شهور 115 عرض، وخلصنا إلى المكونات الأساسية ديال البرنامج الوطني والبرنامج التنفيذي لـ 3 ديال التدابير ديال الدعم و3 ديال التدابير التحفيزية و3 ديال التدابير ديال التنزيل.

بالنسبة للتدابير ديال الدعم، عندنا دعم إنشاء مناصب جديدة والمحافظة على المناصب القائمة، ويتعلق بكل ما له صلة بالتحفيزات وبالإعفاءات بالاستثمارات العمومية، مع ربط هاذ الاستثمارات بمناصب الشغل، اليوم عندنا واحد البرنامج تيتسمى (PIMA) في إطار وزارة المالية اللي الآن أي استثمار وأي دعم تيرتبط بالعدد ديال المناصب، القطاع الجمعي كخزان للتشغيل، الاشتغال على الوتيرة

في حاجة إلى مؤشرات التي على كل حال تبقى مؤشرات إستثنائية لكي نطلع على واقع الفساد في المرفق العمومي بالمغرب، الحكومة عارفة هاذ الشيء وجلالة الملك أعطى تشخيص صارم لواقع الإدارة في المغرب، وحث الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الفساد.

بالأمس كان.. عندنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حتى الفساد كان "طابو" وما بقاش، إذن هاذيك زدنا جوج نقيطات ونزلنا جوج نقيطات لن نعبأ بها إلى هذه الدرجة لأن هناك فراديس أو جنات ضريبية لا تصنف في أسفل السلالم، وهي تساهم في تبييض الأموال في الاستثمارات العابرة للحدود. إذن هاذ الشيء ديال صنف ويصنف مبني للمجهول ينبغي اتخاذ منه مسافة نقدية.

الإجراءات كايئة السيد المستشار المحترم، الإجراء الأول وما تصورش الأهمية ديالو البالغة التي دارت هاذ الحكومة، وهو أنها طلقات البوابة الوطنية للشكايات التي وصلات لحدود الآن قبل دقيقة 32000 شكاية، و76% تعالجت، و72% ملبأة (satisfaisante) المعالجة ديالها.

ماذا يعني هذا؟ أن الحكومة تعنى المجتمع والرأي العام في محاربة الفساد، في إدانة الفساد، في فضح الفساد، وهذا من شأنه أنه يقلص المخاطر ديال الفساد.

كذلك أنتم فهاذ المجلس الموقر، السيد المستشار المحترم، ساهتمت في إغناء نص قانوني مهم جدا، وهو نص الحق في الوصول إلى المعلومة، وملي تبصيح المواطن عندو الحق يدخل للمعلومة التي في حوزة الإدارة ويمكن تكون حتى المحضر ديال الدورة ديال الجماعة أو الحساب الإداري يمكن هذا شأن يقلص، هذا هو اللي كهممني.

كايئة إجراءات عندها آثار بالغة على المواطن، هاذ الشيء غادي ياخذ وقت، لكن الدولة بكاملها والمجتمع المدني كله منخرط في هذا التوجه برؤية واضحة وبكل الوسائل المعبئة.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

كنشكروكم على الجواب ديالكم، السيد الوزير، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة في مجال محاربة الرشوة، هاذ التقارير الدولية مازالت تصنف المغرب في خانة الدول ذات الرشوة المزمنة، منذ سنوات والمغرب يراوح مكانه في الرتبة بين 80 و90، احنا كندققو ناقوس الخطر في هاذ المجال لأن عرفتو التكلفة الاقتصادية والاجتماعية ديال الرشوة، وهي باهظة جدا لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى الاجتماعي.

على سبيل المثال نذكر ورش ملاءمة التكوين مع سوق الشغل، ورش الجهوية المتقدمة، وورش تحسين مناخ الأعمال، وغيرها من الأوراش التي يعيقها غياب الالتقائية.

ختاما، نطالبكم، السيد الوزير، بتسريع تنزيل مخطط وتفعيل كل الإجراءات السريعة والوسيلة وأيضا وضع جدولة زمنية لكل الإجراءات تكون واضحة وتسمح بالتتبع والتقييم وتجاوز العقبات التي تعيق التنزيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

نتنقل إلى آخر سؤال عندنا في هذه الجلسة، وهو موجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه إجراءات محاربة الرشوة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

صنف التقرير الأخير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المغرب في الرتبة 81 من بين 180 دولة في مؤشر محاربة الرشوة لسنة 2017، وهي مؤشرات بالرغم من تحسينها مقارنة مع سنة 2016، إلا أنها تبقى مقلقة نظرا لتأثيرها على سمعة البلاد وعلى الاستثمار.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها لمحاربة الرشوة وتحسين وضعية المغرب على مستوى مؤشرات محاربتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار.

أولا هذه الحكومة لا تقلقها المؤشرات، يقلقها الواقع، نحن لسنا

المقاربة الزجرية وحدها غير كافية للتغلب على هذه الآفة بل يجب اعتماد مقاربة متعددة المداخل والمخرجات، تتقاطع فيها الإجراءات الزجرية بالتدابير التربوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود نصف دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

تعقيب بسيط، متفق معك السيد المستشار ومتفق معك أكثر بكثير ملي تستشهد بالمجلس الأعلى للحسابات وبالمؤسسات الوطنية، خصوصا المؤشرات غير الحكومية، (Transparency International) هو واحد المؤشر ديال الإدراكية من الناحية السوسولوجية، تعرفو كيفاش كيتم بالهاتف، قطاع الصحة، قطاع كذا، قطاع كذا.

اللي أساسي هو كايينة تقارير وطنية تتقول كايين الفساد، الإحصاءات اللي كتعطي الرئاسة ديال النيابة العامة منذ إطلاق هذاك الهاتف معبرة وما كاينش شي فصاحة أكثر منها، احنا ما محتاجينش.

إذن احنا في التوجه الصحيح، وهاذ الحكومة ما عمرها غتقول أنها مرتاحة في محاربة الفساد، وغنستمرو في هاذ الإتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونشكر كذلك الجميع على مشاركتهم جميعا في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة، وشكرا.

الحكومات السابقة، السيد الوزير، كانت تتحجج بغياب خطة وطنية لمحاربة الرشوة، اليوم الحكومة عندها إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ومنذ 3 سنوات، احنا اليوم كنا نلاحظ أن تفعيل ديال المضامين ديال هاذ الإستراتيجية محدود جدا في الإجراءات ديالو على مجموعة ديال المستويات.

الهيئات ديال الحكامة اللي نص عليها الدستور ديال 2011، وخصوصا الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمجلس ديال المنافسة، أدوارها معطلة، هذا يستدعي إعادة الهيكلة ديالها وتفعيل الدور ديالها باش نحسنو المستويات ديال هاذ المؤشرات.

كذلك فيما يخص الخطوط المباشرة، احنا نثمن في فريق العدالة والتنمية الخطوط المباشرة للتبليغ عن الرشوة التي تم إطلاقها مؤخرا من طرف وزارة العدل ومن طرف رئاسة النيابة العامة، هي خطوة إيجابية ولكنها ستبقى غير كافية إذا لم يصاحبها إعادة الثقة للمواطن بصفته مبلغا عن الفساد.

أولا، بتوفير الشروط ديال الحماية له؛

ثم بمصداقية ديا الإجراءات المتخذة في حق المرتشين.

مسألة أخرى كذلك هو أنه محاربة الرشوة يجب أن تنطلق من محاربة الفساد الكبير المرتبط باستغلال النفوذ وبالصفقات العمومية واقتصاد الربيع، وبتحريك المسطرة القضائية بشأن ملفات الفساد الراكدة في المحاكم، والتفاعل كذلك ديال تحريك المسطرة القضائية بشأن ملفات الفساد الراكدة والتفاعل مع الملفات ديال المجلس الأعلى للحسابات، والمجالس الجهوية للحسابات، اللي تكتسي طابع جنائي، ووضع قانون ينظم تضارب المصالح وملاءمة القوانين الجارية مع الاتفاقيات الدولية ومحاربة الرشوة، والرفع كذلك من درجة الشفافية في التدبير على جميع المستويات.

هذه إجراءات عملية ممكن تعتمد عليها، السيد الوزير، كما أن